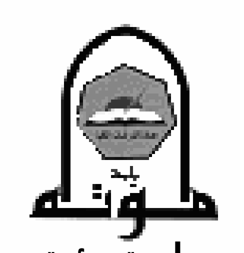


جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

الأمن الناعم واختزال عنف الحراك الشعبي في المجتمع الأردني

إعداد الطالب

رامي عبد الحميد الجبور

إشراف

الأستاذ الدكتور عايد الوريكات

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجـــــــة

الدكتوراه في علم الاجتماع تخصص علم الجريمة

جامعة مؤتة، 2014

الإهداء

إلى سواعد رجال الأمن العام الذين كان لجهودهم المساهمة في الحفاظ علـى امن واستقرار أردننا الغالي.

إلى أولئك الحراكيين الذين اثروا مصلحة وامن الـوطن علـى مـصالحهم الخاصة.

إلى والدتي الغالية وأشقائي جميعاً.

إلى زوجتي الغالية وأبنائي عبدالحميد واحمد وميار.

إلى كل من ساهم في انجاز هذه الرسالة لتخرج إلى حيز الوجود.

اهدي هذا العمل المتواضع.

رامي عبد الحميد الجبور



الشكر والتقدير

في البداية فأنني أتوجه بجزيل الشكر والتقدير وعظـيم الامتنـان للأسـتاذ الدكتور عايد الوريكات الذي منحني جل وقته للإشراف على هذه الرسالة ومتابعتها في كل اللحظات إلى أن خرجت إلى حيز الوجود، ليكون بها النفع للقراء والمهتمين ولإيضاح الصورة عن مدى خطورة عنف الحراكات الـشعبية التـي تهـدد امـن واستقرار الوطن، وكذلك لتوضح جهود رجال الأمن العام للحفاظ على امن أردننـا الغالي.

ويشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أساتذتي الكرام أعضاء لجنـة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة الرسالة ومراجعتها وإبداء ملاحظاتهم القيمة وتقـديم النصح والإرشاد مما سيكون له الأثر البالغ في أخراج الرسالة بصورة أفضل .

واشكر أيضا كل من قدم لي العون والمساعدة في انجاز هذه الرسالة لتخرج بصورتها النهائية .

رامي عبد الحميد الجبور



قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

الأمن الناعم واختزال عنف الحراك الشعبي في المجتمع الأردني

رامي عبد الحميد الجبور

جامعة مؤتة، 2014

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الأمن الناعم واختزال عنف الحراك الشعبي في المجتمع الأردني، حيث تم قياس الأمن الناعم من خلال ثلاثة أبعاد تمثلت في: مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية، ومستوى توفر المهارات لدى رجال الأمن العام، ومستوى أداء رجال الأمن العام للواجبات المناطه بهم خلال الحراكات الشعبية، وعلاقتها في منع تفاقم هذه الحراكات ووصولها إلى مرحلة العنف الذي يهدد استقرار المجتمع الأردني.

ولتحقيق هدف الدراسة تم سحب عينة قصديه من (357) فرداً من المشاركين في الحراك الشعبي من العاصمة "عمان"، وبالتحديد في منطقة الجامع الحسيني في وسط المدينة ومن المشاركين من مختلف المحافظات الأردنية، ولجمع البيانات تم استخدم الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات الميدانية، واعتمدت الدراسة في منهجيتها على منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة القصدية لجمع البيانات وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية، مثل تحليل التباين الأحادي، وتحليل الانحدار المتعدد.

وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية على منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ الوسط الحسابي العام 3.67، وأن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لهذه الإجراءات والسياسات الأمنية على منع تفاقم الحراك ووصوله إلى مرحلة العنف، وأظهرت النتائج أن مستوى توفر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي جاءت بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام 3.29، وأن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لهذه المهارات على منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف، وأظهرت النتائج أن مستوى أداء رجال الأمن للواجبات المناطه بهم خلال الحراك الشعبي جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام 3.52، وأن

هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الأداء لرجال الأمن للواجبات المناطه بهم على منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف.

وبناءا على نتائج الدراسة فقد تم صياغة عدد من التوصيات من أهمها: تـدريب وتأهيل العاملين في الأجهزة الأمنية لرفع مهاراتهم فـي التعامـل مـع المـواطنين المشاركين في الحراكات الشعبية، والعمل على خلق آلية تقوم على الفهم الموضوعي لمطالب الحراك واستثمارها لتحقيق الأهداف والمصالح العليا، والإشـادة والتعزيـز بجهود رجال الأمن العام في الحراكات الشعبية من قبل الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، وإجراء المزيد من الدراسات الميدانية لمعرفة العوامل الأخرى التي ساهمت في اختزال عنف الحراك الشعبي في المجتمع الأردني وعدم وصوله لمرحلة العنف.

Abstract

Soft Power And Reducing Violent Social Movement In The Jordanian Society

Rami Abd Al-hameed Al-jbour

Mu'tah University, 2014

This study aimed to identify the relationship between the soft power and reducing the social movement in the Jordanian society , by measuring the soft power through three dimensions which were the influence level of the procedures and security policies, the level of public security skills ,and the level of the public security performances throughout the social movement and its relation in preventing the increasing of the social movement ,turning into violent movement which threats the stability of the Jordanian society.

To achieve the objective of the study was withdrawn intentional sample of 357 individuals from participating in the popular movement of capital, Amman, and specifically from the area of Al-Husseini Mosque downtown and participants were from various cities in Jordan, and data collection questionnaire was used as the main tool for the collection of field data, and adopted the study methodology on social survey method style sample intentional for data collection and analyzed using descriptive statistical methods and evidentiary, such as one way ANOVA and multiple regression.

The study results showed that the level of the security procedures and policies to prevent an aggravation of the social movement, and his arrival at the stage of violence came highly reaching its arithmetic mean 3.67,and that there is statistically significant effect for these procedures and policies in preventing aggravation of the popular movement and his arrival at the stage of violence , and the results showed that the level of availability of the skills of public security in dealing with the popular movement was moderately where the arithmetic mean 3.29, and that there is statistically significant effect for the level of availability of the skills of public security in preventing aggravation of the popular movement and his arrival at the stage of violence, and the results showed that the level of performance of public security duties entrusted to them during the movement came highly where the arithmetic mean of 3.52 , and that there is statistically significant effect in security duties in preventing aggravation of the popular movement and his arrival at the stage of violence.

Based on the study results a few recommendation were written the most important of it : work on the training of personnel in the security services to deal with the participants in the popular movement, work on the

creation of mechanism based on the understanding of the objective demands of mobility and invest to achieve the goals and interest of the supreme , tribute of the efforts of the men and the reinforcement of public security in popular movement by the government and civil society institutions , further field studies to determine the factors that contributed to the reduction of violent popular movement.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة:

تسعى الأجهزة الأمنية في معظم أنحاء العالم إلى أقامة علاقات متوازنة تقوم على الاحترام المتبادل والتعاون البناء بينها وبين أفراد المجتمع، وذلك من اجل كسب تأييدهم لجهود هذه الأجهزة ودفعها إلى تقديم كل ما من شانه أن يسهم في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الأجهزة الأمنية، ويعد ذلك مطلبًا ذا أهمية كبرى لتحقيق أهداف الأمن في المجتمع بشكل عام، حيث أن أي جهاز امني مهما بلغت إمكاناته البشرية والمادية والقدرات الذهنية للقائمين عليه سوف يجد صعوبة كبيرة في تحقيق الواجبات الملقاة على عاتقة دون أن يكون هنالك علاقة تعاون تربطه مع أفراد الشعب الذي يقوم على خدمته.

واتبعت المؤسسة الأمنية الأردنية خطوات وإجراءات للتعامل مع الحراكات الشعبية حفاظاً على الأمن، حيث بدأت هذه الحراكات بالمطالبة بالإصلاح بشكل سلمي وقابلتها المؤسسة الأمنية بأسلوب سلمي كذلك، وبالتالي اكتسبت صفة الشرعية وأصبح من يخرج عن هذا الوضع من أعضاء الحراك يتم التنديد به بعدم السير بهذا الاتجاه، وذلك للحفاظ على امن الوطن وعدم المساس بمقدراته، فزادت شرعية الدولة بشكل أكثر عندما تعاملت مع الحراك بشكل سلمي والتزم الحراك بنفس الأسلوب، متخوفين مما حصل في الدول العربية المجاورة والتي جاءت نتيجة حرمان تلك الدول لشعوبها ولإتباعها سياسة أمنية تتسم بالعنف، ومن هنا نجد أن الحكومة الأردنية اتبعت سياسة أمنية مختلفة عن السياسات الأمنية التي تم أتباعها من قبل الحكومات في الدول العربية المجاورة والتي بدورها أدت إلى تفاقم الأوضاع والإطاحة بالأنظمة الحاكمة في تلك الدول، لذلك أطلق على السياسية الأمنية الأردنية بسياسة الأمن الناعم، وكان لها علاقة في اختزال عنف الحراكات الشعبية.

وجاءت هذه الدراسة للتعرف على العلاقة بين الأمن الناعم واختزال عنف الحراك الشعبي، حيث تم قياس الأمن الناعم من خلال ثلاثة أبعاد تمثلت في: مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية، ومستوى توفر المهارات لدى رجال

الأمن العام، ومستوى أداء رجال الأمن العام للواجبات المناطه بهم خلال الحراكات الشعبية، وعلاقتها في منع تفاقم هذه الحراكات ووصولها إلى مرحلة العنف.

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

أن الحراكات الشعبية التي جرت في العديد من البلدان العربية جـاءت نتيجـة النظم الحاكمة المغلقة، والمترفة، والمرفهـة علـى حـساب شـعوب محرومـة ومضطهدة ومسلوبة الإرادة والحرية، الأمر الذي ولد الامتعاض والاستياء والحقـد والكراهية عبر الزمن لدى أفراد المجتمع، وقابلت تلك الدول حراكاتها الشعبية بالرد العنيف من خلال الاعتقالات، والإجراءات الأمنية القاسية، والتي بـدورها هيـأت للإطاحة بهذه الأنظمة(الحوراني، 2012).

والمجتمع الأردني كغيره من المجتمعات العربية المجاورة شـهد العديـد مـن الحراكات الشعبية المطالبة بالإصلاح، نتيجة الفقر والبطالة وارتفاع معدلات الفساد، من قبل قلة قامت ببيع مقدرات وثروات الوطن، مما أدى إلـى ارتفـاع معـدلات الأسعار والذي ساعد بدورة على انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين بشكل متزايـد وازدياد العجز في ميزانية الدولة، ونتيجة لهذه الظروف تولد وعي لدى المـواطن الأردني بضرورة المطالبة بالإصلاح من خـلال الحراكـات الـشعبية المـستمرة ومحاكمة الفاسدين، إلا أن الإجراءات والسياسات الأمنية التي اتبعتها الدولة الأردنية من خلال سياسة (الأمن الناعم)، كانت مغايرة للإجراءات الأمنية التي تعاملت بهـا الدول العربية المجاورة مع حراكاتها الشعبية، وهذه السياسة الأمنية ساهمت بـشكل فاعل في اختزال عنف الحراكات الشعبية وحال دون تطورها لتصل إلـى مرحلـة تهدد باستقرار المجتمع بأكمله كما حدث في الدول العربية المجاورة.

وتتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي "ما العلاقـة بين الأمن الناعم واختزال عنف الحراك الشعبي في المجتمع الأردني".

وكذلك الإجابة عن الأسئلة التالية :

1. ما الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للمشاركين في الحراكات الشعبية؟
2. ما الخصائص النوعية للمشاركين في الحراكات الشعبية، وفقا لطبيعة الانتماء السياسي ونوع المشاركة في الحراك الشعبي ؟

3. ما الأسباب الدافعة للاشتراك بالحراكات الشعبية، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ؟
4. ما مستوى معاملة رجال الأمن العام للفئات المشاركة في الحراك الشعبي، والتي تشمل: قادة المسيرات الشعبية، حاملي اليافطات والإعلانات والصور، المتحدثين الرئيسين على المنصات وأجهزة تكبير الصوت، الشباب المراهقين، القطاع النسائي، كبعد من أبعاد الأمن الناعم من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ؟
5. ما مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية على منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف كبعد من أبعاد الأمن الناعم، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ؟
6. ما مستوى توفر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي كبعد من أبعاد الأمن الناعم من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ؟
7. ما مستوى أداء رجال الأمن للواجبات المناطه بهم خلال الحراك الشعبي كبعد من أبعاد الأمن الناعم، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ؟

3.1 فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** لتوفر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي كبعد من أبعاد الأمن الناعم، على مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف.

الفرضية الرئيسة الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** لمستوى أداء رجال الأمن العام للواجبات المناطه بهم خلال الحراك الشعبي كبعد من أبعاد الأمن الناعم، على مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي كبعد من أبعاد الأمن الناعم،

ووصوله إلى مرحلة العنف والتي تعزى للاختلاف في خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى توفر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي كبعد من أبعاد الأمن الناعم، والتي تعزى للاختلاف في خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى أداء رجال الأمن للواجبات المناطه بهم خلال الحراك الشعبي كبعد من أبعاد الأمن الناعم، والتي تعزى للاختلاف في خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية.

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي كبعد من أبعاد الأمن الناعم، ووصوله إلى مرحلة العنف والتي تعزى للاختلاف في خصائص الانتماء، والمشاركة.

الفرضية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى توفر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي كبعد من أبعاد الأمن الناعم، والتي تعزى للاختلاف في خصائص الانتماء، والمشاركة.

الفرضية الثامنة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى أداء رجال الأمن للواجبات المناطه بهم خلال الحراك الشعبي كبعد من أبعاد الأمن الناعم، والتي تعزى للاختلاف في خصائص الانتماء، والمشاركة.

4.1 أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في:

1. أنها الدراسة الأولى حسب علم الباحث على صعيد المجتمع الأردني، والتي تناولت مفهوم الأمن الناعم واختزال عنف الحراكات الشعبية المطالبة بالإصلاح.
2. الكشف عن أهمية السياسة والإجراءات الأمنية والمهارات لدى رجال الأمن ومستوى الأداء لرجال الأمن للواجبات المناطه بهم، والتي ساهمت في اختزال عنف الحراك الشعبي في المجتمع الأردني، وحال دون تطورها لتصل إلى مرحلة تهدد باستقرار المجتمع بأكمله.
3. خطورة الموضوع وأهميته، فمن حيث خطورته أن عنف الحراك الشعبي سيزداد في ظل الإجراءات القمعية، وبالتالي سيهدد استقرار المجتمع على غرار ما حدث في الدول العربية المجاورة، أما عن أهميته فيكشف عن ضرورة التعامل بقبضة أمنية ناعمة تسمح لهذا الحراك بالتعبير عن الحرمان- السياسي والاقتصادي والاجتماعي - الذي يعاني منه أفراد المجتمع.
4. تقديم المعلومات لصانعي القرارات من حيث كيفية التعامل مع الحراك بأسلوب يختلف عن الأساليب القديمة، وذلك بوضع استراتيجيات قائمة على الفهم الموضوعي لأهداف الحراك، واستثماره لتحقيق الأهداف الوطنية والمصالح العليا.

5.1 أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى:

1. التعرف على ابرز الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للمشاركين في الحراكات الشعبية، وطبيعة انتمائهم، ونوع المشاركة .
2. بيان الأسباب الدافعة للاشتراك في الحراكات الشعبية.
3. التعرف على معاملة رجال الأمن العام للفئات المشاركة في الحراك الشعبي، والتي تشمل: قادة المسيرات الشعبية، حاملي اليافطات والإعلانات والصور، المتحدثين الرئيسين على المنصات وأجهزة تكبير الصوت، الشباب المراهقين، القطاع النسائي، كبعد من أبعاد الأمن الناعم.

4. الكشف عن مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحـراك الشعبي، ووصوله إلى مرحلة العنف كبعد من أبعاد الأمن الناعم.
5. التعرف على مستوى توفر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي كبعد من أبعاد الأمن الناعم في منع تفاقم الحراك الشعبي، ووصوله إلى مرحلة العنف.
6. التعرف على مستوى أداء رجال الأمن للواجبات المناطه بهم خـلال الحـراك الشعبي كبعد من أبعاد الأمن الناعم في منع تفاقم الحراك الشعبي، ووصوله إلى مرحلة العنف.
7. التعرف على تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية، وتوافر المهـارات لرجـال الأمن، ومستوى الأداء لرجال الأمن للواجبات المناطه بهم خلال الحراك الشعبي في منع تفاقم الحراك الشعبي، ووصوله إلى مرحلة العنف.
8. الكشف عن الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الإجراءات والسياسات الأمنية، وتوافر المهارات لدى رجال الأمـن، ومـستوى أداء رجـال الأمـن للواجبات المناطه بهم خلال الحراك الشعبي في منع تفاقم الحراك الشعبي، والتي تعزى للاختلاف في خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية.
9. الكشف عن الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الإجراءات والسياسات الأمنية، وتوافر المهارات لدى رجال الأمـن، ومـستوى أداء رجـال الأمـن للواجبات المناطه بهم خلال الحراك الشعبي في منع تفاقم الحراك الشعبي، والتي تعزى للاختلاف في خصائص الانتماء والمشاركة.

6.1 متغيرات الدراسة:

وتشتمل هذه الدراسة على المتغيرات التالية:

المتغيرات المستقلة: متغيرات الأمن الناعم حيث تـم قياسـه مـن خـلال عـدة متغيرات:

1. الإجراءات والسياسات المتبعة من قبل المؤسسة الأمنية في التعامـل مـع الحراك الشعبي.
2. المهارات لرجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي.

3. مستوى الأداء لرجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي.

المتغير التابع: فعالية الإجراءات والسياسات الأمنية على اختزال عنف الحراك الشعبي، وعدم وصوله لمرحلة العنف.

7.1 التعريفات المفاهيمية والإجرائية:

الأمن الناعم: لا يوجد تعريف محدد لمفهوم الأمن الناعم، وبالتالي من الممكن تعريفه: بأنه الإجراءات المتبعة من قبل المؤسسة الأمنية بكافة أجهزتها في التعامل مع المواطنين، للحفاظ على الأمن بطريقة سلمية بعيدة عن الإجراءات القمعية التي تتمثل بالضرب، والإساءة الجسدية، واستخدام الأسلحة أو الأساليب التحقيقية والاحتجازية.

واستخدم تعريف الأمن الناعم إجرائيا في هذه الدراسة: بأنه درجة امتلاك رجال الأمن العام للمهارات الإنسانية والذاتية للتعامل مع الحراك الشعبي، والذي تم قياسه من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة على محاور أداة الدراسة.

اختزال: ويعرف الاختزال لغة على انه الانفراد بالرأي، وأيضا الاقتطاع يقال اختزل الماء: إذا اقتطعه، وخزله عن حاجته، خزل الشئ خزلاً: قطعه فانخزل قال الأعشى: ملء الشعار وصفر الدرع بهنكة إذا تأتى يكاد الخصر ينخزل الخزلة كهمزة: من يعوقك عما تريد ويحبسك عنه(ابن منظور، 2003).

وتم تعريف الاختزال إجرائيا في هذه الدراسة: بأنه الطريقة التي استطاع رجال الأمن العام من خلال امتلاكهم للمهارات الإنسانية والذاتية منع المشاركين في الحراكات الشعبية من الوصول إلى مرحلة العنف والتظاهر بشكل سلمي.

العنف: ويعرف العنف في الموسوعة الفلسفية العربية بأنه: فعل يعمد فاعله إلى اغتصاب شخصية الآخرين، ذلك باقتحامها إلى عمق كيانها الوجودي ويرغمها في أفعالها وفي مصيرها منتزعا حقوقها أو ممتلكاتها (المختار، 1999).

ويعرف العنف بأنه: سلوك يهدف إلى إيقاع الأذى بالآخرين أو ما يرمز له، وقد يكون العنف فردياً أو جماعياً، فالعنف الفردي هو قيام ومبادرة بالهجوم اللفظي أو بأفعال عدوانية وتحطيم وتخريب للممتلكات الخاصة بمصادر السلطة أو برموزها تعبيراً عن اعتراضه للإحساس بالظلم والمهانة، أما العنف الجماعي فهو اشتراك

الفرد مع جماعة من الأفراد في الهجوم اللفظي أو بأفعال عدوانية تجاه فرد أو جماعة أخرى تمثل مصادر السلطة أو رموزها، ويأخذ شكل التمرد والعصيان أو التظاهر السلبي وتحطيم الممتلكات تعبيراً عن اعتراضهم نتيجة الإحساس بالظلم والمهانة (القرالة، 2012).

وتم تعريف العنف إجرائيا في هذه الدراسة بأنه كافة السلوكيات التي تصدر عن المشاركين في الحراكات الشعبية سواء كان فرداً أو جماعة أو مؤسسة من اجل التأثير على أرادة فرد أخر أو جماعة أخرى أو مؤسسه أخرى تكون ذات سلطة أعلى منها، وذلك للمطالبة بأفعال معينة أو التوقف عن أخرى كونها تضر في مصالحهم.

الحراك الشعبي: وهي مجموعة غير رسمية من الأفراد تشكلت على أساس جغرافي أو اجتماعي أو قرابي، وخضعت هذه المجموعة لخبرة تاريخية مشتركة ساهمت في تشكيل وعيهم واتجاهاتهم السياسية، وتهدف إلى تحقيق مطالب مشتركة تخص الشأن العام، وتستخدم وسائل الضغط والاحتجاج وغيرها من الأساليب التي تترجم حضورها في المشهد السياسي(بني سلامة، 2013).

ويشير مصطلح الحراك الشعبي أيضا إلى تحرك مجموعة من الناس ضد الأوضاع السيئة في المجتمع، ويتجسد من خلال الاعتصامات، والمظاهرات، والاحتجاجات، والمهرجانات الخطابية وقد تأخذ الطابع السلمي أو العنيف بحيث تميل نحو التصعيد والمواجهات العنيفة(حسن، 2012).

وتم اعتماد تعريف الحراك الشعبي إجرائيا بأنه عبارة عن تجمعات شعبية للمطالبة بالتغير والإصلاح للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة في المجتمع كونها أدت إلى الإضرار بالدولة بشكل عام ومصالح أفراد المجتمع بشكل خاص.

الثورة: وللثورة تعريفات معجمية تتلخص في تعريفين ومفهومين، التعريف التقليدي القديم الذي وضع مع انطلاق الشرارة الأولى للثورة الفرنسية وهو قيام الشعب بقيادة نخب وطلائع من مثقفيه لتغير نظام الحكم بالقوة وقد طور الماركسيون هذا بتعريفهم للنخب والطلائع المثقفة بطبقة قيادات العمال والتي اسماهم البروليتاريا (بودبوس،2011).

وتعرف موسوعة علم الاجتماع الثورة بأنها "التغييرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، تلك التغييرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا وجوهريا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق من مبادئ وقيم وإيديولوجية وأهداف الثورة وقد تكون الثورة عنيفة دموية كما قد تكون سلمية وتكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية" (الأسود، 2003) .

ويعرف البعض الثورة بأنها "التغيير الذي يحدثه الشعب من خلال أدواته" كالقوات المسلحة أو من خلال شخصيات تاريخية لتحقيق طموحاته لتغيير نظام الحكم العاجز عن تلبية هذه الطموحات، ولتنفيذ برنامج من المنجزات الثورية غير الاعتيادية، والمفهوم الدارج أو الشعبي للثورة فهو الانتفاض ضد الحكم الظالم وقد تكون الثورة شعبية مثل الثورة الفرنسية عام 1789 وثورات أوروبا الشرقية عام 1989 وثورة أوكرانيا المعروفة بالثورة البرتقالية في نوفمبر 2004 أو ثورة عسكرية وهي التي تسمى انقلابا مثل الانقلابات التي سادت أمريكا اللاتينية في حقبتي الخمسينيات الستينات من القرن العشرين، أو حركة مقاومة ضد مستعمر مثل الثورة الجزائرية، أما الانقلاب العسكري فهو قيام أحد العسكريين بالوثوب للسلطة من خلال قلب نظام الحكم، بغية الاستئثار بالسلطة والحصول على مكاسب شخصية من كرسي الحكم(السكران،2011).

8.1 محددات الدراسة:

1. **الحدود الزمنية**: تم تطبيق الدراسة خلال الفترة الواقعة من بداية شهر تشرين أول ولغاية نهاية شهر كانون أول من عام 2013.
2. **الحدود المكانية والبشرية**: تقتصر هذه الدراسة على الحراكات الشعبية المقامة في محافظة العاصمة – منطقة الجامع الحسيني- من المشاركين فيها من مختلف محافظات المملكة.
3. **الحدود الموضوعية**: يتحدد موضوع الدراسة في معرفة العلاقة بين الأمن الناعم واختزال عنف الحراك الشعبي في المجتمع الأردني من خلال تحديد العلاقات بين أبعاد الدراسة في ضوء استجابة أفراد عينة الدراسة على أبعاد أداة الدراسة (أنظر الملحق "ج").

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات ذات الصلة

1.2 الإطار النظري

يعتبر الأمن ولا يزال محور تفكير الإنسان سواء كان فردا أم جماعة، إذ يعد الأمن الأولوية الأولى والمصلحة العليا للدولة، فلا يستقيم نظام ولا يقوم اقتصاد دون ترسيخ وتوطيد دعائم الأمن والاستقرار، وقد تغير مفهوم الأمن وتعقد بسبب التراكم التاريخي وتعقد الظاهرة الإنسانية، فالأمن يعنى بالتخلص من كافة ما يهدد امن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي، وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي للحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع الصراعات والتحرر من الفاقة ولضمان حرية الأجيال المقبلة في أن ترث بيئة طبيعية صحية.

وأشار (غير، 2004) في كتابة " لماذا يتمرد البشر" إلى فكرتين رئيستين: هما العنف السياسي، والحرمان النسبي، فالحرمان النسبي الذي تعاني منه الشعوب أو الجماعات يعد سببا رئيسياً لتمرد الأفراد وهو ما ينتج عنه عنف سياسي، فكلما ازدادت شدة الحرمان النسبي ونطاقه، ازداد حجم العنف الجماعي المتوقع، وقد عرف العنف السياسي بأنه "جميع الهجمات الجماعية الموجهة ضد النظام السياسي وأطرافه الفاعلة بما في ذلك الجماعات السياسية المتصارعة، فضلا عن تلك الموجودة في الحكم" وبذلك يشكل هذا العنف تهديداً للنظام السياسي كونه تحدياً لاحتكار القوة الذي يعزى إلى الدولة.

ويضيف أيضا "غير" إلى أن هناك أشكال للعنف السياسي وهي أولا: الاضطرابات وهي عنف عضوي غير منتظم يشترك فيه قسم كبير من الشعب، ويشمل الاضطرابات السياسية التي تتسم بالعنف وحركات الشغب، والصدامات السياسية، وحركات التمرد المحلية، ثانياً: المؤامرة وهي عنف شديد التنظيم يشترك فيه عدد محدود من أفراد الشعب ويشمل الاغتيالات السياسية المنظمة، والإرهاب على نطاق ضيق وحروب العصابات والانقلابات وحركات العصيان، ثالثا: الحرب

الداخلية وهي عنف شديد التنظيم يشترك فيه قسم كبير من الـشعب ويرمـي إلـى الإطاحة بالنظام الحاكم أو حل الدولة، ويقترن بعنف واسع النطاق بمـا فـي ذلـك الإرهاب واسع النطاق وحروب العصابات والحروب الأهلية والثورات.

وقد تتم ممارسة العنف السياسي من جانب النظام ضد المواطنين أو ضد قطاع أو فئة معينة بهدف الاسـتمرار فـي الـسلطة، ولتقلـيص دور القـوى المناوئـة والمعارضة ويشار إلى هذا العنف بالعنف الرسمي، وقد يمارس العنف أيضا مـن جانب المواطنين ضد النظام السياسي أو بعض رموزه وهو مـا يعـرف بـالعنف الشعبي، ويهدف هذا العنف الشعبي إلى ممارسة ضغوط على النظام لتحقيق مطالب خاصة منها تحقيق العدالة في توزيع الثروة، أو المشاركة في صناعة القرارات، أو أجبار النظام على العدول عن قرارات أو سياسات اتخذها أو ينوي اتخاذها كونهـا تضر في مصالح الشعب، وقد تهدف بعض الفئات الممارسة للعنف إلـى الإطاحـة بالنظام السياسي القائم(توفيق، 1988).

وأما في النظام الاشتراكي فنجد أن الحراكات الاجتماعية التي تهدف إلى تفكيك النظام الرأسمالي، فلقد طرح "ماركس" أسباب وديناميات هذه الحراكات، حيث قـال أن الحراكات تنبثق من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والتي حددت أسس القـوة في المجتمع، وركز أيضا على كيفية تولد الرأسمالية والـشروط اللازمـة لإعـادة الثورية فيها، وعلى التناقض الرئيسي الذي يؤدي إلى التغيير الهيكلي، وأشار إلـى وجود فئتين ذات مصالح متناقضة وأن هذه الفئات واجهت انخفاضاً في معـدلات ربح الرأسماليين، ولكي تقوم هذه الفئات الرأسمالية من أرباب العمـل وأصـحاب الأجور بالمحافظة على مقدار ربحهم من خلال زيادة معدل استغلالهم للعمال، حيث أن معدلات الاستغلال المرتفعة تعني زيادة في معدلات الربح، وعلى الرغم من أن ماركس يظهر أن هذه مصالح مهمة للرأسمالية فقط ولكنها يمكن أن تعتبـر أيـضا مهمة للعمال حيث أن هذه المصالح أسست فتيل الاشـتعال لـديهم للثـورة علـى الرأسمالية (Aldon &Cedric, 1984).

وقد طرح عالم الاجتماع الأمريكي "هربرت بلومر" مراحل الحركات الاجتماعية التي تمر بها قبل اندلاعها وهي:

1- مرحلة الاضطراب والقلق: والتي تمثل سخط واهتياج الأفراد ضد النظـام السياسي القائم.
2- مرحلة الإثارة الشعبية: التي يزداد فيها سخطهم وتذمرهم ومطالبتهم في فعل جمعي موحد يهدف إلى التغير الاجتماعي.
3- المرحلة الرسمية: التي تأخذ الثورة فيها شكلا من أشكال العمـل الموحـد والمنظم لكي يكون لديها قاعدة هيكلية تخدم أهدافها وطموحها بشكل فعـال منطلقة من قوانين منظمة وراسـخة وذات إسـتراتيجية سياسـية تتـصف بالحركة المراوغة من اجل تحديد معالم بناء الحركة الاجتماعية.
4- المرحلة المستقرة: التي يتحول عملها وتنظيمها إلى درجـة النـضج لكـي تصبح مؤسسة ذات قرارات ناضجة فتطالب بقائد عقلانـي ومنطقـي فـي تفكيره وتعامله مع الجمهور (العمر، 2014).

ومن هنا فان ما يعيشه العالم العربي اليوم من تحولات كبيرة بدأت في تونس ثم مصر ثم ليبيا فاليمن وأخيرا سوريا، وامتدت للعديد من الدول العربية على الـرغم من تأخر انطلاقتها رغم أن الاستبداد ساد لعقود طويلة، فالغضب العربي الـشامل ليس وليد صفعة مهينة تلقاها محمد البوعزيزي على يد شرطية تونـسية فـي 17 كانون الأول من عام 2010 وليس فقط لان الناس لا تجد ما تأكله أو تلبسه ولكنـه وليد منظومة من الإقصاء والاحتكار والكبت والظلم والعوز وقلة الحيلة، فكيـف لا تغضب الشعوب وهي تعيش الذل في أوطانها ليل نهار وترى الهدر المخيـف فـي مداخيل أوطانها وثرواتها وتعيش التهميش والإقصاء (الهتلان، 2012).

والمجتمع الأردني كغيره من المجتمعات العربية عانى من حمى هذه الحراكات الشعبية التي تأثر بها حيث تبين أن المحرك الرئيسي للحراك الشعبي في الأردن هو الفقر والبطالة والفساد كما ورد في التقارير التي أعدها مركز الفينـق للدراسـات الاقتصادية والمعلوماتية لعام 2012، حيث أشار فيها إلى أن عدد الاحتجاجات التي شهدها الأردن عام 2010 حوالي 140 احتجاج، وارتفع هذا العدد إلى 829 احتجاج عام 2011 وإلى 901 عام 2012، وهذا التزايد في عدد الاحتجاجات دليل واضـح على تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيـشها الـبلاد (مركـز الفينـق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، 2012)، وفي دراسة أعدها (المرصد العمـالي

الأردني، 2013) حيث أشار إلى أن عدد الاحتجاجات بلغت لشهر أيلول من عام 2013 حوالي (743) احتجاجا وكانت تطالب في زيادة الأجور، وتوفير فرص عمل، وتأسيس نقابات جديدة.

الحراكات الشعبية العربية:

على الرغم من أن الحراكات الشعبية العربية اعتمدت على الوسائل السلمية كأداة للتعبير عن أرائها ومطالبها، إلا أنها تعرضت للمقاومة العنيفة من قبل بعض الأنظمة، لأنها لا تؤمن بقدرة الشعوب على تحرير نفسها، فالتاريخ يشهد على ضعف الأنظمة الديكتاتورية وإمكانية انهيارها بشكل سريع أمام ضغط الجماهير فيقول ميكافيلي "أن الأمير الذي يعاديه جميع العامة لن يستطيع توفير الأمن لنفسه، وكلما زادت قسوته ضعف نظام حكمه"، ويظن البعض أن الناس لا يصلحهم ألا القبضة الأمنية وان التراخي في مستوى القمع يعني الانهيار وهو الافتراض الخاطئ (العودة، 2012).

ومن خلال استقراء تاريخ بعض الثورات القديمة والمعاصرة يتضح أن أهم الشروط الضامنة لنجاح الثورات هي: صلابة الإرادة والتصميم لدى الثوار، والحفاظ على الصورة الناصعة للثورة، ووحدة الصف والتلاحم بين القوى الشعبية، وحسن التسديد إلى مراكز ثقل النظام، والوعي بأجنحة النظام المختلفة ومخططاتها، وتقديم البديل السياسي حتى لا تجد فلول النظام فراغا للتمكن، ورفض السقوف الواطئة والتغييرات الشكلية في النظام، والتمسك بمنطق المغالبة لا المطالبة(تاج الدين، 2008).

فالثورات تولد من الأمل لا من اليأس على عكس ما يتصوره البعض وان عمق الإحساس بالظلم وعمومه في المجتمع شرط سابق على كل ثورة لكن تحويل هذا الإحساس بالظلم إلى أمل في التغير والأيمان بإمكانه هو الذي يفجر الثورات وقد تتزامن لحظتا اليأس والأمل مما يجعل التميز بينهما عسيرا(برينتن، 2009).

وقد أشار أرسطو الذي يعتبر المؤسس الحقيقي لدراسة الثورة أن هناك سبب أساسي للثورة حيث قال" في كل مكان، فان الظلم أو عدم المساواة هو سبب الثورة، لكنة الظلم الذي لا تناسب فيه ولا اتساق مثل ملكية أبدية في مجتمع من المتساويين ودائما ما تكون الرغبة في المساواة هي سبب اندلاع التمرد" (أرسطو، 1979).

ونلاحظ انه عندما تفجرت الحراكات الشعبية العربية بشكل متتابع، في تـونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وأخيرا سوريا، نجد إن الهدف الرئيسي لهـا هـو إسـقاط الأنظمة الاستبدادية وبأساليب مختلفة بغض النظر عن الـشعارات التـي حملتهـا وبالفعل استطاعت إسقاط أربعة أنظمة من النظم الحاكمة لتدخل الدول في مراحـل جديدة أطلق عليها المراحل الانتقالية والتي يفترض أن تحقق أهداف تلك الثـورات في جمهوريات أفضل (الدسوقي، 2012).

أن الشعوب العربية شعوب مضطهده ذاقت الويلات وهي خانعة وتقرر فجـأة أن الكيل قد طفح، فخلال أسابيع ملأ ملايين العرب الشوارع والساحات، وكـسرت حاجز الخوف النفسي الذي أقامته الأنظمة على مدى عقود من الاضـطهاد وكـان الشباب هم الذين تظاهروا بشكل سلمي، وتمكنوا من قلب الطاولة على أنظمتهم، ولم يكن هؤلاء معتدلين ولا متطـرفين، لا جهـاديين ولا ملحـدين، لا مـسلمين ولا مسيحيين، لا أغنياء ولا فقراء بل كانوا مواطنين اتحدوا من اجل الحرية والعـدل، وتحولت شعاراتهم القديمة من "أن شاء ا " إلى "ما شاء ا " وحلت عبارة" يـسقط النظام" محل "يعيش القائد"، فلم يعد الثوار يخافون التغيير ولم يبالوا بالمقولة العربية "مائة عام من الاستبداد ولا يوم من الفوضى" (بشارة، 2013).

خصائص الحراكات والثورات الشعبية العربية :

أن ما يميز الحراكات الشعبية العربية أنها ابتدأت من القاعدة لا من القمـة أي من الجمهور لا من قيادات أو زعامات تاريخية أيديولوجية أو سياسية أو حزبية أو دينية أو غيرها، وامتلكت أدوات تفاعل غير مسبوقة لدرجـة يمكـن القـول أنهـا تجاوزت قدرات الدولة على قمعها، حيث كان السلاح الفعال والنافذ هو الانترنـت والفيس بوك والهاتف الجوال إضافة إلى أجهزة الستالايت والتلفزيونات وغيرهـا، الأمر الذي ساعد الشباب على التواصل والتنسيق والتنظيم ومكـنهم مـن التجمـع والتحرك بسرعة وفاعلية منظمة غير قابلة للاختراق ، فكانت هذه الثورات تعدديـة بمعنى قبولها التنوع والاختلاف ففيها الديني والعلماني اليساري واليميني الإسلامي والمسيحي الرجل والمرأة (مطر وآخرون، 2011).

وتمتاز الحراكات والثورات الشعبية العربية في العديد من الخصائص (المـديني وآخرون، 2012):

1. لم تكن الثورات الشعبية مؤطره من قبل الأحزاب والحركات الإيديولوجيـة التقليدية (الماركسية، والقومية الإسلامية)، فهذه الثورات اندلعت لعدة أسباب منها ارتفاع أسعار المواد الغذائية وزيادة الفقر وارتفـاع متوسـط البطالـة وتعاظم الإحساس بالظلم الاجتماعي الناجم عن حالة الفساد التـي عرفتهـا العديد من الأنظمة العربية.
2. أن الجيل الجديد الذي فجروا الثورات العربية شعاراتهم كانـت براغماتيـة وملموسة ولا يهتموا بأي إيديولوجيا وكانت شعاراتهم تتمثل في كلمة "ارحل" ويعبرون عن رفضهم الديكتاتوريات الفاسدة ويرفعون مطالب الديمقراطية.
3. دحضت الثورات العربية الادعاء الذي بني طيلة العقود الماضية والقائل بان الحركات الإسلامية هي وحدها التي تمتلك القوة الإيديولوجية لتحدي الدولـة البوليسية في الـوطن العربـي حيـث أن انتفاضـة المـواطنين العفويـة واللايديولوجيه في تونس ومصر أنجزت في أيام معدودة ما عجـزت عنـه الحركات الإسلامية في عده عقود، بل وارى كباحث أن هذه الفكـرة غيـر صحيحة حيث أن استلام جماعة الأخوان المسلمين للحكم في مـصر علـى الرغم من المعارضة التي واجهتها كان دليل على قدرة الحركات الإسـلامية في التغيير.
4. شكلت شبكة الانترنت الفضاء والملاذ للحراكات الشبابية التي انـدفعت فـي العديد من الدول العربية، حيث وظفوا الشباب ثورة وسائل الاتصال الحديثة في عملية التعبئة والحشد للمظاهرات التي عمت معظم المـدن فـي الـدول العربية.

وهنا لابد من الوقوف على العديد من الأسئلة لهذه الحراكات والثورات والتـي لابد من طرحها وهي: ما هي أسبابها؟ ولماذا حصلت في هذا الوقت وليس في وقت سابق؟ وهل كانت هذه الحراكات والثورات مفاجئة أم أن إرهاصاتها كانت واضحة؟ وهل كانت عفوية أم مخططاً لها ؟ وما هو دور الإعلام في إنجاحها؟

الأسباب والدوافع للحراكات الشعبية العربية:

ويمكن الإشارة إلى أن إحدى الأسباب الرئيسية لهذه الحراكات الـشعبية هـو نتيجة النظم الحاكمة المغلقة والمترفة على حساب شـعوب محرومـة ومـضطهدة

ومسلوبة الإرادة والحرية وهذا ولد الامتعاض والاستياء والكراهية عبـر الـزمن، وبالتالي افرز هذا الوضع ما يسمى بالاستبعاد الاجتماعي ومن ثم توالت الظـروف والأحداث التي هيأت للثورة على الوضع القائم عن طريق حرمان الأفراد وعجزهم عن الاقتراب من الوسائل التي تعود عليهم بالمنافع مقارنة بـأفراد آخـرين لـديهم فائض من الوسائل والمنافع (الحوراني، 2012).

فالاستبعاد الاجتماعي ليس مفهوما ساكناً بل هو عملية التهميش والتمييـز فـي الحياة اليومية والتفاعل ومفهوم الاستبعاد لدية اتصال وثيق مع بعض المفاهيم مثـل الفقر والحرمان، كونه يؤثر على الملايين من الأشخاص بسبب ظـروفهم الـصعبة سواء كان في العيش أو العمل، فالاستبعاد هو أكثر بكثير من فقر الدخل ويمكن أن يحدث عندما تواجهه مجموعة من الناس أو مناطق معينة العديد من المشاكل مثـل البطالة وانخفاض الدخل ورداءة السكن والتفكك الأسري وارتفاع حاد في معـدلات الجريمة حيث أن هذه المشاكل يعزز بعضها البعض (Sen, 2000).

ويمكن الرجوع لمفهوم الاستبعاد الاجتماعي بوصفه احـد أشـكال الانغـلاق الاجتماعي، وهو ما تقوم به جماعة معينة لتؤمن لنفسها مركزا متميزا على حساب جماعة أخرى من خلال عملية إخضاعها والسيطرة عليها بحيث تبقى هي المسيطرة على جميع طبقات المجتمع في جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث يوجد شكلين للاستبعاد في المجتمعات المعاصرة، الأول هو اسـتبعاد أولئـك القابعين في القاع والمعزولين عن التيار الرئيسي للفرص التي يتيحهـا المجتمـع، والثاني – عند القمة- وهو الاستبعاد الإرادي – حيث تنسحب جماعـات الـصفوة والثرية من النظم العامة ويختاروا العيش بمعزل عن بقية المجتمع (هيلز، جوليان، دافيد، 2007).

وفي هذا الصدد لا يمكن الافتراض أن الناس عندما يتم حرمـانهم يثـورون فهنالك مجموعة من العوامل التي لابد من أخذها بعين الاعتبار وهي:

1. البناء الاجتماعي: أي لابد من فهم البناء الاجتماعي بشكل واضح والتعـرف على مصدر السخط فمن المحتمل أن تنتج البنى توترات عندما يكون هنالـك تغيرات جوهرية في المستويات الاجتماعية للثروة والدخل والقوة بالإضـافة إلى اللاتساوق المؤسسي الناتج عن التغير السريع .

2. تطور الوعي الجمعي: أي أن يعرف الأفراد أنهم يتعرضون للظلم.
3. تطور اللاشرعية: أي عدم وجود أي مبرر للظلم الواقع على الأفراد.
4. الاستبعاد الذي يمثل أرضا خصبة للثورة وعندما يوجد فيروس الاستبعاد تنتشر أمراض النظام الاجتماعي كالفقر والرعب والخوف وتشوه جسد الهيبة والحرية الإنسانية (العساسفة، 2011).

فالاستبعاد الاجتماعي يضع القاعدة المواتية لانطلاق الفعل الثوري من خلال عده اعتبارات:

1. أن استبعاد الدولة للمواطنين يعني إقصائهم عن حقوقهم في قطاعات مختلفة وهذا يعني اختزال القيمة الوجودية للمواطنين لذلك يبدو المستبعدون كما لو أنهم يؤدون واجبات دون أن يكون لهم حقوق .
2. أن الحرمان المتولد عن العلاقة الاستبعادية ينتج مشاعر الاستياء والحقد والكراهية والعداء وتعد هذه الميول بمثابة القاعدة الحافزية للثورة .
3. بما أن عملية الاستبعاد نابعة من رغبة وإرادة أصحاب المواقع العليا في الدولة فان العلاقة الاستبعادية بالضرورة فاسدة ولا أخلاقية ومن هنا ليس من المستغرب أن تقترن عملية الاستبعاد باستخدام القهر وهذا بدوره يؤدي إلى تكثيف أضافي واحتقان اشد لمشاعر الحرمان كلما تقدم الزمن .
4. أن استمرار عملية الاستبعاد يؤدي إلى تفاعل الحرمان والقهر مما ينتج مادة نفسية اجتماعية تختزن طاقة هائلة للثوران ولذلك تنفجر الثورات الاجتماعية دون تخطيط ولا تنظيم أنما بتلقائية وعفوية وانفعالية واستثارة أساسها تفاعلات تاريخية وحدث مثير(الحوراني، 2012).

السمات المشتركة لدول الربيع العربي :

وبشكل عام يمكن القول انه يوجد نقاط مشتركة ما بين دول الربيع العربي يمكن توضيحها على النحو التالي:

1. من الناحية الاقتصادية حيث نلاحظ ارتفاع معدلات البطالة وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وتراجع مستوى المعيشة، وعدم العدالة في توزيع عوائد التنمية، وتراجع جودة الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والمواصلات، وارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع معدلات الأسعار، وسوء التغذية وتفشي

الأمراض، وارتفاع نسبة الأنفاق العسكري بالنسبة لحجـم النـاتج القـومي الإجمالي فأعلى خمسة دول في العالم في الأنفاق العسكري بالنـسبة لحجـم الناتج القومي الإجمالي هي دول عربية.

2. ومن الناحية السياسية نجد أن دول الربيع العربي لديها أسـوا سـجل علـى مستوى العالم من حيث انتهاك حقوق وكرامة الإنسان، حيث القتل والتعذيب والاعتقالات والقمع والقهر والاضطهاد ونقص الحريـات وتكمـيم الأفـواه وإقصاء المعارضة وتزوير أرادة الشعب في الانتخابات، وغيرها من الأمور التي تؤكد على عدم فاعلية النظام السياسي وبالتالي فقدان الشرعية .

3. من ناحية الأحوال الاجتماعية وهي انعكاس للظروف الاقتصادية والسياسية والتي أفضت إلى انتشار اليأس والإحباط والاغتراب والرغبة فـي الهجـرة وغياب العدالة والمساؤاة واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقـراء والإحـساس بالظلم الاجتماعي(بني سلامة، 2013) .

ومن هنا فانه فيما يتعلق في أسباب هذه الحراكات الشعبية حيث كان متمثلاً في النظم الحاكمة المغلقة والمترفة على حساب شعوب محرومة ومضطهدة ومـسلوبة الإرادة والحرية، وكذلك فان الظلم الذي لا تناسب فيه ولا اتساق هي سبب انـدلاع التمرد، وكذلك الاستبعاد الاجتماعي من خلال حرمـان الأفـراد وعجـزهم عـن الاقتراب من الوسائل التي تعود عليهم بالمنافع مقارنة بأفراد آخرين، أما فيما يتعلق عن حصول هذه الحراكات في هذا الوقت وليس في وقت سابق؟ فنجـد أن فجـوة الحرمان الناجمة عن الاستبعاد تزداد اتساعاً مع مرور الزمن وهذه العملية يرافقهـا مشاعر الاستياء والامتعاض والإحباط والعداء والحقد والكراهية وتتكثف مع الزمن حيث يعتبر عنصر الزمن بالغ الأهمية في قيام الثورات الاجتماعية، أما فيما يتعلق عن أنها كانت عفوية أم مخططاً لها فنلاحظ أن شرارة الثورة لا تنطلق من أطـار تنظيمي عقلاني، ولا من قيادة ولا من أيـديولوجيا أنمـا مـن مثيـرات سوسـيو سيكولوجية تغلب عليها الانفعالية والتعبير عن الاحتقانات الوجدانية.

دور الإعلام في تغطية الحراكات الشعبية:

لابد من الإشارة إلى أن أحدى العوامل التي ساهمت فيما حـدث فـي الـدول العربية من حراكات شعبية هو ثورة المعلومات والاتصالات التـي أتاحـت البـث

والاتصال للصور والمعلومات بسرعة البرق والفكر والتي باتت من معطيات الواقع العالمي الراهن، فما فتحته العولمة من الإمكانات الهائلة بأدواتها الفائقـة وشـبكاتها العنكبوتية ووقائعها الافتراضية باتت معطيات لا غنى عنها في فهم الواقع وأدارتـه وتغييره لإعادة تركيبة وبناءه، وهذا لا يعني أن الحراكات الشعبية هي ثمرة الآلات الصماء فالتقنيات هي ثمرة للعقول والأفكار ولكنها تفتح بدورها إمكانـات للتفكيـر والتدبير من هنا فان هذه الحراكات كانت متعددة الأبعاد إذ هي سياسية بقدر ما هي فكرية وتقنية بقدر ما هي ثقافية وخلقية بقدر ما هي اقتصادية (حرب، 2012).

وقد ساهم الإعلام بنجاح أو فشل بعض الحراكات والاحتجاجات حيث كان دور وسائل الأعلام الاجتماعي كالفيس بوك وال" تويتر" في تقـديم المـساعدة والـدعم اللوجستي للحراكات إلى جانب دورها في التعبئة الشعبية والتي قد تكـون قنـوات الأخبار الفضائية كالجزيرة والعربية لعبت دوراً حاسماً ومهماً في مجرى أحـداث جميع الحراكات من دون استثناء خاصة على ضوء الأحداث في سوريا ولابد مـن الإقرار بان التغطية المباشرة للأحداث وبثها عبر شبكة الانترنت أو علـى التلفـاز بالإضافة إلى مشاهد الفيديو التي تلتقط عبر الهواتف النقالة ساهمت في نقل خطابات الحراكات وشعاراتها في المجتمع الدولي (المديني وآخرون، 2012).

ومن هنا نجد أن شبكات الإعلام الاجتماعية كسرت احتكار السلطة الاستبدادية- التي منعت بدورها هذه الشبكات من العمل في بلدانها- وأصبحت مواقع اليوتيـوب والفيس بوك نافذة تهرب عبرها الأخبار إلى الخارج والسلطة التي تمنع الـشبكات الإعلامية من العمل على أراضيها لا تستطيع منع شاب من اسـتخدام هاتفـه فـي التصوير غير الاحترافي وبث ذلك على شبكة الانترنت ، وهذا ما حدث حيث تناقل الناس لقطات الفيديو المصورة في المدن التي امتدت إليها الاحتجاجـات بـسرعة كبيرة، وقد منعت بعض الأنظمة العربية عـدة محطـات تلفزيونيـة مـن البـث للاحتجاجات التي شهدتها مدنها ضد البطالة والفساد والتنمية غير العادلة واعتبـروا أن التغطية تسعى إلى تشويه سمعة البلاد والتظليل بهدف بـث الفوضـى والفتنـه (الظفيري، 2012).

وقد وجدت بعض الدراسات والمقالات ارتباطا وثيقاً بين مدى اسـتخدام شـبكة الانترنت واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي ووقوع الاحتجاجات، ومن أهم هذه

الدراسات الدراسة التي قامت بها مجلة الايكونمست والتي توصلت إلى نتيجة مفادها وجود علاقة ايجابية بين انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، وعدم الاستقرار السياسي في الدول العربية، وكانت مواقع التواصل الاجتماعي هي القائد والمحرك لكل الفئات والشعوب في المنطقة، وكانت تلك الوسائل عناصر نجاح في استمرار تلك الاحتجاجات التي انتشرت في تلك البلدان ولعبت دورا هاما أيضا بالإضافة إلى القنوات الفضائية وأجهزة التلفاز في تأجيج مشاعر الشعوب ودعم هذه الحراكات وإسقاط أنظمة الطغاة في أكثر من بلد عربي (بني سلامة، 2013).

عنف الحراكات الشعبية:

مع أن أفراد المجتمع يتبعون في حياتهم أساليب من اجل التكيف مع (السلطة)، لاعتقادهم بأن العلاقات القائمة الحالية صحيحة وجيدة، والخوف من أن يقود تغييرها إلى ما هو أسوأ، وأن أمنهم الراهن أفضل من عدة اعتبارات أخرى، ولكن عندما يزداد الوضع سوءاً، يبدأ الناس بالانسحاب من الموافقة على الوضع الراهن، ويزداد إحساسهم بأنهم يواجهون جميعا المشاكل ذاتها التي تمس حياتهم ومعيشتهم، ويبدأ الناس بالتفاعل مع بعضهم البعض، ويبداؤن بالتجمعات والحراكات الشعبية، ولقد تمكنت حراكات شعبية جماهيرية كثيرة من التغلب على مراكز قوى كبيرة للسلطة، وقد تخلصت شعوب كثيرة بحراكاتها وثوراتها الجماهيرية من قوى كبرى تفوقها في القوة فنالت حرياتها واستقلالها، ومن مظاهر العنف(عزب، 2000):

1. العنف التحريضي والذي هو من قبيل التحريض على عمليات العنف التي يقوم بها اليمين أو اليسار المتطرف في بعض المجتمعات مستغلين مشاعر الإحباط والعجز في هذه المجتمعات.
2. العنف الدفاعي أو الوقائي وهو من قبيل العنف الذي تقوم به بعض مؤسسات المجتمع لمنع وقوع العنف أو التهديد بالعنف،حيث تقوم هذه المؤسسات كالشرطة بإجهاض أعمال الشغب قبل أن تبدأ،وقد يتحول العنف الدفاعي إلى الإفراط في استخدام القوة بما يخرج عن الأهداف المشروعة له.

وهناك عدد من الظروف الاجتماعية التي تؤدي إلى انتشار السلوك العنيف بالمجتمع (شوقي، 2000):

1. السياسات والممارسات الحكومية: لها دور فاعل في تفاقم السلوك العنيف أذا كان من شانها الأضرار بمصالح الأفراد والجماعات من اجل مضايقتها والتعامل معها بصورة استفزازية تثير لديها الشعور بالظلم وتدفعها إلى الانعزال عن المجتمع أو التمرد عليه.
2. البطالة وقلة فرص العمل: تعد من العوامل المهمة التي تثير الإحباط لدى الأفراد وتجعلهم ينظرون نظرة متشائمة إلى مستقبلهم وتتكون لديهم مشاعر العداء نحو المجتمع وبالتالي يكونون على استعداد للقيام بكافة أشكال العنف.
3. التوزيع غير العادل للدخل الاجتماعي: عندما يكون هنالك عدم مساؤاه في توزيع عائد التنمية بطريقة عادلة بين أبناء المجتمع حيث تمتلك فئة محدودة على الجزء الأكبر على حساب الأغلبية وبالتالي فان روح السخط الاجتماعي تسود على نحو يجعل الشرائح الاجتماعية المسحوقة أكثر استعدادا لممارسة العنف بطرق متنوعة للتعبير عن موقفها الرافض للتوزيع غير العادل للدخل.

لقد كتب احد الناشطين السوريين الشباب على الفيس بوك " أنا ذاهب لأتظاهر وأنا اعلم أنني قد لا أعود" فلقد أصبح التظاهر مرادفاً للتضحية، بل حتى للشهادة التي انتزع المتظاهرون مفردتها من الجهاديين، واتضح إن كفاح العرب من اجل الحرية كان وطنياً وشخصياً بالتحديد، ومن المبكر الحكم على هذه الاحتجاجات التي ما زال البعض منها قائماً - كما قال" زو انلاي" مازحا حين سألته حاشية الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" سنة 1972 عن راية في الثورة الفرنسية فقال "من المبكر الحكم عليها" -، لهذا السبب تلاحم جيل جديد من العرب لمقاومة الخزي والطغيان، ولقد الهم هذا الجيل الجديد الملايين من كافة الطبقات الاجتماعية بما في ذلك النقابات العمالية المحظورة والمجتمع المدني والنساء للانضمام إليهم وفي هذه الأثناء تحولت مظاهراتهم إلى انتفاضات وطنية وسرعان ما أطاحت هذه الثورات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي بالأنظمة الهشة، وحققت الشعار الوطني الذي طال تجاهله " أذا الشعب يوما أراد الحياة فلابد أن يستجيب القدر" (بشارة، 2013).

وهنالك أربعة عناصر لقيام الانتفاضات الشعبية وان توفرها يساعد على تغيير أنظمة بحد ذاتها وهي:

1. كسر حاجز الخوف السيكولوجي حيث أن عامل الخوف لطالما قيد الحراكات الشعبية.
2. يجب على الثورة أو الانتفاضة أن تكون ذات طبيعة سلمية خاصة وان إمكانياتها لا تقارن بالجهوزية الأمنية والعسكرية لقوى النظام ولان لجوءها للسبل العنيفة في الدفاع عن ذاتها سوف يقدم تبريراً للنظام الحاكم لاستخدام كافة السبل المتاحة لقمع الثورات أو سحقها .
3. ينبغي أن يكون هنالك حد أدنى من التماسك الاجتماعي والمشاعر المشتركة للوحدة الوطنية بين مختلف مكونات المجتمع لكي لا تؤثر الفروقات الدينية والطائفية أو العرقية في أضعاف حركات مقاومة النظام وإفشال المقاومة الشعبية.
4. موقف الجيش أو القوات المسلحة من التمرد الشعبي المدني بحيث انه أذا كان داعماً للحركات الشعبية أو كان في موقف محايد فيكون هنالك فرصة اكبر لنجاح الثورة بينما أذا ما تبنى الجيش موقف النظام الحاكم فسوف ينزل خسائر كبيرة في صفوف المتظاهرين.

وفي حاله تطبيق هذه العناصر على المجتمع الأردني نجد أن الأردن شهد العديد من المظاهرات المتفرقة والمتكررة على مر السنين الأمر الكفيل بان الشعب الأردني قد كسر حاجز الخوف سابقاً، ألا أن المظاهرات في الأردن اختلفت عن مظاهرات الربيع العربي من خلال رفع شعار "الشعب يريد أصلاح النظام" بدلاً من "إسقاطه" وأشار العديد إلى أن مظاهر الفساد تتمثل في بيع الموارد الأساسية الإستراتيجية بأسعار زهيدة إلى بعض الجهات الخارجية، وكذلك كان الجيش الأردني داعماً وموالياً للنظام، وان هنالك نسبة عالية من الشعب يدعم الملكية الهاشمية فهم يرون انه قد تكون استجابة النظام الحالي لمطالب سياسية متواضعة نسبياً وإيلائه عناية اكبر بمحاربة الفساد قد تشكل تدابير كفيلة ببقاء النظام الحاكم في الأردن الأمر الذي يحول دون تبني مطالب جذرية أخرى تدور في فلك الربيع العربي (المديني وآخرون، 2012).

ويتساءل البعض عن أسباب استمرار بعض الأنظمة العربية في وجه التغيير حيث عزا بعض الباحثين ذلك الاستقرار إلى عاملين وهما: التركيبة العسكرية الأمنية التي تجعل من العلاقة المتداخلة بين الأنظمة الحاكمة وأجهزتها العسكرية والأمنية علاقة جدلية وبالتالي القطيعة بينهما غير منطقية، غير أن ما حدث اظهر خطا هذه الفرضية للطريقة التي ردت بها الجيوش في فترة هذه الحراكات السلمية (مثل تونس ومصر وليبيا وسوريا) هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى سيطرة الدولة على الاقتصاد وبناء شبكات رعاية اجتماعية وخدمية تلبية لمطالب الحراكات مما أوقعها في مزيد من المشكلات الاقتصادية والسياسية (خلاصي، 2014).

الحراك الشعبي الأردني:

لقد شهد الأردن حراكاً شعبياً مطلبيا واسعاً منذ عام 2010 تمثل باعتصامات واحتجاجات عمال المياومة في وزارة الزراعة وميناء العقبة وغيرها، إضافة إلى حراكات سياسية أخرى مثل المعلمين والمتقاعدين العسكريين، وقد شكل هذا الحراك الشعبي مفاجأة مذهلة لصناع القرار في الدولة الأردنية، والتي استخدمت أساليب تراوحت بين الترغيب والترهيب لاحتواء هذا الحراك وإنهائه، ونقطة التحول الرئيسية التي جاء بها الحراك الشبابي في الأردن هي النزول إلى الشارع وتنظيم المسيرات والاعتصامات، واستخدام الصحافة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي مثل: الفيس بوك والتويتر واليوتيوب وغيرها من أجل تنظيم المسيرات والاحتجاجات ولقد نجح الحراك الشعبي في الأردن والحراك الشبابي جزء منه في إسقاط أكثر من حكومة، وكذلك حلّ مجلس النواب في عامي 2010 و2012، وإنشاء لجنة الحوار الوطني، وإجراء تعديلات دستورية شملت ما يقارب ثلث مواد الدستور الأردني، وإنشاء محكمة دستورية، وهيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات (بني سلامه، 2013).

موجات الحراك الشعبي الأردني:

الموجة الأولى: وهو ما يعرف في هبة نيسان عام 1989 (موجة المحروقات) وكانت نتيجة الاحتجاج على السياسة الاقتصادية المتمثلة في ارتفاع أسعار الوقود في ذلك الوقت وانخفاض قيمة الدينار الأردني.

الموجة الثانية: والتي جاءت نتيجة ارتفاع الخبز في عام 1996 .

الموجة الثالثة: وهي موجة الربيع العربي التي بدأت في الدول العربية المجاورة نتيجة سياسات القمع والاضطهاد وتفشي البطالة والفقر، ويعد هذا الحراك الأردني الأطول من حيث المدة الزمنية- منذ أواخر عام 2010 ولغاية الآن - والأقل عنفاً حيث تم اتخاذ سياسة الأمن الناعم في الرد على هذه الاحتجاجات والاعتصامات والمظاهرات، وامتاز الحراك الشعبي بعدد من الخصائص وهي:

1. وجود هذا الحراك في كل المحافظات الأردنية والمدن والقرى والبادية.
2. أجماع هذه الحراكات بغض النظر عن اختلاف خلفياتها السياسية أو الحزبية على مبادئ منها محاربة الفساد، وأجراء إصلاحات شاملة، واستعادة الأموال المنهوبة من ميزانية الدولة، وعدم رفع الأسعار.
3. عدم وجود تنظيم واحد لهذه الحراكات الشعبية (قيادة تنسيقية عليا) فكل حراك سواء حزبي أو شبابي أو نقابي له استقلالية خاصة به .
4. الاستجابة الشرطية حيث استخدمت مديرية الأمن العام سياسة جديدة للتعامل مع الحراك الشعبي ومع المتظاهرين والمحتجين وأطلق عليها سياسة الأمن الناعم (حسن، 2012).

أن ما حدث في شوارع عمان عام 2011 ومدن أردنية أخرى هو نتيجة التأثر بما حدث في تونس ومصر بوجود حراكات واعتصامات واحتجاجات مطالبة بالإصلاح فقط، وليس بتغيير نظام الحكم فهذه الاحتجاجات لها زمن طويل نتيجة الغضب المتراكم لما يحصل في الأردن اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وما حدث في الأردن ذكر الأردنيين باحتجاجات نيسان عام 1989، فمثل هبه نيسان عام 1989 فان احتجاجات 2011 توسعت بسرعة ليست فقط كحراكات ضد الظروف الاقتصادية فقط بل ضد الفساد الحكومي ومطالبين بالديمقراطية الحقيقية وهذا ما نبه النظام الهاشمي لضرورة الوعي التام بما يحصل في الشارع الأردني وإجراء الإصلاحات (Curtis, 2012).

وعلى الرغم من أن الإصلاحات التي تم إجراؤها من خلال تعديل الدستور لم تكن بالمستوى المطلوب من حيث المطالبات التي ينادي بها أفراد المجتمع الأردني وأهمها محاكمة الفاسدين وخصخصة مؤسسات الدولة وبيعها لشركات وهمية ورفع الأسعار بصورة دورية ودون مبرر، مما أدى إلى أضعاف دخل الفرد وبالتالي

ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بين أفراد المجتمع، والذي ساعد بدوره على انتشار العديد من الجرائم والسلوكيات والانحرافات في المجتمع الأردني، ومع أن هنالك ضعف في الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة ألا أن شعارات المطالب في الحراكات الاحتجاجية الأردنية كانت تخلو من الشعار الذي بات يهدد النخب الحاكمة والذين أطاح ببعضها ألا وهو شعار "الشعب يريد إسقاط النظام".

تراجع الحراكات الشعبية في الأردن:

من الجدير بالذكر أن هنالك تراجع للحراك الشعبي في الأردن، فهل كان هذا التراجع بسبب تعامل رجال الأمن مع القائمين على هذه الحراكات بشكل عنيف؟ أم أن هنالك أسباب أخرى؟ وقد يكون من أبرز عوامل تراجع الحراكات الشعبية هو الانقسام أو الشرخ القائم بين القوى السياسية التي تركها تباين المواقف تجاه الأزمتين السورية والمصرية، وغياب الإطار التنظيمي لهذه الحراكات، ونمطية الشعارات في الحراكات الشعبية، والسياسات والإجراءات الأمنية، وتحقيق بعض مطالب الحراكيين.

وأشارت (وكالة شبيب للأنباء، 2013) إلى العوامل التي أثرت على تراجع الحراك الشعبي، منها:

1. إن شعارات الحراك الشعبي الأردني كانت في معظمها مطلبيه، وأهمها مكافحة الفساد وإصلاح سياسات الحكومات، تلتها استجابة من قبل الدولة لجزء كبير من هذه المطالب، بحيث نزعت الدسم عن هذه الشعارات.
2. غياب الإطار الفكري والتنظيمي الذي يسهم في استمرارية الحراك، وعدم توافق مطالب الإخوان المسلمين مع الحراك، حيث انفردوا بمطالب أجندتهم الخاصة.
3. الوضع الإقليمي في المنطقة باعتباره أحد مسببات تراجع الحراك، على الرغم من صعوبة قياس تأثر الحراك الأردني به، حيث أصبح المواطن ينظر إلى الأحداث التي تدور في المنطقة بكونها تحمل في طياتها عواقب سلبية ضارة بالمصلحة الوطنية.

ويرى الباحث أن شعارات الحراك الشعبي الأردني كانت في معظمها إصلاحية وليس مطلبيه خاصة في البداية، حيث كانت تتضمن الشعارات مطالبات بإجراء

إصلاحات سياسية خاصة في مجال الدستور، وقد استجاب النظام السياسي الأردني لذلك لعدم فسح المجال لتفاقم هذه المطالب، حيث تم تعديل بعض مـواد الدسـتور الأردني لعام 1952 والتي طالب بها الحراك للفترة الحالية مع الوعود المـستقبلية لأجراء المزيد من الإصلاح والتعديل في المرحلة المقبلة.

ومن هنا نجد أن تراجع الحراكات الشعبية في الأردن لم يكن للتعامل من قبـل رجال الأمن معها بشكل عنيف - كما أشار إلى ذلك (بني سـلامه، 2013)- بـان النظام السياسي في الأردن لجأ إلى القمع واستخدام القوة العسكرية كما هو الحـال لدى الزعماء الآخرين في دول الربيع العربي- بل أن سبب التراجع للحراك هـو إن مطالبات الحراك الشعبي الأردني كان من أهمهـا مكافحـة الفـساد وإصـلاح سياسات الحكومات، وغياب الإطار الفكري والتنظيمي الذي يسهم في اسـتمرارية الحراك، إضافة إلى الوضع الإقليمي في المنطقة باعتباره أحـد مـسببات تراجـع الحراك، وأصبح المواطن ينظر إلى الأحداث التي تدور في المنطقة بكونها تحمـل في طياتها عواقب سلبية ضارة بالمصلحة الوطنية، ولابد هنا مـن تنـاول مفهـوم السياسة الأمنية الناعمة والعلاقة بين رجال الأمن وأفراد المجتمع بشكل عام.

السياسة الأمنية الناعمة:

أن مفهوم "الأمن الناعم" مفهوم يندرج فيه كل التحديات غير العـسكرية التـي تواجه الدول، ويتداخل فيها امن الأفراد بأمن الدولة والمجتمع وهذه الظـاهرة قـد تكون ممتدة جغرافيا وعابرة للحدود ويتعدى تأثيرها إلى أقاليم أخرى بل وقد تكون ظاهرة عالمية، كما ويمكن أن يتحول مفهوم الأمن الناعم إلى الأمن الخشن أذا تـم معالجته بأدوات عسكرية للسيطرة على الوضع القائم وقد يتحول المفهـوم الخـشن للأمن إلى امن ناعم أذا تدخلت فيه الأدوات الدبلوماسية والمفاوضات لمعالجة هـذا الوضع، وقد حددت دراسة بحثية قام بها المركـز الفنلنـدي للدراسـات الروسـية الأوروبية خمسة أنواع من التهديدات ل"الأمن الناعم" تأتي تباعاً وبشكل تـصاعدي وهي: المخاطر الفردية، والمخاطر المجتمعية، وتهديدات عابرة للحدود، والأزمات الزاحفة، والكوارث المحتملة (الحربي، 2012).

لقد نصح ميكافيللي احد الأمراء " بأنه من المهم أن يخافه الناس لا أن يحبـوه"، ولكن في عالمنا الحالي من الأفضل أتباع نهج المحبة ونهج التخويف على حد سواء

حيث أن الفوز بالقلوب والعقول شي مهم، ومع ذلك فان القادة السياسيين قضوا القليل من الوقت يفكرون كيف تغيرت قوى الطبيعة وكيف سيقومون بالدمج بين متغيراتها الناعمة واستراتيجيات قواهم العنيفة، فهم يحاولون وصف وتوقع التغيرات في علاقات القوة، ومعظم المعاجم تعرف القوة على أنها القدرة على فعل الشيء أو الأشياء وهذا في المفهوم العام بمعنى أخر القوة تعني القدرة على الحصول على نتائج من أشياء نحن نريدها، ويعرفها البعض الأخر على أنها القدرة على التأثير في تصرفات الأشخاص وسلوكهم للحصول على النتائج التي نريدها من خلال عدة طرق منها الرشاوى والتهديدات والمناظرات والمناقشات السلمية غير العنيفة (Nye,2004)، ومن هنا يمكن اشتقاق مفهوم الأمن الناعم باعتباره نوع من أنواع القوة بمفهومها الجديد حيث كانت من خلال أقناع الحراكيين على التظاهر بشكل سلمي من اجل الحفاظ على امن الوطن فمارست السياسات الأمنية التخويف والمحبة على المواطن على حدا سواء .

ظهر مصطلح القوة الناعمة في بريطانيا في أواخر القرن التاسع عشر حيث كان أول من بلور هذا المفهوم مساعد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق جوزيف ناي حيث جاء كتابه في هذا المجال تحت اسم القوة الناعمة (The Soft Power)، ويستخدم الأمن الناعم للإشارة إلى أن للدولة قوة معنوية وروحية، واستخدم نتيجة التحولات العالمية الكثيرة ولتغير السلوك الإنساني حيث أن استمرار الأمن الخشن يشكل نوعا من الرهبة وخاصة أذا خالف العادات والتقاليد والقيم وحقوق الإنسان، وتبنى الأمن العام الأردني مفهوم الأمن الناعم من منطلق أن الجهاز له القدرة على توليد الأفكار والوسائل التي يمكن أتباعها على جميع المستويات في كل مكان وزمان، حيث أن كسب الصراع اكبر من كسب السلام، فكان الأمن الناعم ضرورة لكسب السلام وكما يقولون السياسة هي فن الممكن، فالأمن الناعم هو فن الممكن في التعامل مع الحراك والأحداث اليومية التي لا تتطلب الأمن الخشن من اجل الوصول إلى الشعوب عن طريق الجذب والتحاور الناعم بدلا من العصا والقوة المفرطة(وكالة سرايا نيوز، 2012).

وفيما يتعلق بالحديث عن السياسة الأمنية الناعمة التي لجأت لها الأردن في زمن ثورات الربيع العربي فقد أشار (كمال، 2013) إلى "أن جهاز الأمن العام

احتضن الربيع العربي في الأردن من خلال تطبيقه لنظام الأمن الناعم، مع محافظة مديرية الأمن على منظومتها الأمنية بالرغم من تسارع الفعاليات والحراكات في الشارع الأردني المطالبة بالإصلاح السياسي، ومحاربة الفساد، بدون أن تسال قطرة دم واحدة، ونالت التجربة الأردنية بالتعامل مع الربيع العربي إعجاب كافة المسؤولين الأمنيين في مختلف دول العالم، لدرجة أن مدير الأمن العام اللبناني طالب في لقاء للشرطة العرب في بيروت العام الماضي بالاستفادة من التجربة الأردنية بالتعامل مع الربيع العربي"، ولقد حققت مديرية الأمن العام إنجازات عديدة ينبغي الالتفات إليها، ومن بينها نعمة الأمن والاستقرار التي ما تزال تحافظ عليها، مراعية حقوق المواطن والنهج الديمقراطي، وقد استطاع الأمن العام إثبات كفاءته وقدرته بالتعامل مع الحراك في الأردن .

كما وأشار (شبيكات، 2013) إلى أن الربيع العربي قد مر بفضل الأمن الناعم حيث أن المؤسسة الأمنية بتفرعاتها المختلفة تتعرض إلى هجمة إعلامية خبيثة تستهدف أثارة الفتنة والتحريض على استخدام القوة والعنف وتوجيه النقد لمفهوم الأمن الناعم الذي كان السبب وراء مرور الربيع العربي في الأردن دون الإضرار بأمن الوطن، وجعل من الحالة الأمنية أنموذجاً يحتذى به في أصول الإدارة المتزنة لأزمات التغيير والإصلاح وفي اجتياز المملكة لآلاف الأنشطة الربيعية المتصلة، والحزم بمعالجة ما رافقها من تجاوزات دون تعسف أو إراقة دماء، فمفهوم الأمن الناعم هو مفهوم مستخلص من روح قانون الأمن العام والذي يلزم رجل الأمن العام على أن يتصرف بأدب وكياسة في معاملته لأفراد الجمهور ويمنع استخدام القوة ألا أذا كان استخدامها هو الوسيلة الوحيدة لأداء الواجب وقد مرت فترة الربيع العربي دون الحاجة إلى استخدام هذه القوة .

الأخلاقيات الوظيفية لرجل الأمن العام:

أن وظيفة جهاز الأمن العام في أي دولة تدور حول ضبط النظام وتوفير الأمن والأمان والسلام، فإذا غاب الشعور بالأمان عمت الفوضى وتفكك المجتمع، ونظراً لتطور أهداف الدولة من المحافظة على الأمن إلى أحداث التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في أطار فكرة دولة الرفاهية، وزاد تدخلها في معظم مجالات الحياة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأفراد المجتمع، إضافة إلى تغيير

نطاق الأمن العام فلم يعد محددا في وظائف منع الجرائم وضبطها وتنفيذ القـوانين بل امتد إلى تحقيق الأمن في مجـالات متخصـصة، مثـل الأمـن الاقتـصادي والاجتماعي والسياسي، ومن مظاهره تصدي رجال الأمن لما يطلق عليـه العنـف السياسي أو الإرهاب سواء قام على أساس ديني أو عرقي أو جغرافي أو فكري أو عقائدي (الطراونة، 2008) .

وعلى الرغم من الجهود التي تبذل لخلق علاقات ودية وحميمـة بـين رجـال الجهاز الأمني وأفراد الشعب ألا أن هنالك بعض المعوقات التي تحول دون أيجـاد علاقات أكثر ايجابية بين المواطن ورجل الشرطة تـستند إلـى المحبـة والألفـة والاحترام، ويمكن القول أن هنالك أسباب أدت إلى التباعد بين رجل الأمن وأفـراد المجتمع وهي:

أولا: عوامل تاريخية: كانت الأجهزة الأمنية ولا سيما في عصر الاستعمار تـستخدم كوسيلة لإرهاب أفراد المجتمع والضغط على حرياتهم العامة، وذلك لقيام رجل الأمن في الماضي بتنفيذ قوانين القهـر والاسـتبعاد التـي تفرزهـا سياسـات المستعمرين ومصالحهم، وهذا ولد لدى أفراد الشعب الحقد والكراهيـة لرجـال الأمن.

ثانياً: عوامل سلوكية تعود إلى طبيعة السلطة الأمنية: ينشا الإنسان منذ ولادته ولديـة الرغبة في التمتع بأكبر قدر من الحرية، ولكون الرجل الأمني يتمتع بأكبر قدر من سلطة تنفيذ القوانين وإقرار الأمن والنظام فسوف يمنع المواطن مـن هـذه التصرفات، وتنشا من هنا الكراهية بين أفراد المجتمع ورجال الأمن.

ثالثاً: سلوكيات رجال الأمن : أن تصرفات بعض رجال الأمن غير السوية تولد لدى أفراد المجتمع الاستياء وتكوين اتجاهات عدوانية من رجال الأمن بشكل عـام، كما في حالات كثيرة من تدخل الشرطة فـي فـض الـشغب فـي الملاعـب والاجتماعات العامة.

رابعاً: دور وسائل الإعلام : أن العاملين في المجالات الإعلامية يمكـن أن يـسهموا بقصد أو بدون قصد في خلق معوقات جديدة لعلاقة رجل الأمن بأفراد المجتمع، وذلك من خلال عدم تحري الدقة في نشر الأخبار المتعلقة بالجريمة أو اللجـوء إلى المبالغة والإثارة في نشرها، كذلك الأعمال الفنية التي تظهر رجل الشرطة

بمظهر المتعصب والمتشدد والمتعسف والظالم على شكل ادوار في مـسرحيات أو مسلسلات تولد وتغذي روح العداء لدى أفراد المجتمع ضد رجـال الأمـن (العمرات، 2002).

العلاقة بين المواطنين ورجال الأمن العام:

يعتبر جهاز الأمن بمثابة نقطة احتكاك بين المواطنين والسلطة التنفيذية، كـذلك يعد جهاز الأمن احد صمامات الأمان الذي يحافظ على المجتمع من الانهيار، ويجب أن يكون لدى الجهاز الأمني قناعة تامة بأنه يؤدي عملا اجتماعيا سياسيا نبـيلا لأ غنى عنه بحكم ضرورته الاجتماعية وبحكم انه عنصر وشرط جوهري فـي قيـام واستمرارية أي مجتمع، أما فيما يتعلق بالجمهور فيجب أن يكون لدية القناعة التامة بان الأجهزة الأمنية ما هي ألا خادمة له وتراعي مصالحة وحقوق أفراده وواجباتهم تجاهه بتفويض منه ومن ثم يقتضي هذا منه أن يتوفر لدية أحساس راسخ بان الأمن مسؤولية مشتركة بينة وبين الأجهزة الأمنية، وهنالك العديد من المعايير المطلـوب توفرها في سلوكيات وعمل رجل الأمن(الطراونة، 2008):

1. الشخصية: ويقصد بها الشخصية القوية المهيبة بغير تعال أي التـي تـدعو للاحترام أكثر من الخوف وان تكون شخصية حازمه غير متـرددة وغيـر ضعيفة أمام الإغراءات وأن تتسم شخصيته بضبط النفس وعدم الاندفاع .
2. الصفات العامة: وتتمثل في أن يكون رجل الأمن حليما وصـبوراً وواسـع الصدر ومتفتح الذهن، وان يكون كتوماً لما يصله من معلومات وان يكـون عادلا ومحايداً في تعامله فلا يتحامل على احد ولا ينحاز إلى أخر وان يبتعد عن مواطن الشبهات.
3. العصرية والإلمام بالتطورات العلمية: حيث أن طبيعة رجل الأمن تتطلـب منه العصرية والإلمام بالتطورات العلمية المتجددة والتطورات التكنولوجيـة التي ستساعده على أداء مهامه بسرعة وكفاءة وثقة اكبر.
4. التفاعل مع الجمهور: حيث يطلب من رجل الأمن التفاعل مع الجمهور فـي كل قضاياه وذلك حتى يلمس المواطن أن رجل الأمن هو صديقة الذي يجده بجانبه عندما يتعرض لمأزق أو موقف يحتاج إلى التعاضد والتأييد.

2.2 النظريات المفسرة :

سيتم في هذه الدراسة تناول العديد من النظريات والتي تناولت موضوع العنف وتباينت في تفسيرها لعنف الحراكات الشعبية .

نظرية الحرمان النسبي: وترى هذه النظرية أن الناس يضفون قيمة على كثير من الأشياء في الحياة الاجتماعية مثل المساواة، والأمن، والقوة، والمكانة، والثـروة ويسعون إلى تحقيقها وعندما لا يستطيعون تحقيق ذلك يتولد لديهم شـعور مـن عدم الرضا والغضب والعداء ضد النظام القائم، وهو ما يعرف فـي الحرمـان النسبي والذي يعني "التوتر الذي ينشأ من التضارب بين ما ينبغي أن يكون وما هو كائن فعليا فيما يتعلق بإشباع القيم الجمعية" والمسالة الحاسمة فـي تـصور الحرمان تتمثل في الأفكار التي تؤكد أن الناس يمتلكون فجوة بين ما ينبغـي أن يحصلوا علية وما يحصلون عليه فعلاً أو يعتقدون أنهم يستطيعون تحقيقه، ومن هنا فان الحرمان النسبي يشير إلى الدرجة التي يشعر عندها الفرد انه محـروم وما يترتب على ذلك من غضب وعداء وهنالك ثلاثة نماذج للحرمـان النـسبي وهي : الحرمان الطموحي ويتشكل عندما تزداد طموحات الناس بينمـا تبقـى مقدرتهم على الإشباع الفعلي ثابتة، والحرمان المتناقص ويشير إلـى المواقـف التي تتناقص فيها قدرات الإشـباع وتحقيـق القيمـة بينمـا تبقـى التوقعـات والطموحات مرتفعة وثابتة مما يولد إحباطا وغضباً ينبثق عـن الخـسارة فـي الإشباع، والحرمان التقدمي وفيه يخسر الأفراد مكاسب وتحقيقات طويلة الأمـد أو قصيرة الأمد ويجدون أن هذه المكاسب لن تستمر ولكن على أساس الخبـرة السابقة يفترضون أن هذه المكاسب يجب أن تستمر(غير، 2004).

ونجد أن الأفراد المشاركين في الحراكات الشعبية التي نـشأت علـى الـساحة الأردنية كانوا يطالبون وبشكل مستمر في تحسين الأوضاع الاجتماعية مثل الفقـر والبطالة ومحاربة الفساد وارتفاع الأسعار التموينية واسترجاع مقدرات الوطن التي تم خصخصتها كونها قد ألحقت الضرر في أفراد الشعب بحيث أصبح الفرد مجـرد اله تعمل لكسب قوته اليومي وفشل في تحقيق طموحاته التي يسعى إلى تحقيقها.

نظرية تعبئة الموارد(البشرية و المادية):

وقد ساهم في وضع أسس هذه النظرية كل مـن زالـد (Zald) ومكـارثي (McCarthy) وتقوم النظرية على ثلاثة ركائز:

1. لا يمكن اعتبار الفاعل الاجتماعي موضوعا للسيكولوجيا، ذلك أنـه يعمـل عقلانيا.
2. لا تعد واقعية النظرية التقليدية مسألة ملائمة، ذلك أن التحولات الاقتصادية الاجتماعية متجاهلة عند ظهور الفعل الجماعي.
3. تعد التنظيمات، على عكس فرضيات نموذج مجتمع الجماهير، المفتاح الذي نفهم من خلاله عمليات التعبئة، أي أنها تربط تشكل الحركـة الاجتماعيـة بوجود موارد اقتصادية وسياسية للفاعلين، باعتبارها تعبير "عن اسـتجابات منطقية لمواقف وإمكانيات طرأت حديثا في المجتمع" وتركز هذه النظريـة على عنصر التنظيم الذي يعتبر عنصراً ضروريا لفهم ديناميـات الأفعـال الجماعية سواء كانت عبارة عن حركات اجتماعية أو جماعات مصالح فهذه الحركات حسب هذه النظرية تنظم نفسها أما لتحقيق مطالب خاصة أو الدفاع عن قضايا يؤمنون بها وكذلك من أشخاص يساندون قضية أو حركة ما دون أن تكون لهم علاقة بها (زالد، ومكارثي، 1979).

ولقد كانت الحراكات الشعبية الأردنية في خضم أحداث الربيع العربي متواجدة على الساحة الأردنية وفي جميع المحافظات حيث كان يتم التنسيق لهذه الحراكـات وانطلاقها بشكل مستمر ألا أنها كانت تفتقد لعنصر التنظـيم علـى العكـس مـن الحراكات الشعبية في دول الربيع العربي حيث كان هنالك قيادة تنسيقية عليا لهـذه الحراكات وكانت تعمل بشكل متواصل وكانت عملية التعبئة لها تـتم مـن خـلال شبكات التواصل الاجتماعي إضافة لوجود الدعم الخـارجي والـذي يعمـل علـى تمويلها.

نظرية السلوك الجمعي:

أطلق بعض المفكرين نظرية السلوك الجمعي حول الحركات الاجتماعية في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، وقد ربطت هـذه النظريـة مفهـوم الحركات الاجتماعية بحدوث أنشطة مثـل: الهبـات الجماهيريـة، والمظـاهرات،

وأشكال من الهستريا الجماعية؛ أي بردود أفعال – ليست بالضرورة منطقية تماما – في مواجهة ظروف غير طبيعية من التوتر الهيكلي بين المؤسـسات الاجتماعيـة الأساسية؛ ويرى أصحاب هذه المدرسة أن الحركات بهذا المعنى قد تصبح خطيـرة (مثل الحركات الفاشية في ألمانيا، وإيطاليا، واليابان)، كما تعتبر مقاربـة الـسلوك الجماعي أن الحركات الاجتماعية انعكـاس لمجتمـع مـريض؛ حيـث لا تحتـاج المجتمعات الصحية إلى حركات اجتماعية، بل تتـضمن أشـكال مـن المـشاركة السياسية والاجتماعية(فرانك، وفويتس، 1991).

ويربط دوركايم السلوك الذي يقوم به مجموعة من الأفراد بتنظيم مسبق أو بدون تنظيم مسبق بالتقاليد الاجتماعية المتعارفة، ويطلق على ذلـك بالـسلوك الجمعـي فالسلوك الجمعي هو تصرف الأفراد تصرفا جماعيا في مواقف يلفهـا الغمـوض كالمظاهرات الصاخبة، وأعمال الشغب والحالات الجماعية التي يفقد فيها الأفـراد تفكيرهم المتعارف، والإشاعات الخطيرة وحالات الفزع الجماعي وقـت الكـوارث الطبيعية، ويتفق علماء الاجتماع على أن السلوك الجمعي أحيانا يعني سلوكا غيـر مستقر يفتقد فيه البناء الداخلي بين الأفراد بل يصعب توقع نتائجه العملية وبالتـالي فان السلوك الجمعي يعتمد كثيرا على التفاعل الاجتماعي الذي يحصل بين الأفـراد ويعتبر السلوك الجمعي احد أهم الظواهر الاجتماعية التي يشهدها الأفراد في حياتهم العامة لسببين: **الأول**: أن السلوك الجمعي غالباً ما يـؤدي إلـى تغييـر اجتمـاعي ملموس، **والثاني**: أن للسلوك الجمعي شروطه، فدراسة هذا السلوك على الـصعيد الاجتماعي العلمي وفهم أسباب منشئة المعادي للنظام السياسي يساعد السلطة القائمة على إحباط أهدافه المعلنة، وهنالك ستة شروط للسلوك الجمعي وهي:

1. التركيبة الاجتماعية المساعدة أي أن السلوك الجمعي لا يحصل دون وجـود عوامل مساعدة تساهم في أنشاء ذلك السلوك.
2. الضغط الاجتماعي: فالضغط الاجتماعي الذي تضعه الـسلطة الـسياسية أو القضائية على الأفراد كالفقر والتمييز العنـصري والقلـق مـن المـستقبل الاقتصادي ونحوها ينتج جهدا جماعيا للتعامل مع تلك المشكلة، فالمظاهرات وقت ارتفاع أسعار المواد الغذائية وانعدام العدالة الاجتماعية وأعمال الشغب في السجون ومظاهرات التخريب والنهب الجماعي جميعها أمثلة يكون سببها

في الأصل الوضع الاجتماعي المتأزم الذي يؤدي إلى أنشاء ذلـك الـسلوك الجمعي.

3. الاعتقاد العام بمنشأ المشكلة الاجتماعية: وهو اشتراك الأفراد بتعريف تلـك المشكلة الاجتماعية وتشكيل رأي عام حولها ثم محاولة أيجاد عمل مـشترك للتعامل معها.
4. العوامل المترسبة: فالسلوك الجمعي لا يحصل بمجرد تجمع مجموعـة مـن الأفراد في شارع ما مثلا أو تجمع أفراد في مقهى عام بـل يكـون هنالـك عوامل مترسبة وهذا التجمع يولد الشرارة لقيام الثورة .
5. القيادة المحركة: فإذا برزت القيادة التي تحرك الأفراد فان السلوك الجمعـي بشروطه سيصبح أقوى احتمالاً وأكثر حظاً في إصابة الهدف.
6. فشل الضبط الاجتماعي: ولكن أذا كان الجهاز الأمني يستطيع السيطرة على انفعال الأفراد وغضبهم فان ذلك الجهاز يستطيع التقليـل مـن احتمـالات السلوك الجمعي والتأثيرات الاجتماعية الناتجة عنه أما أذا حـصل العكـس وعجز الجهاز الأمني عن السيطرة على اندفاع الأفراد نحو السلوك الجماعي أصبح تحقيق أهداف ذلك السلوك أمرا حتمياً (سملسر، 1962).

وفي مجال تطبيق هذه النظرية بشروطها سـالفة الـذكر علـى المظـاهرات والحراكات الشعبية نجد أن السياسة الأمنية الأردنية استطاعت السيطرة على انفعال الأفراد وغضبهم وبالتالي تم التقليل من تأثيرات السلوك الجمعي لهذه الحراكـات وان كان نشوئها نتيجة الضغوط الاجتماعية كالفقر والبطالة والحرمان الذي يعـاني منه أفراد المجتمع الأردني.

نظرية الأنومي:

وهي نظرية عامة حسب رأي ميرتون ترى أن المجتمع يؤكد على أهداف ثقافيـة بنائية من جهة ويضع الوسائل المقبولة والمشروعة لتحقيق أهداف المجتمع، وعنـدما يواجه الشخص ضغوط البناء الاجتماعي وضغوط النجاح وتحقيق الأهـداف تظهـر مرحلة الانومي وفي ذلك يقول ميرتون "أن الصراع بين الوسائل المؤسسية والأهداف المحددة الثقافية هي التي تسبب اللامعيارية" وهنا نجد أن ميرتون يرى أن الظـروف الاجتماعية تضع ضغوطاً متباينة على الأفراد تبعاً للبناء الاجتماعي، وقد حذا ميرتون حذو دوركايم الذي حمل الحكومة مسؤولية المشكلات الاجتماعية وانتهج ميرتون نفس

الفكرة ورأى أن المجتمع في حالة عدم انتظام ألا أن ميرتون اختلف عن دوركايم في تفسيره للانحراف حيث يرى دوركايم أن الإنسان لدية رغبات غيـر محـددة بـشكل طبيعي وهو يسعى لتحقيقها وبالتالي لابد من ضبطه اجتماعيا ألا أن ميرتون يرى أن الظروف الاجتماعية تضع ضغوطا متباينة على الأفراد تبعا للبناء الاجتماعي وبما أن الأفراد يحتلون مواقع معينة فلابد أن يتكيفوا أو يستجيبوا بـشكل مختلـف، وأشـار ميرتون إلى أن الوسائل المشروعة ليست بالضرورة هي الوحيـدة لتحقيـق أهـداف المجتمع فهنالك وسائل غير مشروعة وقد تكون متوفرة وأكثر فاعلية وأشار إلى خمس أنماط للتكيف وهي (الملتزمون وهذه الفئة لديها التزام بالأهداف المشروعة والوسـائل المشروعة، والمخترعون وهذه الفئة تريد تحقيق أهدافها ولكن بوسائل غير مـشروعة وذلك لاعتقادهم بأنها أكثر كفـاءة وأسـرع فـي بلـوغ الأهـداف، والطقوسـيون، والانسحابيون، وأخيرا الثائرون وهذه الفئة لديها أهـداف خاصـة ووسـائل خاصـة لتحقيقها وتحاول تغيير الأنظمة السياسية فـي بلادهـا بـالقوة والعنـف والابتـزاز) (الوريكات، 2013).

وفي مجال تطبيق هذه النظرية على هذه الدراسة نجد أن الحراكـات الـشعبية التي لجأت إلى استخدام العنف في حراكاتها بدلا من التظـاهر الـسلمي ومقاومـة رجال الأمن كانت تسعى لتحقيق أهدافها الخاصة من خلال كسب التأييد مـن قبـل أفراد المجتمع والرأي العام لتحقيق أهدافها والثورة على الأنظمة القائمة والإطاحـة بها فاتخذت الحراكات الشعبية منحى أخر يتجه إلى اسـتخدام العنـف والمقاومـة للأنظمة القائمة، وفي حالة المجتمع الأردني نجد أن من لجأ إلى استخدام العنف من قبل الحراكيين كانت لديهم أهداف خاصة تسعى إلى تحقيقها ومنها زعزعة الأمـن والاستقرار في المجتمع الأردني.

نظرية توازن الضبط:

المفهوم الأساس في هذه النظرية هو التوازن حيث يرى تتل أن الـضبط هـو مقدار أو كمية الضبط التي تمارس على الأفراد مقابل كمية الضبط التي يخضعون لها وهذه الكمية تعني عند تتل نسبة الضبط أو التحكم حيث تحدث الجريمة عنـدما يطرأ لا توازن أو عدم توازن سواء سلبا أو زيادة في الضبط أي في حالتي النقص والزيادة، فالأفراد في المجتمع يلجأون إلى العنف والجريمة عندما تكـون هنالـك زيادة في نسبة الضبط الممارس عليهم وقد أضاف تتل بعض المفـاهيم الأساسـية

العملية لتوازن الضبط ومنها الدوافع الإنسانية الأساسية والرغبة في الاستقلال والخطر الموقفي والفرصة والجدية (رولاند؛ سيلرز، 2013).

وبالتالي فان اتخاذ بعض الأنظمة العربية لإجراءات قمعية ضد الحراكات الشعبية للمحاولة لضبط هذه الحراكات مما أدى إلى لجوء الأفراد إلى مقابلة ذلك بالعنف ورغبة منهم في الاستقلال والإطاحة بهذه الأنظمة نتيجة للضغوط الاجتماعية التي يعاني منها أفراد المجتمع من الأنظمة الاستبدادية التي حكمتهم لعقود واقتصرت السلطة والمنافع بيد فئة قليلة من أفراد المجتمع مقابل الأغلبية التي تمثل الطبقة الوسطى والفقيرة، فانعدمت الطبقة الوسطى وأصبح المجتمع يتألف من طبقتين طبقة تملك رؤوس الأموال وطبقة فقيرة كادحة .

النظرية الصراعية التعددية:

وتستند هذه النظرية إلى القول أن المجتمع يتألف من جماعات متنوعة دينياً واقتصاديا واجتماعيا وعرقيا وهنالك صراع مستمر والمنتصر في الصراع هو من يملك القوة ويحولها لخدمة مصالحة بأشكال متعددة ويرى أوستن ترك أن النظام الاجتماعي هو نتيجة منطقية للجماعات القوية المسيطرة في المجتمع ويتحدث ترك أيضا عن العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم ويرى أن الحاكم علية دوما العمل على خلق تكييف مستمر أو تعديل مستمر حتى يضمن خضوع المحكوميين ومن اجل تحقيق ذلك يمكن استخدام احد الوسائل وهي الإكراه أو القوة المادية والقانون، ويضيف أيضا أن السيطرة هي في يد من يملك القوة والسلطة على الحياة بشكل عام وبعد استخدام الإكراه لتحقيق السيطرة وضبط السلوك نجد أن المجتمع قد تكييف مع الأوضاع المعيشية والسلطة القائمة (الوريكات، 2013).

وبالتالي نجد أن الحكام الذين تم الإطاحة بأنظمتهم في الدول العربية قاموا باستخدام العنف ضد الحراكات الشعبية محاولة منهم للسيطرة على أفراد المجتمع ولاستمرار أنظمتهم السياسية(الاستبدادية) فكانت تسعى لإخضاع المحكومين من خلال الإكراه والقوة لمنعهم من التظاهرات والحراكات، ألا أن هذه الحراكات اكتسبت الشرعية وأصبح الرأي العام مسانداً لها وبالتالي لجأت هذه الحراكات إلى مقابله ذلك بالعنف من اجل نيل الحرية التي تطالب بها واستطاعت إسقاط الأنظمة في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن.

نظرية الصراع:

يعتبر الصراع من العمليات الاجتماعية الأساسية فلا يخلو مجتمع في فترة من الفترات التاريخية التي مر بها من وجود نوع من الصراع وتبـدأ هـذه النظريـة بافتراض أساسي أن كل مجتمع مكون من طبقتين أساسيتين لكل منهما أهداف وقيم مختلفة ففي المجتمع الرأسمالي أشار ماركس إلى وجود طبقتين وهما البرجوازيـة التي تملك وسائل الإنتاج وطبقة العمال التي لا تملك أي شئ سوى بيع قوة عملهـا إلى الطبقة البرجوازية التي تهدف إلى الوصول بالأرباح إلى أقصى حـد ممكـن وبالتالي فان الصراع بين هاتين الطبقتين لا يمكن تجنبه فهو حتمي ونهايـة هـذا الصراع محسوم لصالح طبقة العمال لأنهم أكثر عدد ووعي وتماسك وعندما يصل الصراع إلى هذه الدرجة يقوم العمال بتسلم مقاليد الأمور فـي المجتمـع ويتحـول الحكم من دكتاتورية البرجوازية إلى دكتاتورية البروليتاريا وهـذا يغيـر صـورة المجتمع ويتحول من رأسمالي إلى اشتراكي .

ويمكن تلخيص الأفكار الرئيسية المتصلة بالصراع على النحو التالي:-

يتكون المجتمع من فئات عديدة وجماعات تختلف أهدافها وقيمها عـن بعـضها البعض، وهذه الفئات والجماعات تواصل اهتماماتها بالتنافس مع الفئـات الأخـرى حينما تحاول أن تحقق أهدافها، وينشأ الصراع غالبا من مثل هذه المنافسات حينمـا تناضل كل جماعة للوصول إلى أهـدافها، وأن التعمـيم والإصـرار علـى هـذه الصراعات يتيح أساسا للتغيير المستمر وهكذا لا تظل المجتمعات في حالة تـوازن ولكنها تكون في حالة تعديل دائمة.

ومثال على ذلك المظاهرات الشعبية وهي إحدى مظاهر الـصراع الاجتمـاعي وأصبحت معروفة في بعض المجتمعات خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية فـي العقود الأخيرة وتظهر المشاكل الاجتماعية نتيجة للصراعات الموجودة في المجتمع ففي بعض حالات الصراع يعزف الذين يخسرون في الصراع عن متابعة القواعـد التي تضعها الفئات المتسلطة والسائدة في المجتمع وينتج عن ذلك أن هذه الجماعات سوف تنحرف عن المعايير والتوقعات التي تحددها الجماعة المتـسلطة (بيـومي، 1993).

وأشار العاني للمنطلق الصراعي الذي يجد مصدر المشكلات ويكمن في وجود وسائل ضبط رسمية غير عادلة في إلزام الناس بانجاز واجباتهم أكثر بكثير من تحقيق حقوقهم وأما المقاييس تنطوي على عدة معايير:

تناقض في أهداف المؤسسات الاجتماعية القائمة في المجتمع فتجعل أفرادها يعيشون بين أطراف متناحرة أو متقاطعة، واستغلال مالكي السلطة أهداف المجتمع العامة كوسيلة لخدمة أغراضهم السلطوية والذاتية من اجل تعزيز موقعهم، وجود طبقة مالكة للنفوذ وأخرى فاقدة لها، وتبحث الطبقة المتنفذه والثرية عن سبل لخدمة وجودها، والحرمان الاقتصادي وعدم توزيع مصادر الطاقة بشكل عادل على أبناء المجتمع الذي يكون هو المصدر الرئيسي لمعظم الانحرافات (العاني، 1991).

3.2 الدراسات ذات الصلة:

لا يوجد دراسات أكاديمية تناولت مفهوم الأمن الناعم وذلك لكون هذا المفهوم ظهر حديثا كسياسة وإجراءات أمنية لمواجهة الحراكات الاحتجاجية والشعبية لذلك سيتم تناول العديد من الدراسات ذات الصلة بموضوع الحراكات الشعبية والعنف ومن هذه الدراسات:

أولاً: الدراسات العربية:

أجرى (البداينة، 2014) دراسة هدفت إلى التعرف على "**اتجاهات الشباب الجامعي نحو دور العاملين في الأمن العام في التعامل مع الحراكات المطلبية في المجتمع الأردني**"، وشمل مجتمع الدراسة طلبة الجامعات الأردنية المنتظمين بالدراسة لمرحلة البكالوريوس خلال الفصل الدراسي 2014/2013 والبالغ عددهم نحو (240) ألف طالب وطالبة، وتكونت عينة الدراسة من ثلاث جامعات أردنية تم اختيارها بطريقة قصديه وهي (الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة الملك الحسين بن طلال) وتم اختيار العينة بطريقة عشوائية من الطلبة المسجلين في مادة التربية الوطنية، وتم توزيع (711) استبانه على الطلبة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج: أن الاتجاه العام لأفراد عينة الدراسة نحو ادوار الأمن العام في الحراكات المطلبية كان مرتفعا حيث بلغ الوسط الحسابي (3.59)، وكان الاتجاه العام لأفراد عينة الدراسة نحو أسهام الأمن العام في المحافظة على الأمن المجتمعي

أثناء الحراكات المطلبية كان مرتفعا حيث بلغ الوسط الحسابي (4.19)، وأخيرا كان الاتجاه العام لأفراد عينة الدراسة نحو درجة تعامل رجال الأمن العام خلال الحراكات المطلبية كان مرتفعا حيث بلغ الوسط الحسابي (3.51).

وأجرى (بني سلامة، 2013) دراسة بعنوان "**الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي**" والتوجهات السياسية لناشطي الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي وهدفت إلى التعرف على أسباب نشأة الحراك وردود الفعل المتنوعة تجاه الحراك وخطاب وأدوات وأساليب وأداء الحراك ومستقبل الحراك والتعرف على ابرز الأولويات من وجهة نظر ناشطي الحراك على مستوى الحراك وعلى مستوى الإصلاح السياسي في البلاد على المستوى الوطني والإقليمي، وشمل مجتمع الدراسة ناشطي الحراك الشبابي الأردني، وتكونت عينة الدراسة من (500) شخص من ناشطي الحراك من خلال تصميم استبيان وزع على العينة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن أكثر الأسباب تأثيرا على نشأة الحراك الشبابي في الأردن هي الأسباب الاقتصادية، كما وبينت نتائج الدراسة أن الاتجاه العام لردود الفعل الرسمي تجاه الحراك ودور مؤسسات المجتمع المدني في نشأة الحراك وتطوره كان ايجابياً بدرجة متوسطة في حين كان الاتجاه العام نحو ردود الفعل الشعبية تجاه الحراك من وجهة نظر القائمين علية ايجابياً لحد ما، وكان الاتجاه نحو استمرارية الحراك في المستقبل بدرجة عالية بغض النظر عن الضغوط الخارجية والداخلية لإنهائه، وكانت درجة الصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي بشكل عام بدرجة متوسطة وكذلك الانجازات التي حققها الحراك الشبابي من وجهة نظر القائمين علية بدرجة متوسطة، وكانت أهم الأولويات التي يجب أن يركز عليها الحراك في المستقبل هي: على مستوى الحراك في تطوير خطاب ووسائل وأدوات وأداء الحراك، وعلى مستوى الإصلاح السياسي في الأردن تتركز على أجراء تعديلات جوهرية على الدستور الأردني، وعلى المستوى الوطني تتركز الأولويات على مكافحة الفساد بجميع أشكاله، وعلى المستوى الإقليمي تتركز الأولويات على وجود حل عادل للقضية الفلسطينية.

وأجرى (المرصد العمالي الأردني، 2013) دراسة هدفت إلى التعرف على "**الاحتجاجات المطلبية العمالية لعام 2013**" لمعرفة الواقع الاقتصادي والاجتماعي

للاحتجاجات المطلبية، وتم رصد الاحتجاجات المطلبية من خلال التواصل المباشر مع منفذيها ومن خلال متابعة وسائل الأعـلام المختلفـة والمواقـع الالكترونيـة وتوصلت الدراسة إلى أن عدد الاحتجاجات خلال الأشهر التسعة الأولى من العـام 2013 بلغت (743) احتجاجا وكانت (60%) منها في القطاع العام مـن أجمـالي الاحتجاجات البالغة (442)، ونسبة (36%) في القطاع الخاص من أصـل (267) احتجاجاً، أما عن مطالب هذه الاحتجاجات والأسباب التي أدت لهذه الاحتجاجـات حيث كان (44.8%) منها تطالب في زيادة الأجور يليها بالترتيب الاحتجاجات على القوانين والأنظمة، والتثبيت في العمل، وتوفير فرص عمـل، وزيـادة الأجـور، وتأسيس نقابات للعاملين، أي أن هذه الاحتجاجات كانت بالدرجة الأولى ذات دوافع اقتصادية تتعلق بالظروف الصعبة التي يعاني منها المواطن.

كما وأجرت (حسن، 2012) دراسة هدفت إلى التعرف على "**مدركات الفـساد لدى الحراك الشعبي الأردنـي**" وأسباب انتشاره ومدى انتـشاره فـي المؤسـسات الحكومية والجهود الوطنية في محاربته من وجهة نظر الحراك الـشعبي الأردنـي وكذلك رصد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتكون مجتمع الدراسة من المشاركين في الحراك الشعبي الأردني في (12) محافظة من خـلال توزيـع الاستبيانات على الأفراد المشاركين في هذه الاحتجاجات، وتم سحب عينة قـصديه من (821) فردا من المشاركين في الحراكات الشعبية، واسـتخدمت الدراسـة أداه طورها البداينة خاصة بمدركات الفساد والمعتمدة على المقاييس الدولية مثل فهرس مدركات الفساد (CPI)، وأظهرت نتائج الدراسة أن المشاركين في الحراك الـذين اسـتطلعت أرائهـم هـم مـن الـذكور (78%) وبمتوسـط عمـر (40) سـنه، وجامعيون(51%)، وبلا عمل (15%) وأنهم ينتمون لتيار الإصلاح (30%) مـنهم (16%)حزبيون و(17%) وسطيون، وكانت محافظات الكرك والمفرق والزرقـاء الأعلى في متوسطات مدركات الفساد العامة، وأظهرت النتائج أن أهم أسباب انتشار هو الفساد هو تدخل أصحاب النفوذ والجشع والرغبة في الثراء السريع والمحسوبية وعدم جدية الحكومة في مكافحة الفساد وان أولويات الإصـلاح هـي الإصـلاح الاجتماعي والاقتصادي، أما وفق مدركات الفساد تبين انه في مجال الرشـوة قـد احتلت العطاءات الحكومية وكبار الموظفين والوزارات أعلى نـسبة وفـي مجـال

استخدام العلاقات الشخصية فتبين أن العطاءات الحكومية وكبار الموظفين ومجلس النواب احتل أعلى النسب في حين احتل كبار الموظفين العطاءات الحكومية والوزارات أعلى النسب، وفي مجال التعدي على المال العام والممتلكات العامة، كما تبين أن الجهود الوطنية في مكافحة الفساد عموما غير فاعلة وأفضلها هيئة مكافحة الفساد وديوان المحاسبة وفي مجال الفساد الحكومي تبين أن الواسطة والمحسوبية والمحاباة والجهويه والقرارات لمنفعة شخصية والتحايل على القوانين كانت الأكثر شيوعاً.

وأجرى (مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان، 2012) دراسة بعنوان "**اتجاهات الشباب الأردني نحو الإصلاح في ظل الربيع العربي**" وشمل مجتمع الدراسة الفئة العمرية من 18-30 سنة ضمن عينة الدراسة التي بلغت 300 فرد من مستويات عمرية وتعليمية وجغرافية مختلفة وتم اختيار الشباب كعينة دراسة لاعتبارها القوى المحركة لثورات الربيع العربي، وهدفت الدراسة إلى معرفة دور الشباب في عملية التغيير والتنمية ودورهم الأساسي في بنية العديد من مؤسسات المجتمع المدني، واتجاهات الشباب نحو عملية الإصلاح والتغيير، ونظرتهم لدور وسائل التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي، حيث تبين أن المحرك الرئيسي للحراك الشعبي في الأردن هو الفقر والبطالة والفساد وأظهرت النتائج لهذه الدراسة أن 73% من الشباب لا يشاركون في الفعاليات والمسيرات التي تجري محلياً وأفاد ما نسبته 69% أن وسائل الاتصال المجتمعي لعبت دورا بارزا في تحريك الشباب، إضافة إلى وجود رضا من الشباب عن عملية الإصلاح وحرية التعبير في الأردن مقبولة.

وأجرى (حسني، 2012) دراسة هدفت إلى التعرف على دور الأعلام في زمن الثورات وجاءت بعنوان "**الشاهد والشهيد، الأعلام الأردني في زمن الثورات والحراك**" وتمثل مجتمع الدراسة من الإعلاميين والصحفيين في المجتمع الأردني وتكونت عينة الدراسة من الصحفيين والإعلاميين 1611 شخص وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن 80% منهم أكدوا أن المادة "23" وضعت قيود على حرية الأعلام، وان 78% منهم يتجنبوا الكتابة بقضايا الفساد، وان 72.2% منهم يعتقدون أن هذه المادة تقلل دور الإعلام في مكافحة الفساد، و70% أكدوا بأنها تضعف من منظومة

النزاهة، وأشارت النتائج إلى موقف المشاركين من التعديلات الدستورية المتعلقة في حرية الأعلام حيث أن أكثر من 50% يرون انه لا تـأثير لهـا علـى الحريـات و26.2% يرون أنها تحد من الحريات الصحفية وأكد 20.8% أن لها تأثير ايجابي على واقع الحريات الإعلامية، كم وبين التقرير الخاص في حالة الحريات الإعلامية أن الحراك الشعبي وضع حدا للتدخل الحكومي والأمني في الإعلام بنسبة 65.5% واسهم في تراجع خوف الصحفيين من الملاحقات القانونية بمعدل 67.9%.

كما أجرى (مرصد الإعلام الأردني، 2012) دراسة مسحية هدفت إلى التعرف إلى **"الاحتواء الناعم وتأثيره على استقلالية وسائل الأعلام من اجـل الحـد مـن تغطية ونشر فعاليات الحراك الـشعبي"** فـي الفتـرة مـن 2012/3/28 ولغايـة 2012/4/12 وشملت عينة مكونة من (504) صحافيا من مختلف وسائل الإعـلام المقروءة والمرئية والمسموعة والالكترونية الحكومية وشبة الحكوميـة والخاصـة والمراسلين وتناولت الدراسة أساليب الاحتواء الناعم التي لجأت لهـا الحكومـات للتأثير على وسائل الإعلام للحد من نشر وتغطية نشطات الحراك الشعبي المطالب بتحقيق إصلاحات سياسية، حيث أظهرت الدراسة أن ما نسبته 82% مـن أفـراد العينة يعتقدون أن الحكومات مارست أساليب الاحتواء الناعم على وسائل الإعـلام للحد من نشر وتغطية الحراك الشعبي المطالب بتحقيق إصلاحات سياسية.

وأظهرت النتائج فيما يتعلق في مدى تأثر التغطيات الصحافية لنشاطات الحراك الشعبي بأساليب الاحتواء الناعم التي مارستها الحكومات أفاد ما نسبته 69% بأنها أثرت بدرجة كبيرة ومتوسطة على التغطيات الصحافية للحراك الشعبي بينما أفاد ما نسبته 21% أنها أثرت بدرجة قليلة في حين أفاد ما نسبته 1% أنها لم تؤثر علـى الإطلاق.

كما ويرى ما نسبته 60% من العينة أن هناك جهات أخـرى غيـر الحكومـة مارست أساليب الاحتواء الناعم على وسائل الإعلام للحد من نشر فعاليات الحراك الشعبي واحتلت الأجهزة الأمنية المرتبة الأولى بنسبة بلغت 55%، تلتها شخصيات متنفذه بنسبة بلغت 41%، ثم رجال الأعمال بنسبة بلغت 37%، بينما كانت النسبة 17% للأحزاب السياسية، تلتها مؤسسات المجتمع المدني بنسبة بلغت 15%، ثـم

أعضاء من مجلس النواب والأعيان بنسبة وصلت إلى 13% ثم شـيوخ ووجهـاء العشائر بنسبة بلغت 12%.

وتظهر نتائج الدراسة أن ما نسبته 82% من أفراد العينة يعتقـدون أن هنـاك قطاعات أخرى غير الصحافة والإعلام تتعرض لأساليب الاحتواء الناعم من قبـل جهات حكومية وغير حكومية. ومن وجهة نظر أفراد العينة أحتل أعضاء مجلـس النواب والأعيان المرتبة الأولى بنسبة بلغت 64%، ثم الحراك الـشعبي والـشبابي بنسبة بلغت 48%، ثم الأحزاب السياسية بنسبة بلغت 46%، ومؤسسات المجتمـع المدني بنسبة بلغت 44%.

ورداً على سؤال فيما إذا كانت الحكومة لجأت لاستخدام الأسلوب الخـشن مـع الصحافيين خلال العام الأول للحراك الشعبي (2011) لأنه أنجـح فـي احتـواء الصحافيين من أسلوب الاحتواء الناعم أفاد ما نسبته 27% بـ نعم و69% بـ لا.

كما وأجرى (الحوراني، 2012) دراسة بعنوان "**الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية "محاوله للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمـان النـسبي**" حيـث هدفت الدراسة إلى إظهار العلاقة السببية بين الاسـتبعاد الاجتمـاعي والثـورات الشعبية من خلال التعديل على نظرية الحرمان النسبي التي فسرت الثورات الشعبية بالاستناد إلى الحرمان وقد أظهرت الدراسة أن تضمين مفهوم الاسـتبعاد لنظريـة الحرمان يظهر التناقضات المصلحيه وتعـارض الرغبـة والإرادة بـين الدولـة والمجتمع وان استبعاد الدولة للمجتمع يخلق فجوة الحرمان، كمـا أن ولادة فجـوة الحرمان تترافق مع القهر الذي تستخدمه الدولة، وحالـة التـصلب البنـائي التـي يفرضها هذا الوضع، بالإضافة إلى احتقانات وجدانيه متراكمة، وهذا ما يؤدي إلـى تشكل الميول العدائية لدى قطاعات واسعة في المجتمع، ومن ثم نأت استجابة الدولة لهذه الميول بالقهر والقمع يولد الثورة كحالة انفعاليه، ثم تتطور مع الزمن فتقتـرن بوعي ثوري وأيديولوجيا ثوريه وقيادات رمزيه، وبعدها تدخل الدولة فـي أزمـة شرعيه بينما تكتسب الثورة المزيد من الشرعية.

كما وأجرى (أبو حيدر، 2012) دراسة بعنـوان "**دراسـة واقـع المـشاركة السياسية للشباب في الأردن- المحفزات، والمحددات**" وجاءت الدراسـة للتعـرف على أسباب عزوف الشباب الأردني عن المشاركة السياسية في ظل مواطن ضعفهم

الداخلي وتحدياتهم الخارجية النابعة من بيئتهم، في ظل اندلاع الثورات الإقليمية في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا والتي قادها الشباب في ظل الربيـع العربـي، وهدف الدراسة هو الوقوف على مدى المشاركة السياسية للشباب الأردني في ظـل سن 20-35 سنة وبيان معوقاتها من وجه نظر الشباب أنفسهم ومن باب محاولـة تمكينهم من القيام بهذه المشاركة وفق أصولها، واستخدمت الدراسة المنهج التكاملي لجمع البيانات الجامع بين الكم والكيف للحصول على البيات والمعلومات، فالجانـب الكمي استعمل للحصول على الإحصاءات الوصفية والاستدلالية والجانب النـوعي من خلال المقابلات الشخصية وعقدت ندوات نقاش للشباب (الذكور والإناث) فـي الفئة العمرية (20-35) سنة موزعين على أقاليم (الـشمال، الوسـط، الجنـوب)، وتكونت عينة الدراسة من (300) فردا من الذكور والإناث ممن هم علـى مقاعـد الدراسة في الجامعات الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها ضعف انتساب ومشاركة الشباب الجامعي للأحزاب والجمعيات السياسية على اعتبـار أن ذلك يقلل فرص العمل أمامهم مستقبلا ويعرضهم للمشاكل والملاحقات الأمنية، وأن بعض الأحزاب تسعى إلى مكاسب ومصالح شخصية، إضافة إلى اعتقادهم بضعف برامج هذه الأحزاب والمؤسسات وكذلك عزوف الشباب عن الانتـساب للأحـزاب لعدم معرفتهم في هذه الأحزاب وعدم مقدرة الأحزاب على استقطاب الشباب إليهـا والمشاركة في فعاليتها، واقتصار دور الشباب أن وجد على الحـضور فقـط دون الوصول إلى أي موقع مهم في عملية صنع القرار داخل الحزب وهذا أسـهم فـي تحفيز الشباب للخروج بحراكات سياسية اجتماعية اقتصادية على الساحة الأردنيـة بعيدا عن الانتماء إلى أي جهات حزبية .

كما وأجرى (الطناني، 2010) دراسة هدفت إلى التعرف على "**مهارات رجـال الشرطة في التعامل مع الجمهور وأثرها على فعالية تقديم الخدمة الأمنية**" وتكونت عينة الدراسة من (517) فردا من العاملين في شرطة محافظة غـزة مـن أصـل مجتمع الدراسة الكلي والبالغ عددهم (1772) فـرداً واعتمـد الباحـث علـى أداة الدراسة الأستبانة واستخدام العينة العشوائية الطبقية المنتظمة من خـلال اسـتخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أن المهارات الإنسانية والمتمثلة في مهارة الإقناع والتحدث وتكوين العلاقات الحسنة وتعـاون الجمهـور

وكذلك المهارات الذاتية مثل المهارات الجسمية وضبط النفس والمبادأة والابتكـار متوفرة جميعها لدى رجال الشرطة العاملين في محافظة غزة ، وتوصلت الدراسـة أيضا إلى أن أساليب تنمية هذه المهارات (الإنـسانية والذاتيـة) متـوفرة لـديهم، وتوصلت لدراسة أيضا إلى انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية من وجهات نظر المبحوثين حول مهارات رجل الشرطة في التعامل مع الجمهـور وفعاليـة تقـديم الخدمة الأمنية والتي تعزى للحالة الاجتماعية، والمؤهل العلمي، وعـدد سـنوات الخدمة، وأخيرا توصلت الدراسة لوجود فروق ذات دلالة إحصائية من وجهـات نظر المبحوثين حول مهارات رجال الشرطة في التعامل مع الجمهور وفعالية تقديم الخدمة الأمنية تعزى إلى (العمر، ومكان العمل).

وأجرى (الطراونة، 2008) دراسة هدفت إلى التعرف على"**اتجاهات المـواطن العربي نحو رجل الأمن – دراسة تطبيقية على المجتمع الأردني –**" ومعرفة اثـر طبيعة التعامل مابين المواطن ورجل الأمن، وتكونت العينة من (600) مبحوث من جميع مناطق المملكة، حيث أفاد ما نسبته 76.9% من المبحوثين بأنهم تلقوا معاملة حسنه من قبل رجل الأمن، وان 88.7% يقدرون أعمال الشرطة والجهد والتعـب الذي يبذلونه وهذا ما يعزز العلاقة ما بين المواطن ورجل الأمن ويساعده في تنفيذ أعمالة وواجباته الشرطية، كما وأفاد ما نسبته 56.7% من المبحوثين بـان رجـل الأمن يقوم بانجاز أعماله بسرعة وبدقة عالية ضمن مهنية عالية وهـذا يـدعم أن رجل الأمن يعرف طبيعة عمله بحرفية عالية وأفـاد مـا نـسبته 62.2% بـأنهم يحصلون على المساعدة من رجل الأمن دون عناء أما فيما يتعلق بأخلاقيات رجـل الأمن حيث أفاد ما نسبته 41.1% من المبحوثين بأنهم غير موافقين على أن رجل الأمن متعجرف ومتعال في تصرفاته مع المواطنين أما فيما يتعلق بشعور المواطن بأنه شريك في العملية الأمنية حيث أفاد 78.6% من المبحـوثين بـأنهم موافقـون للاندفاع للتعامل مع رجال الأمن ومساعدتهم وان 83.2% موافقون على دعم جهود الشرطة في محاولة الكشف عن الجرائم وأفاد ما نسبته 87.7% بأنهم يـرون أن الأعمال التي يقوم بها رجل الأمن فيها خطورة على حياته وأفاد 63.5% أن رجل الأمن يتعامل مع المواطن بعلاقة تشاركيه.

وأجرى (العيسى، 1998) دراسة عن "**الديمقراطية واتجاهات تنمية العلاقة بين المواطن ورجل الشرطة في الأردن**"حيث هدفت الدراسة لمعرفة مدى وعي المواطن الأردني بالمفاهيم للديمقراطية ودور الديمقراطية في تنمية العلاقة بـين المـواطن ورجل الشرطة وكذلك معرفة مدى ومقدرة قيام رجل الشرطة بواجباته فـي ظـل الديمقراطية وهل تتعارض وظيفة رجل الشرطة مع حقوق وواجبـات المـواطنين، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج كان منها، أن المواطن ورجل الأمن يدركان أن تنمية العلاقة بينهما مسؤولية مشتركة لجميع أفراد المجتمـع، وان وظيفـة رجـل الشرطة لا تتعارض من وجهة نظر المواطنين مع حقوقهم وحرياتهم، وان الحيـاة الديمقراطية ساهمت في أيجاد عدد من الاتجاهات الايجابية على مستوى العلاقة بين المواطن ورجل الأمن، وان الديمقراطية من وجهة نظر رجال الشرطة تشكل عائقاً في تنفيذ واجبات رجل الأمن وأنها تسبب الفوضى في بعض الظروف على الـرغم من الوعي لدى المواطن لمفاهيم الديمقراطية التي تخدم مصلحته والمصلحة العامة.

ثانياُ: الدراسات الأجنبية:

دراسة (Lynch, 2012) بعنوان "**الانتفاضة العربية: الثورات التي لم تكتمل في الشرق الأوسط الجديد**" حيث قدم هذا الكاتب والمحلل السياسي في دراسته مناقـشة مقنعة بشكل استثنائي لمفهوم القوى التاريخية والمعاصرة التي شكلت الانتفاضـات الشعبية في الشرق الأوسط وأثارها على المنطقة والـسياسة الأمريكيـة، وهـدف "Lynch" الأساسي والصريح هو توفير أطار عملي مستنير ولكـن نظريـا لفهـم الانتفاضات التي ظهرت في الشرق الأوسط وكـذلك لفهـم دوافـع الاحتجاجـات المتكررة وأسبابها والتي تظهر بشكل خطير ومختزل، فمـن وجهـة نظـره فـان الأنظمة العربية التي سقطت بسبب هذه الثورات والانتفاضات والإصلاحات التـي ظهرت في أعقابها وحتى في الأنظمة التي لم يحدث فيها سـقوط مثـل البحـرين وسوريا رغم استخدامها المتكرر لأساليب القمع والعنف لإسكات الأصوات الشعبية، وكذلك وجود الأعلام الاجتماعي الذي اظهر وحشية هذه الأنظمة كما حـدث فـي تونس وفي مصر حيث أن الأساليب القمعية من قبل المؤسسات الأمنيـة والجـيش ضد المتظاهرين بشكل سلمي أدى في النهاية إلى انفجار ثورات أدت إلى الإطاحـة بالأنظمة الحاكمة خلال فترة وجيزة من الوقت، ومع تواصل الـشبكات الإعلاميـة وشبكات التواصل الاجتماعي (الفيس بوك، التويتر) في نقل الأحداث أدى إلى انتقال

هذه الحراكات إلى بقية الأقطار العربية التي تعاني من القمع والظلم والاضـطهاد، وختاماً فهو لا يركز على ما حدث في بعض الدول العربيـة بـل يتحـدث عمـا سيحصل في اغلب الدول من المغرب وحتى الـسعودية نتيجـة للقمـع والعنـف وسياسات الترهيب والتجويع مع أفراد الشعب المطالبين بالإصلاح بـشكل سـلمي بعيدا عن العنف.

دراسة (Gelvin, 2012) بعنوان "**الانتفاضة العربية: ماذا يجب على الجميع أن يعرف**" حيث تحدث عن مجموعة من المعلومات الواسعة حول الاحتجاجات الثورية في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وذلك من خلال قراءة ملحوظة ضـئيلة الحجـم ولكن غنية بالمعلومات ومن خلال دراسته فأنة يطرح السؤال التالي "ما هو العـالم العربي" وذلك بناء على ما ذكره في كتاب أخر له "الشرق الأوسط الحديث: لمحـة تاريخية" حيث كرس كل ما في هذا الكتاب لآلاف الناس الذين قتلوا لإنهاء كـابوس الظلم في حياتهم، ففي دراسته عن الانتفاضة العربية فانه يقـوم بتغطيـة فـصول قصيرة حول الاحتجاجات الأولى في تونس ومصر ويعطي صورة واضـحة عـن القوى الدافعة التي أدت إلى الإطاحة بالأنظمة الحاكمة في تلك البلدان وهي تتمثـل في الرد العنيف من قبل الحكومات بالإضافة إلى السياسات الأمنية التـي تعاملـت بالعنف مع حركات الاحتجاجات السلمية المطالبة بالإصلاح، كما وأشار إلى أهمية شبكات التواصل الاجتماعي في قيام هذه الانتفاضـات علـى المـستوى الـوطني والإقليمي، وينهي "Gelvin" حديثة حول إمكانية ظهور هذه الاحتجاجات والثورات في الدول الضعيفة تماما كما حصل في ليبيا واليمن وسوريا، كما ومن المرجح أن يحصل في ممالك مثل الأردن والسعودية والبحرين نتيجة للقمع والظلم المتكررين .

دراسة (Bellin, 2012) بعنوان "**الفرص البحثية بعد الربيع العربـي: التعبئـة والسياسات المستمرة**" وتحدثت "Bellin " في هذه الدراسة التي تم نـشرها ضـمن مشروع الشرق الأوسط للعلوم السياسية مع عدة دراسات أخرى فهي تشير إلى انه وفي أعقاب الربيع العربي ظهرت أربعة قضايا مرتبطة ديناميكياً بما يسمى التعبئة والسياسات المستمرة والتي اعتبرت فرصا غنية، مرئية، ومهمة لدراسة المقارنـة حول قضايا العرب، وكما ذكرت فالقضايا الأربع هي:

أولا: فعالية التعبئة غير العنيفة: فمن وجهة نظرها فان المنطقة في عام 2011 شهدت ما يسمى بالتعبئة غير العنيفة أو ما أطلق عليهم من قبل السياسات "الإصلاح والتجديد في المنطقة" ففي بعض الحالات نجد أن عدم استخدام العنف اثبت فعالية اكبر من الحالات التي مارست العنف والقمع والاضطهاد.

ثانياً: العلاقة بين القمع والتعبئة: حيث أشارت إلى انه ولفترة طويلة كان هنالك جدل حول ما أذا كان تبني التكتيكات القمعية من قبل الدولة لقمع الاحتجاج الشعبي هو لتأجيج فتيل الاشتعال أو لإخماده، وتشير إلى أن "مارك ليشاخ" جادل بشكل مقنع وجود العلاقة بين القمع والتعبئة وان الدول نفسها تقوم بتطبيق القوة المميتة ضد المحتجين والمتظاهرين فالحالة السورية تعطي المثال الواضح حيث انه كلما زاد القمع فيها واستخدام القوة المميتة زاد حجم التعبئة لدى الاحتجاجات.

وثالثا: الدور النسبي للعاطفة مقابل العقلانية في تفسير تعبئة الاحتجاجات: حيث أشارت إلى أن ديناميكية الاحتجاج شهدت ولكن بشكل غير كامل عملية حسابية عقلانية فوضوح المشاعر كالغضب والتضامن والأمل والتفاؤل لعبت دورا في مستويات التعبئة التي شهدتها دول (تونس، مصر، البحرين) واستناداً عليه فالتساؤل ماذا تقول حالات الربيع العربي حول الدور النسبي للعاطفة مقابل العقل في تفسير التعبئة المحتجة .

رابعاً: تأثير تفاعلية تكتيكات التعبئة ومدى استجابة النظام حيث أن أحداث عام 2011 في المنطقة اعتبرت توضيحاً لطبيعة سياسة الاحتجاج وخصوصاً تفاعلية التكتيكات ومدى استجابة النظام مستخدماً حالة عبر المقارنة من خلال بيان كيفية استجابة النظام الحاكم للاحتجاجات المستمرة بعيدا عن الأساليب العنيفة الأمر الذي يؤدي إلى عدم تفاقم هذه الاحتجاجات لتصل إلى مرحلة التعبئة الجماهيرية التي تؤدي إلى زوال النظام.

دراسة (Curtis, 2012) بعنوان "**المعارضة السياسية وائتلافات الإصلاح في الأردن**" ويتحدث عن ما شهدته السياسة الأردنية من عقود من النشاط السياسي المؤيد للإصلاح والديمقراطية ولكن مع القليل من التغير أي الفاعلية في النظام السياسي الأردني نفسه، ففي تحليل "كيرتس" فانه يشرح كيف ولماذا قاوم النظام

الإصلاحات والتغيرات الديمقراطية، وكما وأنها تنظر في الوسائل القديمة والحديثة للنشاط الإصلاحي في المملكة والأحزاب السياسية اليسارية والحركـة الإسـلامية مقابل الأشكال الجديدة من الأنشطة المؤيدة للديمقراطية والتي ظهرت بـشكل مـن التحالفات القاعدية ،حركات الشباب،نشاط شبكات التواصل الاجتماعي، كما وظهر تأثر النظام والمعارضة بما حدث في المنطقة عام 2011 أي الانتفاضات العربيـة ألا أن هذا التحليل يبحث في احتمالات المعارضة السياسية الديمقراطيـة الـسابقة والحالية وفي التحالف الفعال والموحد للإصلاح في الأردن فما سبق هو دليل لمـا حدث في شوارع عمان عام 2011 ومدن أردنية أخرى متأثرين بمـا حـدث فـي تونس ومصر بوجود حراكات واعتصامات واحتجاجات مطالبة بالإصـلاح فقـط وليس بتغيير نظام الحكم فهذه الاحتجاجات لها زمن طويل نتيجة الغضب المتـراكم لما يحصل في الأردن اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وما حـدث فـي الأردن ذكـر الأردنيين باحتجاجات نيسان عام 1989، فمثل عام 1989 فان احتجاجـات 2011 توسعت بسرعة ليست فقط كحراكات ضد الظروف الاقتصادية فقط بل ضد الفساد الحكومي ومطالبين بالديمقراطية الحقيقية وهذا ما نبه النظام الهاشـمي لـضرورة الوعي التام بما يحصل في الشارع الأردني.

دراسـة(German Institute Of Global and Area Studies Leibniz, 2012)، بعنوان" **الربيع العربي: المشغلات، الديناميكيات، والأفاق**" والتي جاء فيها أن هنالك بعض القواسم المشتركة الملفتة للنظر في موضوع الربيع العربي وتمثلت في:

1. الحركة العفوية الأولية لما يسمى بالمعارضة والذي كان موضع تساؤل ليس فقط للغرب بل للحكام العرب أنفسهم وبعد المفاجأة الأولـى بقيـت بعـض الأنظمة الاستبدادية على الرغم من النجاح للحراكات والذي اعتبر محدوداً.
2. المشغلات لهذه الحراكات وتطور وكثافة الاحتجاجات والتي قد تختلف مـن بلد لأخر حيث أن ردود الأفعال للأنظمة تراوحت بعضها من تنازلات إلـى قمع عنيف.
3. معظم الأنظمة العربية تعاني من عجز واسع فـي الـشرعية والمـواطنين يطالبون أن يكونوا قادرين في النهاية على المشاركة بشكل أكثر عدالة فـي الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

4. شهدت العديد من الدول العربية تعزيزاً للأحزاب المعتدلة والذي عرض العديد من الناس المختصة كبدائل موثوق بها للأنظمة القائمة.

كما وجاء في هذه الدراسة أن مطالب المحتجين كانت ضمن برجيين مختلفين من العمل ففي بعض الدول كان فئة الشباب المتعلم الذي اعتمد على وسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك والتويتر لإثارة حفيظة المواطن العربي حول ما يحدث من استبداد وقمع في دولهم ومطالبين بالحرية والعدالة وبناء علية فالفئة الثانية ظهرت في عدد من الدول كمصر ولبنان والبحرين وتونس كأعداد كبيرة من المحتجين الرافضين لقمع الدولة عنفها اللامتناهي والذي أدى إلى زيادة التعبئة والتصعيد، ومن هنا يتضح أن اغلب مطالب المحتجين المشتركة هي القضاء على الأنظمة المستبدة القامعة للشعب وتأسيس دول لها كيانها واحترامها محققة لشعبها الحرية والعدالة الاجتماعية وموفرة لهم سبل العيش المريح دون استخدام الديكتاتورية، ومن الجدير بالذكر أن الرموز والشعارات قد ولدت ثقافة الاحتجاج مما أدى بدورة لتضخيم الحراك والربيع العربي فكانت شبكات التواصل الاجتماعي أحدى الفتائل الاجتماعية المولدة للحراكات الشعبية ومؤسسة لما اسمي بالربيع العربي وكذلك الأعلام ككل لعب دوراً هاماً كمحفز ومنشط لهذه الاحتجاجات أما عن سبب تسميتها بالربيع العربي هو لما سمي في تونس عن الثورة التونسية (ثورة الياسمين) ومنها تم اقتباس مسمى الربيع العربي حيث أن ثورة الياسمين هي الباب الذي انطلقت منه ثورات العالم العربي والشرق الأوسط.

دراسة (Voget, 2011) بعنوان "**وعد الأردن الدائم بالإصلاح**" ويشير إلى انه عندما بدأت الاحتجاجات والانتفاضات تظهر في الشرق الأوسط في بداية عام 2011 استطاع بعض الملاحظين ووسائل الأعلام التنبؤ بمن سيسقط بعد نظام زين العابدين بن علي وحسني مبارك، ومن الدول التي تم ذكرها بالإضافة إلى اليمن هي سوريا والجزائر والأردن، ألا أن الأحداث في الأردن عام 2011 أخذت اتجاه مختلف من خلال مواجهة السلطة والحكومة للحراكات التي ظهرت، حيث أشار بعض المحللين انه ولحنكه النظام الحاكم في الأردن والقيادة المرتكزة على تطوير وتحديث الأردن ومواكبته لمجريات العصر فان الأردن قادر على تجنب ثورة شعبية، فالأردن واجه عاصفة الربيع العربي على نحو مختلف عن الدول الأخرى

واستطاع السيطرة على الحراك الشعبي وتجنب حالة عدم الاستقرار وإعادة النظـر في السياسة التطويرية والمرتكزة على الأمور التكنولوجية والدبلوماسية الخارجيـة ومعالجة الارتفاع الهائل في مستويات الفقر والبطالة والمشاكل الاجتماعية الأخرى وبحسب رأي(Voget) فان الأردن ما زال لدية الفرصة للتحـرك والخـروج مـن الأزمة التي تمر بها المنطقة باعتباره احد البلدان الأكثـر أمنـاً ويتمتـع بمجتمـع ديمقراطي وكل هذا يعتمد على القرارات المصيرية التي يتخـذها النظـام الحـاكم نفسه.

تعقيب على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة والدراسات ذات الصلة موضوع الحراكات الـشعبية والاستبعاد الاجتماعي والفساد بشكل خاص وموضوع ثورات الربيع العربي بشكل عام، وما تتميز به الدراسة الحالية عن غيرها أنها الدراسة الأولـى حـسب علـم الباحث التي تتناول مفهوم الأمن الناعم وعلاقته في اختزال عنف الحراك الـشعبي في المجتمع الأردني، فبالرغم من الأهمية التي يكتسبها موضوع الحراكات الشعبية وطريقة المعاملة التي تقابل بها من قبل الأنظمة السياسية القائمة، ألا انه لـم يـتم أجراء دراسات أكاديمية حول موضوع السياسة الأمنية الناعمة وعلاقتها في اختزال عنف الحراكات الشعبية ووصولها إلى مرحلة العنـف، ويمكـن تفـسير غيـاب الدراسات حول هذا الموضوع لعدة أسباب منها: أن الحراك انطلق مـع موجـات الثورات التي اجتاحت دول الربيع العربي منذ نهاية عام 2010، وكذلك هنالك نوع من الخوف والتردد عند الباحثين في دخول هذا الإطار كون الحراك يشكل خروجا عن المألوف وعلى قواعد اللعبة السياسية في البلاد، إضافة إلى أن السلطة ما تزال مهيمنة على مجريات الأحداث وتراهن على نهاية وزوال الحراك بعد انتهاء موسم الربيع العربي.

ومع أن هنالك نقص في البحث العلمي حول هذا الموضوع - الأمـن النـاعم واختزال عنف الحراك الشعبي في المجتمع الأردني- ألا أن هنالك وفره صـحفية حيث هنالك كم هائل من المقالات الصحفية وكذلك الـصحافة الالكترونيـة التـي تناولت ظاهرة الربيع العربي بشكل عام والحراكات الشعبية وموضوع الأمن الناعم بشكل خاص، ويقابل ذلك نقص كبير في الدراسات الميدانية ذات الطابع الامبريقي

التي تناولت موضوع الأمن الناعم وعلاقته في اختزال عنف الحراك الشعبي في المجتمع الأردني.

وتنفرد هذه الدراسة عن سابقاتها بأنها الدراسة التي تتناول العلاقة بين الأمن الناعم واختزال عنف الحراك الشعبي في المجتمع الأردني، وتمتاز أيضا بأنها دراسة مسحية لأفراد الحراك الشعبي والتي قد تقدم نتائج يمكن الاستفادة منها من قبل صانعي القرارات في السياسات الحكومية من اجل خلق آلية لمراعاة مطالب الحراكيين وأخذها بعين الاعتبار كونها تمثل مطالبات شريحة واسعة من أفراد المجتمع الأردني، والكشف عن ضرورة التعامل بقبضة أمنية ناعمة تسمح للحراكيين بالتعبير عن أرائهم ومطالبهم.

الفصل الثالث
المنهجية والتصميم

يتناول هذا الفصل الإجراءات المنهجية التي استعانت بها الدراسة للإجابة عن تساؤلاتها، بما يحقق أهدافها، وذلك من خلال عرض نوع الدراسة ومنهجها، ومجتمع وعينة الدراسة، وبيان أداة جمع البيانات، ويتضمن الإجراءات العلمية المستخدمة في التأكد من صدق الأداة وثباتها، والكيفية التي طبقت بها الدراسة ميدانيا، ومحددات الدراسة، وأساليب المعالجة الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات.

1.3 منهجية الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، واعتمدت في منهجيتها على منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة، لجمع البيانات وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية، للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

2.3 مجتمع الدراسة وعينتها:

تألف مجتمع الدراسة من المشاركين في الحراك الشعبي الأردني من مختلف المحافظات الأردنية، ويعد مجتمع الدراسة من المجتمعات الإحصائية التي من الصعب بمكان تحديد عددها بدقة، وذلك نظرا لظروف الحراك وعوامل تشكيله ووقت حدوثه، ولاختيار أفراد عينة الدراسة بطريقة مناسبة فقد اعتمدت الدراسة على اختيار المشاركين في الحراك الشعبي باستخدام طريقة العينة القصدية من العاصمة "عمان" وبالتحديد في منطقة الجامع الحسيني في وسط المدينة، لأنهم يمثلون معظم محافظات المملكة إضافة لكونها أكثر منطقة معروفة للحراكيين، ولقد جرت عملية جمع البيانات من المشاركين خلال المسيرات الشعبية المقامة بعد صلاة الجمعة خلال الفترة الواقعة من بداية شهر تشرين أول ولغاية نهاية شهر كانون أول من عام 2013 ، وقد تم اختيار أفراد العينة بعد أن قام الباحث بتوضيح طريقة الإجابة عن أسئلة الاستبيان، وطلب منهم الإجابة بمنتهى الجدية والموضوعية عن أسئلة الاستبيان، وإعطاء حريتهم في المشاركة أو عدمها، حيث تم توزيع (400)

استبانه، ولزيادة الحرص على تمثيل العينة لمجتمع الدراسة بدقة فقد تم رفع عـدد الاستبيانات التي تم توزيعها إلى (500) استبانه، وبعد إجراء عملية التطبيـق تـم استلام (432) استبانه بعد تعبئتها من المشاركين، وبعد مراجعة الاستبانات تبين بأن (75) منها لم تكن مكتملة، لذلك تم استبعادها لعدم صلاحيتها للتحليل. وبذلك يكون العدد الإجمالي للاستبانات القابلة للتحليـل (357) اسـتبانه، وتـشكل مـا نـسبته (71.4%) من عدد الاستبانات الموزعة، وهي نسبة مقبولة لأغـراض الدراسـة، ويظهر الجدول (1) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حـسب المحافظـة، كمـا يظهر الجدول (2) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب الإقليم.

جدول (1)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب محافظات المملكة

المحافظة	العدد	النسبة
العاصمة "عمان"	108	30.25
الزرقاء	51	14.29
البلقاء	36	10.08
مأدبا	33	9.24
اربد	27	7.56
المفرق	27	7.56
الكرك	24	6.72
الطفيلة	27	7.56
معان	24	6.72
المجموع	357	100.00

جدول (2)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب أقاليم المملكة

الإقليم	العدد	النسبة
إقليم الشمال (اربد، المفرق)	54	15.1
إقليم الوسط (عمان،الزرقاء، البلقاء مأدبا)	228	63.9
إقليم الجنوب (الكرك، الطفيلة، معان)	75	21.0
المجموع	357	100

3.3 أداة الدراسة:

استخدمت الدراسة الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات الميدانيـة مـن عينـة الدراسة، باعتبارها أكثر ملائمة لمثل هذا النوع من الدراسات، ولتحقيـق أهـداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها، وقد اتبع في إعداد أداة الدراسة الأسس العلمية لبنائها وإخضاعها لاختبارات الصدق والثبات وفقاً للخطوات الإجرائية التالية:

1. **بناء أداة الدراسة:** تم تصميم أداة الدراسة "الاستبيان" من خـلال الإطـلاع على الأدبيات المتصلة والدراسات ذات الصلة مثل دراسة (حـسن، 2012) عن مدركات الفساد لدى الحراك الشعبي الأردني، ودراسة (بنـي سـلامة، 2013) عن الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي والدراسة التـي أجراها مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان (2012) عن اتجاهات الشباب الأردني نحو الإصلاح في ظل الربيع العربي، وأيـضا دراسـة (حـسني، 2012) بعنوان (الشاهد والشهيد الأعـلام الأردنـي فـي زمـن الثـورات والحراك) والإطار النظري الذي تناول مواضيع الربيع العربي فـي الـدول العربية والحديث بشكل عام عن الحراكـات الاجتماعيـة، بالإضـافة إلـى الاستفادة من آراء الخبراء في موضوعها، وتكونت الاستبانة مـن الأجـزاء الرئيسة التالية:

الجـزء الأول: البيانات النوعية لأفراد عينة الدراسة وتشمل البيانات الديموغرافيـة والاجتماعية وهي: النوع الاجتماعي، والعمـر، والـدخل الـشهري للأسـرة، والمستوى التعليمي، وعدد أفراد الأسرة، والعمل، والحالة الاجتماعية.

الجزء الثاني: وتتضمن مجموعة أسئلة مغلقة ذات علاقة بموضوع الحـراك مـن حيث الانتماء والمشاركة والنتائج المترتبة على المشاركة في الحراك، وشـكلت الأسئلة المتعلقة بـ: طبيعة نوع الحراك والحزب السياسي المشارك به، ومـدى الاشتراك في الحراك، والتوقعات المستقبلية للحراك، ومدى الـشعور بـالخوف خلال الاشتراك في الحراك، ومدى الاعتقـال أو الاعتـداء بالـضرب علـى المشاركين من قبل رجال الأمن العام، وتقييم أداء الأجهزة الأمنية في التعامـل مع القطاعات المختلفة المشاركة في الحراك، ومدى التعرض لمشاكل في العمل

والأسرة وطبيعة هذه المشاكل، وتضمن أيضا مجموعة أسئلة تتعلـق بأسـباب ودوافع المشاركة بالحراكات الشعبية.

الجزء الثالث: ويشمل على 3 أبعاد رئيسة هي:

1. البعد الأول ويتعلق بقياس تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية على منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله لمرحلة العنف: وقد شمل هـذا البعـد علـى (9) فقرات.
2. البعد الثاني ويتعلق بقياس مدى توفر المهارات لدى رجال الأمن العام فـي التعامل مع الحراك الشعبي، وقد شمل هذا البعد على (10) فقرات.
3. البعد الثالث ويتعلق بقياس مستوى أداء رجال الأمـن العـام فـي القيـام بالواجبات المناطة بهم خلال الحراك الشعبي، وقد شمل هذا البعد علـى (9) فقرات (ملحق ج).

4.3 الصدق والثبات:

إجراءات الصدق: تم إجراء اختبارات الصدق للتأكد من مدى صدق الاسـتبانة، وتعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت من أجل قياسه، وللتحقق من صدق أداة الدراسة تم إجراء اختبارات الصدق التالية:

أ. صدق المحكمـين: تم عرض أداة الدراسة بشكلها الأولي على (7) من المحكمين من الأساتذة المتخصصين في علم الاجتماع والعلوم التربوية والعلوم الـسياسية من جامعة مؤتة والجامعات الأردنية ملحق (أ)، وطلب منهم تحكيم صلاحية أداة الدراسة من خلال تحديد شمولية الفقرات، ومدى ملائمـة فقـرات الاسـتبانة للتطبيق. وبناءً عليه قام المحكمون بوضع ملاحظـاتهم فيمـا يتعلـق بـبعض المفاهيم، وإعادة صياغة بعض الأسئلة والفقرات، وتم الأخذ بـآرائهم والقيـام بالتعديلات المقترحة في سياق الدراسة بما يتناسب مع العلاقة بين الفقرات، على أن يتم اعتماد الفقرة للتطبيق بإجماع 80% من المحكمين.

ب. صدق البناء: للتحقق من صدق أداة الدراسة تم تطبيق الاستبانة على عدد مـن المشاركين في الحراكات الشعبية من مجتمع الدراسة من خارج عينة الدراسـة تكونت من 45 مشارك في الحراك، طلب منهم الإجابة على فقرات الاسـتبانة، وبعد استعادتها تم التحقق من صدق البناء وذلك بحساب معامل الارتباط Pearson

بين الفقرات في كل بعد والدرجة الكلية له في المقاييس المستخدمة في الدراسة، ويوضح الجدول (3) والجدول(4) معاملات الارتباط بين الفقـرات والدرجـة الكلية للبعد ومعاملات الارتباط بين أبعاد الدراسة والدرجة الكلية للأداة:

جدول (3)

معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للبعد

البعد الأول		البعد الثاني		البعد الثالث	
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.51**	1	**0.66**	1	**0.77**
2	**0.61**	2	**0.65**	2	**0.69**
3	**0.50**	3	**0.54**	3	**0.64**
4	**0.51**	4	**0.34**	4	**0.57**
5	**0.59**	5	**0.56**	5	**0.55**
6	**0.67**	6	**0.50**	6	**0.63**
7	**0.71**	7	**0.68**	7	**0.57**
8	**0.68**	8	**0.69**	8	**0.50**
9	**0.59**	9	**0.65**	9	**0.66**
-	-	10	**0.57**	-	-

**** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01).**

جدول (4)

معاملات الارتباط بين أبعاد الدراسة والدرجة الكلية للأداة

الرقم	أبعاد أداة الدراسة	معامل الارتباط
1	**تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية على منـع تفـاقم الحـراك الشعبي ووصوله لمرحلة العنف.**	**0.67
2	**مدى توفر المهارات لدى رجال الأمن العام في التعامل مع الحراك الشعبي.**	**0.78
3	**مستوى أداء رجال الأمن العام في القيام بالواجبات المناطة بهم خلال الحراك الشعبي.**	**0.71

وتبين من النتائج في الجدول (3) ما يلي:

1. أظهرت النتائج أن معاملات الارتباط الـواردة فـي الجـدول(3) للبعـد الأول والمتعلق "بقياس تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية على منع تفـاقم الحـراك الشعبي ووصوله لمرحلة العنف" بين متوسط درجات كل فقرة من فقرات هـذا البعد مع المتوسط العام لفقرات هذا البعد تتراوح بين (0.71 و 0.50)، وهـي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01).
2. أظهرت النتائج أن معاملات الارتباط الواردة في الجـداول(3) للبعـد الثـاني والمتعلق "بقياس مدى توفر المهارات لدى رجال الأمن العام في التعامـل مـع الحراك الشعبي" بين متوسط درجات كل فقرة من فقرات هذا البعد مع المتوسط العام لفقرات هذا البعد تتراوح بين (0.69 و 0.34)، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01).
3. أظهرت النتائج أن معاملات الارتباط الواردة في الجـداول(3) للبعـد الثالـث والمتعلق "بقياس مستوى أداء رجال الأمن العام في القيام بالواجبات المناطة بهم خلال الحراك الشعبي" بين متوسط درجات كل فقرة من فقرات هذا البعـد مـع المتوسط العام لفقرات هذا البعد تتراوح بين (0.77 و 0.50)، وهي معـاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01).
4. أظهرت النتائج أن معاملات الارتباط الواردة في الجداول (4) بين أبعاد الدراسة والدرجة الكلية للأداة تتراوح بين (0.78 و 0.67)، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01).

ج- إجراءات الثبات:

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة بهدف التحقق من ثبات وحـدة المقيـاس والاعتماد عليها للحصول على بيانات تمثل الواقع تمثيلا مناسباً، والتوصـل إلـى النتائج نفسها كلما أعيدت عملية المقياس، وتم التحقق من ثبات الاستبانة عن طريق حساب معامل كرونباخ ألفا Cronbach Alpha باستخدام برنامج الحزم الإحـصائية الخاص بالعلوم الاجتماعية SPSS، ويوضح الجدول (5) معاملات الثبات لأبعاد أداة الاستبانة.

جدول (5)

معامل الثبات (كرنباخ ألفا) للأبعاد والدرجة الكلية للمقياس

الأبعاد	عدد الفقرات	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
البُعد الأول	**9**	0.834
البُعد الثاني	**10**	0.845
البُعد الثالث	**9**	0.889
معامل ثبات الأداة ككل	**28**	0.901

يتضح من الجدول (5) تمتع المقياس بكافة أبعادة بدرجة مرتفعة مـن الثبـات، حيث انحصرت معاملات الثبات بين (0.889 - 0.834). ويتضح مـن الجـدول (5) أن معامل الثبات للبعد الأول تساوي (0.834)، وللبعد الثاني (0.845)، وللبعد الثالث (0.889)، وللأداة ككل (0.901).

وبناءً على ما تقدم من نتائج الصدق والثبات وصدق المحكمين يتضح إمكانيـة تطبيق الأداة والاعتماد عليها في تطبيق الدراسة، والوثوق من النتائج التي ستـسفر عنها.

5.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة.

تم تصنيف إجابات فقرات أبعاد أداة الدراسة وفقا لمقيـاس ليكـرت الخماسـي (Likert) وحدد بخمس إجابات حسب أوزانها رقميا وحسب درجة الموافقـة علـى النحو التالي: البعد الأول والثاني:

1. **(مرتفعة جداً) ويمثل (5 درجات).**
2. **(مرتفعة) ويمثل (4 درجات).**
3. **(متوسطة) ويمثل (3 درجات).**
4. **(منخفضة) ويمثل (درجتان).**
5. **(منخفضة جداً) ويمثـل (درجـة**

البعد الثالث :

1.(دائما) ويمثل (5 درجات).
2.(أحيانا) ويمثل (4 درجات).
3.(غالبا) ويمثل (3 درجات).
4.(نادرا) ويمثل (درجتان).
5.(أبدا) ويمثل (درجة واحدة).

مع الأخذ بعين الاعتبار أن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها لتفسير البيانات على النحو التالي:

مرتفع	متوسط	منخفض
(3.5 فما فوق)	**(2.5-3.49)**	**(2.49 فأقل)**

وبناء على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرة أكثر من (3.5) فيكون مستوى التصورات مرتفعاً، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (2.5-3.49) فان مستوى التصورات متوسطا، وإذا كان المتوسط الحسابي أقل من (2.49) فيكون مستوى التصورات منخفضا.

وعالجت الدراسة البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائيا، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. مقياس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، ومعرفة الأهمية النسبية لأبعاد الدراسة باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.
2. استخدام تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لاختبار الفرضيات المتعلقة بالأثر.
3. استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، واستخدام اختبار ت (T-Test) للعينات المستقلة لتحديد معنوية الفروق بين المتوسطات.

أما في الجانب الإحصائي لاستخراج المقارنات البعدية فقد تم الاعتماد على اختبار شافيه.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

يتضمن الفصل الحالي الإجابة عن أسئلة الدراسة وفقـا لمـا أظهرتـه نتـائج المعالجات الإحصائية، ومناقشة النتائج والتوصيات.

وسيتم فيما يلي استعراض النتائج التي تم الوصول لها، حسب ترتيـب أسـئلة الدراسة، يلي ذلك الإجابة عن أسئلة الدراسة مع تقديم تفسير وتحليل للنتائج.

1.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الأول حول: ما الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للمشاركين في الحراكات الشعبية ؟

ومن أجل التعرف على خصائص عينة الدراسة تم إيجاد التكـرارات والنـسب المئوية وفقا لخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية.

أولاً: الخصائص الديموغرافية :

جدول (6)

الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
النوع الاجتماعي	ذكر	322	90.1
	أنثى	35	9.9
	المجموع	357	100
قطاع العمل	قطاع حكومي	73	20.5
	قطاع خاص	126	35.4
	أعمال حرة	65	18.1
	بدون عمل	69	19.4
	اخرى	24	6.6
	المجموع	357	100
العمر	أقل من 20	13	3.7
	20 -30	102	28.6
	31 -40	104	29.1
	41- 50	64	18.0
	51-60	59	16.4
	غير محدد	15	4.2
	المجموع	357	100
مستوى التعليم	ثانوي فأقل	60	16.8
	دبلوم كلية مجتمع	87	24.4
	بكالوريوس	174	48.7
	دراسات عليا	36	10.1
	المجموع	357	100

ومن خلال استعراض نتائج الجدول (6) يتبين ما يلي:

متغير النوع الاجتماعي:

تشير بيانات الجدول (6) أن نسبة الذكور من أفراد عينة الدراسة شكلت ما نسبته 90.1 %، ومن الإناث ما نسبته 9.9 %، وهي نسب تعكس واقع التركيبة النوعية للحراك المجتمعي الأردني،، حيث تشير التقارير الرسمية الخاصة بأعداد المشاركين في الحراك إلى زيادة أعداد الذكور عن أعداد الإناث، ويتفق ذلك مع الحراكات الشعبية في معظم الدول باستثناء حركات التحرر من الاستعمار حيث تزداد نسبة مشاركة النساء حيث لهن دور كبير كما هو الحال في حركة التحرر الجزائرية.

متغير قطاع العمل:

تشير بيانات الجدول (6) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة من العاملين في القطاع الخاص وشكلوا ما نسبته 35.4 %، ومن العاملين في القطاع العام ما نسبته 20.5 %، أما أفراد عينة الدراسة من العاملين في الأعمال الحرة فقد شكلوا ما نسبته 18.1 %، ومن بدون عمل ما نسبته 19.4 %، وجاءت نسبة العاملين في القطاع الخاص من أعلى النسب وذلك لعدم حصولهم كافة الحقوق والامتيازات مثل العاملين في القطاع العام .

متغير العمر:

تشير بيانات الجدول (6) أن نسبة أفراد عينة الدراسة من الأعمار (31-40) قد شكلت ما نسبته 29.1 %، ومن الأعمار (20-30) ما نسبته 28.6 %، ومن الأعمار(41-50) ما نسبته 18.0%، وأكثر من 50 سنة ما نسبته 16.4 %، ومن الأعمار أقل من 20 سنة ما نسبته 3.7 %،وهي نسب تعكس أن فئة الشباب هم القائمين على الحراكات الشعبية كما أشارت التقارير والدراسات الرسمية الصادرة.

متغير مستوى التعليم:

تشير بيانات الجدول (6) أن حملة درجة البكالوريوس هم الفئة الأكبر من أفراد عينة الدراسة حيث شكلوا ما نسبته 48.7 %، ومن حملة درجة الدبلوم كلية المجتمع ما نسبته 24.4 %، ومن المستوى التعليمي " ثانوي فأقل" قد بلغت نسبتهم 16.8 %، ومن حملة شهادات الدراسات العليا ما نسبته 10.1 %.

ثانياً : الخصائص الاجتماعية لأفراد عينة الدراسة:

توضح بيانات الجدول (7) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب خصائصهم الاجتماعية، وبالشكل التالي:

جدول (7)

الخصائص الاجتماعية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
	متزوج	213	59.7
	أعزب	69	19.3
الحالة الاجتماعية	مطلق	45	12.6
	أرمل	30	8.4
	المجموع	357	100
	مدينة	96	26.9
	قرية	132	37.0
مكان الإقامة	بادية	39	10.9
	مخيم	90	25.2
	المجموع	357	100
	أقل من 4	113	31.7
	4 - 6	126	35.2
عدد أفراد الأسرة	7 - 8	72	20.3
	أكثر من 8	46	12.8
	المجموع	357	100
	أقل من 300	65	18.2
	300- 500	173	48.5
الدخل الشهري	501-700	62	17.4
	أكثر من 700	57	15.9
	المجموع	357	100

من خلال استعراض نتائج الجدول (7) يتبين ما يلي:

متغير الحالة الاجتماعية

تشير بيانات الجدول (7) أن المتزوجين من أفراد عينة الدراسة قد شكلوا النسبة الأكبر وبنسبة 59.7 % ومن العزاب ما نسبته 19.3 %، ومن فئة المطلقين فبلغت نسبتهم 12.6 %، ومن الأرامل ما نسبته 8.4 %.

متغير مكان الإقامة

تشير بيانات الجدول (7) أن سكان القرى من أفراد عينة الدراسة قد شكلوا النسبة الأكبر وبنسبة 37.0 % ومن سكان المدن ما نسبته 26.9 %، ومن سكان المخيمات فبلغت نسبتهم 25.2 %، ومن سكان البادية ما نسبته 10.9 %، وهي نسب تعكس أن أبناء القرى يعانون بشكل اكبر لعدم توزيع عوائد التنمية بين محافظات المملكة بشكل عادل.

متغير عدد أفراد عينة الأسرة:

تشير بيانات الجدول (7) أن نسبة أسر أفراد عينة الدراسة الذين عدد أفراد أسرهم (4-6) أفراد بلغت 35.2 % ومن الفئة (أقل من 4) أفراد فبلغت 31.7 %، ومن الفئة (7-8) فرد فبلغت نسبتهم 20.3 %، ومن الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن 8 أفراد فبلغت نسبتهم 12.8 %، وهي نسب تعكس واقع حجم الأسر في الأردن.

متغير مستوى الدخل الشهري للأسرة:

تشير بيانات الجدول (7) أن نسبة أفراد عينة الدراسة الذين يقع دخلهم ضمن الفئة (300-500) دينار قد شكلوا النسبة الأكبر وبنسبة 48.5 % ومن فئة الدخل أقل من 300 دينار ما نسبته 18.2 %، ومن فئة الدخل (501-700) دينار فبلغت نسبتهم 17.4 %، ومن الفئة (أكثر من 700) فشكلات ما نسبته 15.9 %، وهي نسب تعكس أن الذين يعانون من أوضاع مادية صعبة نظرا لتدني دخلهم الشهري هم الذين يشاركون بالحراكات الشعبية .

2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني حول: ما الخصائص النوعية للمشاركين في الحراكات الشعبية وفقا لطبيعة الانتماء السياسي، ونوع المشاركة في الحراك الشعبي؟

حيث كانت النتائج المتعلقة بخصائص أفراد عينة الدراسة وفقا لطبيعة الانتماء ونوع المشاركة في الحراك الشعبي على النحو التالي:

أولا: نوع الحراك

جدول (8)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفقا لنوع الحراك

نوع الحراك	العدد	النسبة (%)
حراك حزبي	144	40.3
حراك مطلبي	213	59.7
المجموع	**357**	**100**

تشير بيانات الجدول (8) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة هم من المشاركين في الحراكات المطلبية وبنسبة 59.7 %، بينما شكل المشاركين في الحراكات الحزبية ما نسبته 40.3 %.

ثانياً: جهة الانتماء السياسي

جدول (9)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفقا لجهة الانتماء السياسي

الانتماء	العدد	النسبة (%)
يساري	19	5.2
وسطي	42	11.7
يميني	24	6.6
إسلامي	141	39.5
مستقل	132	37.0
المجموع	**357**	**100**

تشير بيانات الجدول (9) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة هم من المنتمين للجهات الإسلامية وبنسبة 39.5 %، ومن المستقلين بنسبة 37 %، بينما شكل المشاركين من الأحزاب اليسارية ما نسبته 5.2 %.

ثالثاً: مدى الاشتراك في الحراك الشعبي:

ومن أجل التعرف على خصائص عينة الدراسة وفقا لمدى الاشتراك في الحراك الشعبي، تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية، جدول (10).

جدول (10)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمدى الاشتراك في الحراك الشعبي

مدى الاشتراك	العدد	النسبة (%)
دائماً	249	69.7
أحيانا	84	23.5
قليل	24	6.7
المجموع	**357**	**100**

تشير بيانات الجدول (10) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة هـم مـن المشاركين بشكل دائم في الحراكـات الـشعبية وبنـسبة 69.7 %، بينمـا شـكل المشاركين بشكل " أحياناً" بنسبة 23.5 %، وشكل المشاركين بشكل "قليل" ما نسبته 6.7 %.

رابعاً: مدى الشعور بالخوف خلال الاشتراك في الحراك الشعبي.

وللتعرف على خصائص عينة الدراسة وفقا لمدى الـشعور بـالخوف خـلال الاشتراك في الحراك الشعبي، تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية، جدول (11).

جدول (11)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمدى الشعور بالخوف خلال الاشتراك في الحراك الشعبي

مدى الشعور بالخوف خلال الاشتراك في الحراك الشعبي	العدد	النسبة (%)
كبيرة	108	30.3
متوسطة	138	38.7
قليلة	111	31.1
المجموع	**357**	**100**

تشير بيانات الجدول (11) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسـة يـشعرون بدرجة متوسطة بالخوف خلال اشتراكهم بالحراك وبنسبة 38.7 %، بينمـا شـكل أفراد عينة الدراسة الذين يشعرون بدرجة كبيرة بالخوف خلال اشتراكهم بـالحراك ما نسبته 30.3 %، والذين يشعرون بدرجة قليلة ما نسبته 31.1 %.

خامساً: مدى الاعتداء عليهم بالضرب من قبل الباطجية أو الشبيحة خلال الاشتراك في الحراك الشعبي.

ومن أجل التعرف على خصائص عينة الدراسة وفقا لمدى الاعتـداء علـيهم بالضرب عليهم من قبل بالباطجية أو الشبيحة خلال الاشتراك في الحراك الـشعبي، تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية، جدول (12).

جدول (12)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمدى الاعتداء عليهم بالضرب من قبل الباطجية أو الشبيحة خلال الاشتراك في الحراك الشعبي

مدى الاعتداء بالضرب من قبل بالباطجية أو الشبيحة	العدد	النسبة (%)
نعم	107	29.97
لا	250	70.03
المجموع	**357**	**100**

تشير بيانات الجدول (12) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة لم يتعرضوا للاعتداء عليهم من قبل الباطجية والشبيحة خلال اشتراكهم بالحراك وبنسبة 70.03 %، بينما شكل أفراد عينة الدراسة الذين تعرضوا للاعتداء عليهم من قبل الباطجية والشبيحة خلال اشتراكهم بالحراك ما نسبته 29.97 %.

سادساً: الاعتقاد بأن الباطجية والشبيحة يتبعون للأجهزة الأمنية؟

ومن أجل التعرف على إجابات أفراد عينة الدراسة من حيـث الاعتقـاد بـأن الباطجية والشبيحة يتبعون للأجهزة الأمنية، تم إيجاد التكرارات والنسب المئويـة، جدول (13).

جدول (13)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفقاً للاعتقاد بأن الباطجية والشبيحة يتبعون للأجهزة الأمنية

الاعتقاد بأن الباطجية والشبيحة يتبعون للأجهزة الأمنية	العدد	النسبة (%)
نعم	47	41.97
لا	60	58.03
المجموع	**107**	**100.00**

تشير بيانات الجدول (13) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة يعتقـدون بأن البلطجية والشبيحة الذين يقومون بالاعتداء على المـشاركين فـي الحراكـات الشعبية لا يتبعون للأجهزة الأمنية وبنسبة 58.03 %، بينما شـكل أفـراد عينـة الدراسة الذين يعتقدون أنهم يتبعون للأجهزة الأمنية ما نسبته 41.97 %.

سابعاً: مدى الاعتداء عليهم بالضرب من قبل رجال الأمن العام خلال الاشتراك في الحراك الشعبي .

ومن أجل التعرف على خصائص عينة الدراسة من حيث مدى الاعتداء علـيهم بالضرب من قبل رجال الأمن العام خلال الاشتراك في الحراك الشعبي، تم إيجـاد التكرارات والنسب المئوية، جدول (14).

جدول (14)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمدى الاعتداء عليهم بالضرب من قبل رجال الأمن العام خلال الاشتراك في الحراك الشعبي

الإجابة	العدد	النسبة (%)
نعم	61	17.09
لا	296	82.91
المجموع	**357**	**100.00**

تشير بيانات الجدول (14) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة بأنه لم يـتم الاعتداء عليهم من قبل رجال الأمن العام خلال اشتراكهم بالحراك وبنـسبة 82.91 %، بينما شكل أفراد عينة الدراسة الذين تم الاعتداء عليهم من قبل رجـال الأمـن العام خلال اشتراكهم بالحراك ما نسبته 17.09 %.

ثامناً: عدد مرات الاعتقال بسبب الاشتراك في الحراك الشعبي

ومن أجل التعرف على خصائص عينة الدراسة من حيث عدد مرات الاعتقـال بسبب الاشتراك في الحراك الشعبي، تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية، جـدول (15).

جدول (15)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفقاً لعدد مرات الاعتقال بسبب الاشتراك في الحراك الشعبي

عدد مرات الاعتقال	العدد	النسبة (%)
لم يسبق ذلك	287	80.39
مرة واحدة	44	12.32
مرتان	14	3.92
3 مرات فأكثر	12	3.36
المجموع	**357**	**100**

تشير بيانات الجدول (15) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة لم يـسبق اعتقالهم بسبب اشتراكهم بالحراك الشعبي وبنسبة 80.39 %، بينما شكل أفراد عينة الدراسة الذين تم اعتقالهم لمرة واحدة بسبب اشتراكهم بالحراك الشعبي مـا نـسبته 12.32 %، ولمرتين ما نسبته 3.92 %، و 3 مرات وأكثر ما نسبته 3.36%.

تاسعاً: مدى التعرض للمسائلة القانونية بسبب الاشتراك في الحراكات الشعبية.

ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة حول اعتقادهم بتعرضهم للمسائلة القانونية بسبب الاشتراك في الحراكـات الشعبية، جدول (16) .

جدول (16)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمدى التعرض للمسائلة القانونية بسبب الاشتراك في الحراكات الشعبية

الإجابة	العدد	النسبة (%)
نعم	141	39.5
لا	216	60.5
المجموع	**357**	**100**

تشير بيانات الجدول (16) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة يعتقـدون بأنهم لن يتعرضوا للمسائلة القانونية بسبب اشتراكهم بـالحراك وبنـسبة 60.5 %، بينما شكل أفراد عينة الدراسة الذين يعتقدون بأنهم سوف يتعرضوا للمسائلة القانونية بسبب اشتراكهم بالحراك ما نسبته 39.5 %.

عاشراً: فيما يتعلق بالمشاكل القانونية التي يتعرضون لها بسبب الاشتراك في الحراكات الشعبية.

واستكمالا للسؤال السابق، يتعين الإجابة عن السؤال الحالي للذين كانت إجاباتهم نعم (بأنهم سوف يتعرضوا للمسائلة القانونية بسبب اشتراكهم بالحراك)، حيث تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة للذين كانت إجاباتهم بـنعم حول أهم المشاكل القانونية التي يعتقدون بأنهم سوف يتعرضون لها بسبب الاشتراك في الحراكات الشعبية، جدول (17).

جدول (17)

التوزيع النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة وفقاً للمشاكل القانونية التي يتعرضون لها بسبب الاشتراك في الحراكات الشعبية

المشاكل القانونية	العدد	النسبة (%)
الاعتقال	79	56.1
الغرامات المالية	8	5.5
الحجز التحفظي	24	16.7
الملاحقة التحقيقية	31	21.7
المجموع	**141**	**100**

تشير بيانات الجدول (17) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة قد تعرضوا للاعتقال بسبب اشتراكهم بالحراك وبنسبة 56.1 %، بينما شكل أفراد عينة الدراسة الذين تعرضوا لدفع الغرامات المالية ما نسبته 5.5 %، بينما شكل أفراد عينة الدراسة الذين تعرضوا للحجز التحفظي ما نسبته 16.7 %، أما بالنسبة للذين تعرضوا للملاحقة التحقيقية فقد شكلوا ما نسبته 21.7 %.

حادي عشر: حول الاعتقاد بأن الاشتراك في الحراك الشعبي حق مكفول في الدستور.

ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة حول الاعتقاد بأن الاشتراك في الحراك الشعبي حق مكفول في الدستور، جدول (18) .

جدول (18)

التوزيع النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الاعتقاد بأن الاشتراك في الحراك الشعبي حق مكفول في الدستور

الإجابة	العدد	النسبة (%)
نعم	237	66.4
لا	120	33.6
المجموع	357	100

تشير بيانات الجدول (18) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة يعتقدون بأن الاشتراك في الحراك الشعبي هو حق مكفول لهم في الدستور وبنسبة 66.4 %، بينما شكل أفراد عينة الدراسة الذين يعتقدون العكس ما نسبته 33.6 %.

ثاني عشر: حول التعرض لمشاكل في العمل بسبب المشاركة في الحراك الشعبي.

ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة حول التعرض لمشاكل في العمل بسبب المشاركة في الحراك الشعبي، جدول (19).

جدول (19)

التوزيع النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول التعرض لمشاكل في العمل بسبب المشاركة في الحراك الشعبي

الإجابة	العدد	النسبة (%)
نعم	66	18.5
لا	291	81.5
المجموع	**357**	**100**

تشير بيانات الجدول (19)، أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة لم يتعرضوا لمشاكل في العمل بسبب الاشتراك في الحراك الشعبي وبنسبة 81.5 %، بينما شكل أفراد عينة الدراسة الذين يعتقدون العكس ما نسبته 18.5 %.

ثالث عشر: حول المشكلات التي يتعرضون لها في العمل بسبب الاشتراك في الحراك الشعبي.

واستكمالا للسؤال السابق، يتعين الإجابة عن السؤال الحالي للذين كانت إجاباتهم نعم (حول المشاكل التي يتعرضون لها في العمل بسبب المشاركة في الحراك

الشعبي) ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة حول المشكلات التي يتعرض لها أفراد عينة الدراسة في العمل بسبب الاشتراك في الحراك الشعبي، جدول (20).

جدول (20)

التوزيع النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول المشاكل التي يتعرضون لها في العمل بسبب المشاركة في الحراك الشعبي

المشاكل	العدد	النسبة (%)
المضايقة من المسئولين	47	71.5
الاستغناء عن الخدمات	8	11.5
غير ذلك	11	17.0
المجموع	**66**	**100**

تشير بيانات الجدول (20) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة تعرضوا لمشاكل المضايقة من المسئولين في العمل بسبب الاشتراك في الحراك الشعبي وبنسبة 71.5 %، بينما شكل أفراد عينة الدراسة الذين تم الاستغناء عن خدماتهم ما نسبته 11.5 %، والذين تعرضوا لمشاكل أخرى ما نسبته 17.0 %.

رابع عشر: حول مدى التعرض لمشاكل في الأسرة بسبب المشاركة في الحراك الشعبي.

ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة حول مدى التعرض لمشاكل في الأسرة بسبب المشاركة في الحراك الشعبي، جدول (21).

جدول (21)

التوزيع النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى التعرض لمشاكل في الأسرة بسبب المشاركة في الحراك الشعبي

الإجابة	العدد	النسبة (%)
نعم	84	23.5
لا	273	76.5
المجموع	**357**	**100**

تشير بيانات الجدول (21) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة لم يتعرضوا لمشاكل في الأسرة بسبب الاشتراك في الحراك الشعبي وبنسبة 76.5 %، بينما شكل أفراد عينة الدراسة الذين يتعرضون لمشاكل في الأسرة ما نسبته 23.5%.

خامس عشر: حول أبرز المشكلات التي يتعرضون لها في الأسرة بسبب المشاركة في الحراك الشعبي.

واستكمالا للسؤال السابق، يتعين الإجابة عن السؤال الحالي للذين كانت إجاباتهم نعم (المشاكل التي يتعرضون لها في الأسرة بسبب المشاركة في الحراك الشعبي)، ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة حول هي أبرز المشكلات التي يتعرضون لها في الأسرة بسبب المشاركة في الحراك الشعبي، جدول (22).

جدول (22)

التوزيع النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول المشاكل التي يتعرضون لها في الأسرة بسبب المشاركة في الحراك الشعبي

المشكلات	العدد	النسبة (%)
مشاكل مع الوالدين	36	43.3
مشاكل مع الزوجة.	34	40.0
مشاكل مع الأبناء	14	16.7
المجموع	**84**	**100**

تشير بيانات الجدول (22) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة تعرضوا لمشاكل مع الوالدين بسبب الاشتراك في الحراك الشعبي وبنسبة 43.3 %، بينما شكل أفراد عينة الدراسة الذين تعرضوا لمشاكل مع الزوجة ما نسبته 40.0 %، والذين تعرضوا لمشاكل مع الأبناء ما نسبته 16.7 %.

سادس عشر: حول مستقبل الحراك الشعبي الأردني.

ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة حول مستقبل الحراك الشعبي الأردني، جدول (23).

جدول (23)

التوزيع النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول مستقبل الحراك الشعبي الأردني

مستقبل الحراك الشعبي	العدد والنسبة المئوية	
	العدد	(%)
انتهاء الحراك	59	16.5
استمرار الحراك كما هو قائم الآن.	96	26.9
زيادة أعداد الحراكات الشعبية.	69	19.3
استيعابه من الدولة	114	31.9
تحول الحراك للعنف	19	5.4
المجموع	**357**	**100.0**

تشير بيانات الجدول (23)، أن أفرد عينة الدراسة يتوقعون أن الحراك الـشعبي سوف يتم استيعابه من قبل الدولة وفي الترتيب الأول وبنسبة 31.9 %، بينما الذين يتوقعون له الاستمرار كما هو قائم الآن فشكلوا ما نسبته 26.9 %، والذين يتوقعون له الانتهاء فقد شكلوا ما نسبته 16.5 %، والذين يتوقعون له التحول للعنـف فقـد شكلوا ما نسبته 5.4 %.

3.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث حول: ما الأسباب الدافعة للاشتراك بالحراكات الشعبية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة حول أسباب اشتراكهم في الحراكات الشعبية، حيث أظهرت النتائج في الجدول (24) وترتيبها تنازليا حسب الأهمية. جدول رقم (24) .

جدول (24)

التوزيع النسبي والأهمية النسبية للأسباب الدافعة للاشتراك في الحراك الشعبي

رقم الفقرة	العوامل	نعم ت	نعم %	لا ت	لا %	الأهمية النسبية
10	الخصخصة ونهب مقدرات الوطن.	255	71.43	102	28.57	1
3	بطء مسيرة الإصلاح السياسي.	254	71.15	103	28.85	2
14	محاربه الفساد المالي والإداري.	243	68.07	114	31.93	3
2	المطالبة في محاسبة القيادات العليا.	228	63.87	129	36.13	4
11	الخوف على مستقبل الأردن.	157	43.98	200	56.02	5
1	غياب العدالة الاجتماعية في المجتمع.	133	37.25	224	62.75	6
12	الارتفاع المستمر لأسعار المواد التموينية والمحروقات	132	36.97	225	63.03	7
16	سوء توزيع عوائد التنمية بين المحافظات.	129	36.13	228	63.87	8
6	المطالبة في الملكية الدستورية.	123	34.45	234	65.55	9
13	تهميش بعض المحافظات على حساب محافظات أخرى.	120	33.61	237	66.39	10
15	تهميش دور الأحزاب السياسية.	101	28.29	256	71.71	11
5	تزوير الانتخابات النيابية.	60	16.81	297	83.19	12
7	المطالبة في حكومات نيابية.	57	15.97	300	84.03	13
4	تزوير الانتخابات البلدية.	39	10.92	318	89.08	14
8	نقص الحريات وعدم احترام حقوق الإنسان.	36	10.08	321	89.92	15
9	تقليد ما حدث في الدول العربية في فترات الربيع العربي.	10	2.80	347	97.20	16

أظهرت النتائج أن من أهم أسباب الاشتراك في الحراك الشعبي والتي جاءت بالترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية تتمثل في "الخصخصة ونهب مقدرات الوطن" حيث بلغت نسبة المؤيدين 71.43 %، وجاء في الترتيب الثاني "بطء مسيرة الإصلاح السياسي" وبنسبة تأييد 71.15 %، وفي الترتيب الثالث "محاربه الفساد المالي والإداري" وبنسبة تأييد 68.07 %، وفي الترتيب الرابع "المطالبة في محاسبة القيادات العليا" وبنسبة تأييد 63.87 %، وفي الترتيب الخامس" الخوف على مستقبل الأردن" وبنسبة تأييد 43.98 %، وفي الترتيب السادس "غياب العدالة الاجتماعية في المجتمع" وبنسبة تأييد 37.25 %، وفي الترتيب السابع "الارتفاع المستمر لأسعار المواد التموينية والمحروقات" وبنسبة تأييد 36.97 %، وفي الترتيب الثامن "سوء توزيع عوائد التنمية بين المحافظات" وبنسبة تأييد 36.13 %، وفي الترتيب التاسع "المطالبة في الملكية الدستورية " وبنسبة تأييد 34.45 %، وفي الترتيب العاشر "تهميش بعض المحافظات على حساب محافظات أخرى" وبنسبة تأييد 33.61 %، وفي الترتيب الحادي عشر

"تهميش دور الأحزاب السياسية" وبنسبة تأييد 28.29 %، وفي الترتيب الثاني عشر "تزوير الانتخابات النيابية" وبنسبة تأييد 16.81 %، وفي الترتيب الثالث عشر "المطالبة في حكومات نيابية" وبنسبة تأييد 15.97 %، وفي الترتيب الرابع عشر "تزوير الانتخابات البلدية" وبنسبة تأييد 10.92 %، وفي الترتيب الخامس عشر وقبل الأخير "نقص الحريات وعدم احترام حقوق الإنسان" وبنسبة تأييد 10.08 %، وفي الترتيب السادس عشر والأخير "تقليد ما حدث في الدول العربية في فترات الربيع العربي" وبنسبة تأييد 2.80 %.

4.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع والمتعلق: ما مستوى معاملة رجال الأمن العام للفئات المشاركة في الحراك الشعبي والتي تشمل (قادة المسيرات الشعبية، حاملي اليافطات والإعلانات والصور، المتحدثين الرئيسين على المنصات وأجهزة تكبير الصوت، الشباب المراهقين، القطاع النسائي) كبعد من أبعاد الأمن الناعم من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

ومن أجل التعرف على تقييم أفراد عينة الدراسة لمستوى معاملة رجال الأمن العام للفئات المشاركة في الحراك الشعبي من مختلف الفئات، تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة، جدول (25).

أولا: قادة المسيرات الشعبية:

جدول (25)

التوزيع النسبي لمستوى معاملة رجال الأمن العام لقادة المسيرات الشعبية

المعاملة	العدد والنسبة المئوية	
	العدد	(%)
ودية	103	28.85
عادية	207	57.98
عنيفة	47	13.17
المجموع	**357**	**100**

يتبين من النتائج في الجدول (25) حول تقييم أفراد عينة الدراسة لأداء رجال الأمن العام في تعاملهم مع قادة المسيرات الشعبية بأنها كانت عادية بشكل عام، حيث بلغت نسبة أفراد عينة الدراسة الذين يرون أن المعاملة "ودية" بنسبة

28.85 %، ومعاملة "عادية" بنسبة 57.98 %، أما الذين يرون أن معاملة رجال الأمن العام كانت "عنيفة" بنسبة 13.17 %.

ثانياً: حاملي اليافطات والإعلانات والصور:

جدول (26)

التوزيع النسبي لمستوى معاملة رجال الأمن العام لحاملي اليافطات والإعلانات والصور

المعاملة	العدد والنسبة المئوية	
	العدد	(%)
ودية	95	26.61
عادية	209	58.54
عنيفة	53	14.85
المجموع	**357**	**100**

يتبين من النتائج في الجدول (26)، حول تقييم أفراد عينة الدراسة لأداء رجال الأمن العام في تعاملهم مع حاملي اليافطات والإعلانات والصور بأنها كانت عادية بشكل عام، حيث بلغت نسبة أفراد عينة الدراسة الذين يرون أن المعاملة "ودية" بنسبة 26.61 %، ومعاملة "عادية" بنسبة 58.54 %، أما الذين يرون أن معاملة رجال الأمن العام كانت "عنيفة" بنسبة 14.85 %.

ثالثاً: المتحدثين الرئيسين على المنصات وأجهزة تكبير الصوت:

يبين الجدول (27)، التوزيع النسبي لمستوى تقييم أفراد عينة الدراسة لمستوى المتحدثين الرئيسين على المنصات وأجهزة تكبير الصوت.

جدول (27)

التوزيع النسبي لمستوى معاملة رجال الأمن العام للمتحدثين الرئيسين على المنصات وأجهزة تكبير الصوت

المعاملة	العدد والنسبة المئوية	
	العدد	(%)
ودية	88	24.65
عادية	186	52.10
عنيفة	83	23.25
المجموع	**357**	**100.00**

يتبين من النتائج في الجدول (27) حول تقييم أفراد عينة الدراسة لأداء رجال الأمن العام في تعاملهم مع المتحدثين الرئيسين على المنصات وأجهزة تكبير الصوت بأنها كانت عادية بشكل عام، حيث بلغت نسبة أفراد عينة الدراسة الذين يرون أن المعاملة "عادية" بنسبة 52.10 %، ومعاملة "ودية" بنسبة 24.65 %، أما الذين يرون أن معاملة رجال الأمن العام كانت "عنيفة" بنسبة 23.25 %.

رابعاً: الشباب المراهقين :

يبين الجدول (28)، التوزيع النسبي لمستوى تقييم أفراد عينة الدراسة لمستوى معاملة رجال الأمن العام لفئة الشباب المراهقين.

جدول (28)

التوزيع النسبي لمستوى معاملة رجال الأمن العام لفئة الشباب المراهقين.

المعاملة	العدد والنسبة المئوية	
	العدد	(%)
ودية	75	21.00
عادية	156	43.70
عنيفة	126	35.30
المجموع	**357**	**100.00**

يتبين من النتائج في الجدول (28) حول تقييم أفراد عينة الدراسة لأداء رجال الأمن العام في فئة الشباب المراهقين بأنها كانت عادية بشكل عام، حيث بلغت نسبة أفراد عينة الدراسة الذين يرون أن المعاملة "ودية" بنسبة 21.00 %، ومعاملة "عادية" بنسبة 43.70 %، أما الذين يرون أن معاملة رجال الأمن العام كانت "عنيفة" بنسبة 35.30 %.

خامساً: القطاع النسائي:

يبين الجدول (29)، التوزيع النسبي لمستوى تقييم أفراد عينة الدراسة لمستوى معاملة رجال الأمن العام القطاع النسائي.

جدول (29)

التوزيع النسبي لمستوى معاملة رجال الأمن العام للقطاع النسائي

المعاملة	العدد والنسبة المئوية	
	العدد	(%)
ودية	171	47.90
عادية	147	41.18
عنيفة	39	10.92
المجموع	**357**	**100.00**

يتبين من النتائج في الجدول (29) حول تقييم أفراد عينة الدراسة لأداء رجـال الأمن العام مع فئة القطاع النسائي بأنها كانت عادية بشكل عام، حيث بلغت نـسبة أفراد عينة الدراسة الذين يرون أن المعاملة "ودية" بنـسبة 47.90 %، ومعاملـة "عادية" بنسبة 41.18 %، أما الذين يرون أن معاملة رجال الأمـن العـام كانـت "عنيفة" بنسبة 10.92 %.

5.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: ما مستوى تأثير الإجراءات والـسياسات الأمنية على منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف كبعـد مـن أبعاد الأمن الناعم من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ؟

حيث أظهرت النتائج فيما يتعلق في مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية على منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف، وتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقـرات هذا البعد وترتيبها تنازليا حسب المستوى. جدول رقم (30).

جدول (30)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية على منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
1	استخدام رجال الأمن وسائل وأدوات سلمية وحضارية مع الحراك الشعبي.	3.67	0.90	1	**مرتفع**
2	استخدام رجال الأمن الأساليب القمعية مع المعتدين على الممتلكات العامة والخاصة.	3.63	0.96	2	**مرتفع**
4	كفاءة رجال الأمن في حماية الحراكيين خلال مسيراتهم.	3.57	1.02	3	**مرتفع**
3	إتباع رجال الأمن الموضوعية في التعامل مع الحراك الشعبي (عدم تدخل الأهواء الشخصية أو الفئوية أو المذهبية).	3.52	1.10	4	**مرتفع**
9	التزام رجال الأمن بالتعليمات الرسمية الصادرة.	3.48	1.28	5	**متوسط**
6	تحفظ وإيقاف رجال الأمن لرموز الحراكات الشعبية لمنع تصاعد أعمال الحراكات الشعبية .	3.47	1.03	6	**متوسط**
8	خلق رجال الأمن رأي مجتمعي مساند لرجل الأمن في الحراكات الشعبية.	3.46	1.15	7	**متوسط**
7	حفاظ رجال الأمن على هيبة الدولة واستقرار مؤسساتها بعيدا عن استخدام القوة .	3.44	1.05	8	**متوسط**
5	تعامل رجال الأمن مع جميع الحراكيين بشكل متساوي بغض النظر عن الموالاة أو المعارضة .	3.35	1.08	9	**متوسط**
	الاتجاه العام	**3.51**	**0.53**	**-**	**مرتفع**

تبين النتائج في الجدول (30) أن مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية على منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام 3.51، وانحراف معياري (0.53). مما يشير إلى فاعلية الإجراءات والسياسات الأمنية من قبل الأجهزة الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله لمرحلة العنف، وتراوحت أوساط استجابات أفراد عينة الدراسة على مضامين فقرات هذا البعد بين الوسط (3.67) كحد أعلى منسوب للفقرة رقم (1) والوسط (3.35) كحد أدنى منسوب للفقرة رقم (5).

وتبين من خلال التحليل على مستوى الفقرات المتعلقة بهذا البعد بأن الفقرة رقم (1) حققت الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، ونصت هذه الفقرة على أن

"استخدام رجال الأمن وسائل وأدوات سلمية وحضارية مع الحراك الشعبي"، قد أثر بدرجة مرتفعة في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله لمرحلة العنف، حيث بلغ الوسط الحسابي لها 3.67 بانحراف معياري 0.90، وجاء في الترتيب الثاني وبدرجة مرتفعة الفقرة "استخدام رجال الأمن الأساليب القمعية مع المعتدين على الممتلكات العامة والخاصة" حيث بلغ الوسط الحسابي لها 3.63 بانحراف معياري 0.96، وفي الترتيب الثالث وبدرجة مرتفعة الفقرة " كفاءة رجال الأمن في حماية الحراكيين خلال مسيراتهم. "حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 3.57 بانحراف معياري 1.02، وفي الترتيب الرابع وبدرجة مرتفعة الفقرة " إتباع رجال الأمن الموضوعية في التعامل مع الحراك الشعبي (عدم تدخل الأهواء الشخصية أو الفئوية أو المذهبية)" حيث بلغ الوسط الحسابي لها 3.52 بانحراف معياري 1.10، وفي الترتيب الخامس وبدرجة متوسطة الفقرة "التزام رجال الأمن بالتعليمات الرسمية الصادرة" حيث بلغ الوسط الحسابي لها 3.48 بانحراف معياري 1.28، وفي الترتيب السادس وبدرجة متوسطة الفقرة "تحفظ وإيقاف رجال الأمن لرموز الحراكات الشعبية لمنع تصاعد أعمال الحراكات الشعبية" حيث بلغ الوسط الحسابي لها 3.47 بانحراف معياري 1.03، وفي الترتيب السابع وبدرجة متوسطة الفقرة " خلق رجال الأمن رأي مجتمعي مساند لرجل الأمن في الحراكات الشعبية." حيث بلغ الوسط الحسابي لها 3.46 بانحراف معياري 1.15، وفي الترتيب الثامن وبدرجة متوسطة الفقرة "حفاظ رجال الأمن على هيبة الدولة واستقرار مؤسساتها بعيدا عن استخدام القوة" حيث بلغ الوسط الحسابي لها 3.44 بانحراف معياري 1.05، وفي الترتيب التاسع والأخير وبدرجة متوسطة الفقرة "تعامل رجال الأمن مع جميع الحراكيين بشكل متساوي بغض النظر عن الموالاة أو المعارضة" حيث بلغ الوسط الحسابي لها 3.35 بانحراف معياري 1.08.

6.4 النتائج المتعلقة بالسؤال السادس: ما مستوى توفر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي كبعد من أبعاد الأمن الناعم من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ؟

حيث أظهرت النتائج فيما يتعلق في مستوى توفر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي، حيث تم حساب المتوسطات الحـسابية والانحرافـات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات هذا البعد وترتيبها تنازليا حسب المستوى. جدول رقم (31).

جدول (31)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمستوى توفر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
1	ضبط الذات.	3.63	0.92	1	**مرتفع**
2	تحمل الجهد والتعب لفترات طويلة.	3.40	0.97	2	**متوسط**
7	الالتزام بالهدوء أثناء المواقف الحرجة.	3.34	1.12	3	**متوسط**
3	التعامل بسرعة وذكاء وحرفية عالية في المواقف الطارئة.	3.32	1.04	4	**متوسط**
10	توصيل الأفكار للحراكيين من خلال تعابير الوجه وإيماءات الجسم.	3.28	1.10	5	**متوسط**
5	ابتكار الأساليب المناسبة للسيطرة على الظروف الطارئة.	3.25	1.12	6	**متوسط**
9	إقناع الحراكيين للتعاون معهم من اجل المحافظة على الأمن.	3.22	1.18	7	**متوسط**
8	الاستماع والرد على مطالب الحراكيين.	3.20	1.06	8	**متوسط**
4	تقبل الآراء والأفكار والمقترحات.	3.17	1.04	9	**متوسط**
6	احتواء المشاكل الطارئة قبل تفاقمها.	3.11	1.08	10	**متوسط**
	الاتجاه العام	**3.29**	**0.67**	**-**	**متوسط**

تبين النتائج في الجدول (31) أن مستوى توفر المهارات لدى رجـال الأمـن فـي التعامل مع الحراك الشعبي جاءت بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العـام 3.29، وانحراف معياري (0.67)، وتراوحت أوساط استجابات أفراد عينـة الدراسـة على مضامين فقرات هذا البعد بين الوسط (3.63) كحد أعلى منسوب للفقرة رقـم (1) والوسط (3.11) كحد أدنى منسوب للفقرة رقم (6).

وتبين من خلال التحليل على مستوى الفقرات المتعلقة بهذا البعد بأن الفقرة رقم (1) حققت الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، ونصت هذه الفقرة علـى أن " ضـبط

الذات"، من أهم المهارات التي يتحلى بها رجال الأمن العام خلال تعاملهم مع الحراكات الشعبية، حيث بلغ الوسط الحسابي لها 3.63 بانحراف معياري 0.92، وجاء في الترتيب الثاني وبدرجة متوسطة الفقرة "تحمل الجهد والتعب لفترات طويلة" حيث بلغ الوسط الحسابي لها 3.40 بانحراف معياري 0.97، وفي الترتيب الثالث وبدرجة متوسطة الفقرة "الالتزام بالهدوء أثناء المواقف الحرجة" حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 3.34 بانحراف معياري 1.12، وفي الترتيب الرابع وبدرجة متوسطة الفقرة "التعامل بسرعة وذكاء وحرفية عالية في المواقف الطارئة" حيث بلغ الوسط الحسابي لها 3.32 بانحراف معياري 1.04، وفي الترتيب الخامس وبدرجة متوسطة الفقرة "توصيل الأفكار للحراكيين من خلال تعابير الوجه وإيماءات الجسم" حيث بلغ الوسط الحسابي لها 3.28 بانحراف معياري 1.10، وفي الترتيب السادس وبدرجة متوسطة مهارات "ابتكار الأساليب المناسبة للسيطرة على الظروف الطارئة" حيث بلغ الوسط الحسابي لها 3.25 بانحراف معياري 1.12، وفي الترتيب السابع وبدرجة متوسطة الفقرة "إقناع الحراكيين للتعاون معهم من اجل المحافظة على الأمن" حيث بلغ الوسط الحسابي لها 3.22 بانحراف معياري 1.18، وفي الترتيب الثامن وبدرجة متوسطة الفقرة "الاستماع والرد على مطالب الحراكيين" حيث بلغ الوسط الحسابي لها 3.20 بانحراف معياري 1.06، وفي الترتيب التاسع وقبل الأخير وبدرجة متوسطة الفقرة "تقبل الآراء والأفكار والمقترحات" حيث بلغ الوسط الحسابي لها 3.17 بانحراف معياري 1.08، وفي الترتيب العاشر والأخير وبدرجة متوسطة الفقرة "احتواء المشاكل الطارئة قبل تفاقمها" حيث بلغ الوسط الحسابي لها 3.11 بانحراف معياري 1.08.

7.4 النتائج المتعلقة بالسؤال السابع والمتعلق في: ما مستوى أداء رجال الأمن للواجبات المناطه بهم خلال الحراك الشعبي كبعد من أبعاد الأمن الناعم من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ؟

حيث أظهرت النتائج فيما يتعلق في مستوى أداء رجال الأمن للواجبات المناطه بهم خلال الحراك الشعبي، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات هذا البعد وترتيبها تنازليا حسب المستوى. جدول رقم (32).

جدول (32)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمستوى أداء رجال الأمن للواجبات المناطه بهم خلال الحراك الشعبي

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
1	يحافظ رجال الأمن على انضباط سلوك الأفراد في الحراكات الشعبية.	3.74	1.06	1	مرتفع
2	توفير رجال الأمن الخدمات الضرورية للحراكيين.	3.60	0.99	2	مرتفع
3	توفير التوعية الأمنية للأفراد في الحراكات الشعبية.	3.56	1.16	3	مرتفع
9	خلق الشعور بالأمن والطمأنينة للأفراد المشاركين في الحراكات الشعبية.	3.56	1.15	4	مرتفع
7	محافظة رجال الأمن على أمن ومصالح المواطنين من الاعتداء عليها من بعض الحراكيين.	3.53	1.09	5	مرتفع
5	خلق التعاون الودي بين رجل الأمن والمواطن.	3.51	1.11	6	مرتفع
4	تحلي رجال الأمن بضبط النفس اتجاه الإساءات الموجه إليهم من بعض المشاركين في الحراكات الشعبية.	3.45	1.02	7	متوسط
6	يقوم رجال الأمن بحل الخلافات بين الأطراف المشاركة في الحراك الشعبي بطريقة ودية.	3.37	1.02	8	متوسط
8	الحرفية العالية لرجال الأمن في التعامل مع المخربين والمندسين في الحراكات الشعبية.	3.36	1.04	9	متوسط
	الاتجاه العام	**3.52**	**0.70**	-	مرتفع

تبين النتائج في الجدول (32) أن مستوى أداء رجال الأمن للواجبات المناطه بهم خلال الحراك الشعبي جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام 3.52، وانحراف معياري (0.70)، مما يشير إلى ارتفاع مستوى أداء رجال الأمن العام خلال الحراك الشعبي في القيام بالواجبات المناطة بهم، وتراوحت أوساط استجابات أفراد عينة الدراسة على مضامين فقرات هذا البعد بين الوسط (3.74) كحد أعلى منسوب للفقرة رقم (1) والوسط (3.36) كحد أدنى منسوب للفقرة رقم(8).

وتبين من خلال التحليل على مستوى الفقرات المتعلقة بهذا البعد بأن الفقرة رقم (1) حققت الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، ونصت هذه الفقرة على "قيام رجال الأمن العام في المحافظة على انضباط سلوك الأفراد في الحراكات الشعبية"،

حيث بلغ الوسط الحسابي لها 3.74 بانحراف معياري 1.06، وجاء في الترتيب الثاني وبدرجة مرتفعة الفقرة "توفير رجال الأمن الخدمات الضرورية للحراكيين" حيث بلغ الوسط الحسابي لها 3.60 بانحراف معياري 0.99، وفي الترتيب الثالث وبدرجة مرتفعة الفقرة "توفير التوعية الأمنية للأفراد في الحراكات الشعبية" حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 3.56 بانحراف معياري 1.16، وفي الترتيب الرابع وبدرجة مرتفعة الفقرة "خلق الشعور بالأمن والطمأنينة للأفراد المشاركين في الحراكات الشعبية" حيث بلغ الوسط الحسابي لها 3.56 بانحراف معياري 1.15، وفي الترتيب الخامس وبدرجة مرتفعة الفقرة "محافظة رجال الأمن على أمن ومصالح المواطنين من الاعتداء عليها من بعض الحراكيين" حيث بلغ الوسط الحسابي لها 3.53 بانحراف معياري 1.09، وفي الترتيب السادس وبدرجة مرتفعة الفقرة "خلق التعاون الودي بين رجل الأمن والمواطن" حيث بلغ الوسط الحسابي لها 3.51 بانحراف معياري 1.11، وفي الترتيب السابع وبدرجة متوسطة الفقرة "تحلي رجال الأمن بضبط النفس اتجاه الإساءات الموجه إليهم من بعض المشاركين في الحراكات الشعبية" حيث بلغ الوسط الحسابي لها 3.45 بانحراف معياري 1.02، وفي الترتيب الثامن وبدرجة متوسطة الفقرة "يقوم رجال الأمن بحل الخلافات بين الأطراف المشاركة في الحراك الشعبي بطريقة ودية" حيث بلغ الوسط الحسابي لها 3.37 بانحراف معياري 1.02، وفي الترتيب التاسع والأخير وبدرجة متوسطة الفقرة "الحرفية العالية لرجال الأمن في التعامل مع المخربين والمندسين في الحراكات الشعبية" حيث بلغ الوسط الحسابي لها 3.36 بانحراف معياري 1.04 .

8.4 اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** لتوفر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي كبعد من أبعاد الأمن الناعم، على مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف.

ولاختبار فرضية الدراسة الأولى، تم إجراء اختبار تحليل الانحدار الذي يوضح نتائجه الجدول (33).

جدول (33)

نموذج تحليل التباين لتوفر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي كبعد من أبعاد الأمن الناعم ، على مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى دلالة (F)
الانحدار	17.4	10	1.74	***7.98**	**0.00**
الفروق	74.84	343	0.218	-	-
المجموع	92.23	353	-	-	-
معامل الارتباط	0.781				
معامل التحديد (R^2)	0.609				
معامل التحديد (R^2) المعدل	0.589				

* **ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

تظهر نتائج تحليل الانحدار في الجدول (33) نموذج اختبار فرضية الدراسة الأولى، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (7.98) عند درجات حرية (10 ,343)، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدعونا إلى رفض الفرضية الصفرية بمستوى دلالة 5% أي أن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها تأثير معنوي على الانحدار، ويظهر من النتائج في الجدول (33) أن المتغيرات المستقلة فسرت (60.9 %) من التباين في تأثير العوامل المستقلة والمتمثلة في فقرات بُعد (توفر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي) على المتغير التابع (مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية على منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف)، ويظهر من الجدول انخفاض الفرق بين قيمة معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل وتؤكد هذه النتيجة على استقلالية المتغيرات المستقلة في تأثيرها على المتغير التابع كما هو مبين في جدول (33) .

ولمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير بصورة جزئية وتحديد معامل الارتباط الجزئي Partial Correlation بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بمستوى دلالة 5 %، تم استخراج قيم t وقيم معامل الارتباط الجزئي، والجدول (34) يوضح هذه النتائج.

جدول (34)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر توفر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي كبعد من أبعاد الأمن الناعم على مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف

المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	قيمة (T)	الدلالة الإحصائية	الارتباط الجزئي
ضبط الذات.	0.299	0.055	***5.44**	**0.00**	0.282
تحمل الجهد والتعب لفترات طويلة.	0.125	0.061	***2.04**	**0.04**	0.110
التعامل بسرعة وذكاء وحرفية عالية في المواقف الطارئة.	0.036	0.050	0.72	0.47	0.039
تقبل الآراء والأفكار والمقترحات.	0.013	0.048	0.28	0.78	0.015
ابتكار الأساليب المناسبة للسيطرة على الظروف الطارئة.	0.102	0.054	***2.89**	**0.00**	0.101
احتواء المشاكل الطارئة قبل تفاقمها.	0.141	0.051	***2.75**	**0.01**	0.147
الالتزام بالهدوء أثناء المواقف الحرجة.	0.034	0.061	0.56	0.58	0.030
الاستماع والرد على مطالب الحراكيين.	0.283	0.051	***5.54**	**0.00**	0.287
إقناع الحراكيين للتعاون معهم من اجل المحافظة على الأمن.	0.085	0.046	***1.99**	**0.04**	0.100
توصيل الأفكار للحراكيين من خلال تعابير الوجه وإيماءات الجسم.	-0.050	0.043	-1.15	0.25	-0.062

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (34) ومن متابعة قيم اختبار(T) أن المهارات المتعلقة بـ (ضبط الذات، تحمل الجهد والتعب لفترات طويلة، ابتكار الأساليب المناسبة للسيطرة على الظروف الطارئة، احتواء المشاكل الطارئة قبل تفاقمها، والاستماع والرد على مطالب الحراكيين، إقناع الحراكيين للتعاون معهم من اجل المحافظة على الأمن) لها تأثير معنوي في مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية على منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة لهذه المتغيرات (5.44، 2.04، 2.89، 2.75، 5.54، 1.99) على التوالي، وهي قيم داله إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ودرجات الحرية المماثلة لها، ويتبن من خلال النتائج أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائيا بين المتغيرات (ضبط الذات، تحمل الجهد والتعب لفترات طويلة،

ابتكار الأساليب المناسبة للسيطرة على الظروف الطارئة، احتواء المشاكل الطارئة قبل تفاقمها، والاستماع والرد على مطالب الحراكيين، إقناع الحـراكيين للتعـاون معهم من اجل المحافظة على الأمن) ومستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية على منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف، ومـن خـلال نتـائج الجداول (33) و(34) يتضح رفض الفرضية الصفرية الأولى التي تنص على: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتوفر المهـارات لـدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي، علـى مـستوى تـأثير الإجـراءات والسياسات الأمنية على منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلـة العنـف"، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مـستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتوفر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي، على مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية على منع تفاقم الحـراك الـشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف.

الفرضية الرئيسة الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عنـد مـستوى دلالـة ($\alpha \leq 0.05$) لمستوى أداء رجال الأمن العام للواجبات المناطه بهم خلال الحراك الشعبي كبعد من أبعاد الأمن الناعم على مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف.

ولاختبار فرضية الدراسة الثانية، تم إجراء اختبار تحليل الانحدار الذي يوضـح نتائجه الجدول (35).

جدول (35)

نموذج تحليل التباين للانحدار (Analysis of Variance) لمستوى أداء رجال الأمن العام للواجبات المناطه بهم خلال الحراك الشعبي كبعد من أبعاد الأمن الناعم على مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى دلالة (F)
الانحدار	0.313	9	2.82	**11.05***	**0.00**
الفروق	87.851	344	0.255	-	-
المجموع	88.164	353	-	-	-
معامل الارتباط	0.801				
معامل التحديد (R^2)	0.641				
معامل التحديد (R^2) المعدل	0.629				

* **ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

تظهر نتائج تحليل الانحدار في الجدول (35) نموذج اختبار فرضية الدراسة الثانية، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (11.05) عند درجات حرية (9 ,344)، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدعونا إلى رفض الفرضية الصفرية الثانية بمستوى دلالة 5% أي أن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها تأثير معنوي على الانحدار، ويظهر من النتائج في الجدول (35) أن المتغيرات المستقلة فسرت (64.1 %) من التباين في تأثير العوامل المستقلة والمتمثلة في فقرات بُعد (مستوى أداء رجال الأمن العام للواجبات المناطه بهم خلال الحراك الشعبي) على المتغير التابع (مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية على منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف)، ويظهر من الجدول انخفاض الفرق بين قيمة معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل وتؤكد هذه النتيجة على استقلالية المتغيرات المستقلة في تأثيرها على المتغير التابع كما هو مبين في جدول(35) .

ولمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بصورة جزئية وتحديد معامل الارتباط الجزئي Partial Correlation بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بمستوى دلالة 5 %، تم استخراج قيم t وقيم معامل الارتباط الجزئي، والجدول (36) يوضح هذه النتائج.

جدول (36)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر مستوى أداء رجال الأمن العام للواجبات المناطه بهم خلال الحراك الشعبي كبعد من أبعاد الأمن الناعم على مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف

المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	قيمة (T)	الدلالة الإحصائية	الارتباط الجزئي
يحافظ رجال الأمن على انضباط سلوك الأفـراد في الحراكات الشعبية.	0.383	0.059	**6.44***	**0.00**	0.328
توفير رجـال الأمـن الخـدمات الـضرورية للحراكيين.	0.172	0.064	**2.66***	**0.01**	0.187
توفير التوعية الأمنية للأفـراد فـي الحراكـات الشعبية.	0.152	0.061	**2.48***	**0.01**	0.197
تحلي رجال الأمن بضبط النفس اتجاه الإساءات الموجه إليهم من بعض المشاركين في الحراكات الشعبية.	0.067	0.055	**3.23***	**0.00**	0.266
خلق التعاون الودي بين رجل الأمن والمواطن.	0.042	0.062	0.68	0.50	0.036
يقوم رجال الأمن بحل الخلافات بين الأطـراف المشاركة في الحراك الشعبي بطريقة ودية.	0.021	0.075	**4.27***	**0.00**	0.215
محافظة رجال الأمـن علـى أمـن ومـصالح المواطنين من الاعتـداء عليهـا مـن بعـض الحراكيين.	0.099	0.061	**3.62***	**0.00**	0.287
الحرفية العالية لرجال الأمن في التعامـل مـع المخربين والمندسين في الحراكات الشعبية.	0.048	0.057	**3.84***	**0.00**	0.245
خلـق الـشعور بـالأمن والطمأنينـة للأفـراد المشاركين في الحراكات الشعبية.	-0.028	0.053	-0.53	0.60	-0.028

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (36) ومن متابعـة قـيم اختبـار (T) أن مستوى الأداء المتعلقة بـ (يحافظ رجال الأمن على انضباط سلوك الأفـراد فـي الحراكات الشعبية، توفير رجال الأمن الخدمات الـضرورية للحـراكيين، تـوفير التوعية الأمنية للأفراد في الحراكات الشعبية، تحلي رجال الأمن بـضبط الـنفس اتجاه الإساءات الموجه إليهم من بعض المشاركين في الحراكات الـشعبية، يقـوم رجال الأمن بحل الخلافات بين الأطراف المشاركة في الحراك الـشعبي بطريقـة ودية، محافظة رجال الأمن على أمن ومصالح المواطنين من الاعتداء عليهـا مـن بعض الحراكيين، الحرفية العالية لرجال الأمن في التعامل مع المخربين والمندسين

في الحراكات الشعبية) لها تأثير معنوي في مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية على منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة لهذه المتغيرات (6.44، 2.66 ، 2.48، 3.23، 4.27، 3.62، 3.84) على التوالي، وهي قيم داله إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ودرجات الحرية المماثلة لها، ويتبين من خلال النتائج أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائيا بين المتغيرات (يحافظ رجال الأمن على انضباط سلوك الأفراد في الحراكات الشعبية، توفير رجال الأمن الخدمات الضرورية للحراكيين، توفير التوعية الأمنية للأفراد في الحراكات الشعبية، تحلي رجال الأمن بضبط النفس اتجاه الإساءات الموجه إليهم من بعض المشاركين في الحراكات الشعبية، يقوم رجال الأمن بحل الخلافات بين الأطراف المشاركة في الحراك الشعبي بطريقة ودية، محافظة رجال الأمن على أمن ومصالح المواطنين من الاعتداء عليها من بعض الحراكيين، الحرفية العالية لرجال الأمن في التعامل مع المخربين والمندسين في الحراكات الشعبية) ومستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية على منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف، ومن خلال نتائج الجداول (35) و(36) يتضح رفض الفرضية الصفرية الثانية التي تنص على: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمستوى أداء رجال الأمن العام للواجبات المناطه بهم خلال الحراك الشعبي على مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف"، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمستوى أداء رجال الأمن العام للواجبات المناطه بهم خلال الحراك الشعبي على مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي كبعد من أبعاد الأمن الناعم ووصوله إلى مرحلة العنف والتي تعزى للاختلاف في خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية.

ولاختبار الفرضية الثالثة، تم إجراء اختبار تحليل التباين، وفيما يلـي عرضـا للنتائج:

جدول (37)

تحليل التباين لاختبار الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي كبعد من أبعاد الأمن الناعم ووصوله إلى مرحلة العنف والتي تعزى للاختلاف في خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الإقليم	78.98	2	39.49	**11.07***	**0.000**
المحافظة	166.4	8	20.81	**8.94***	**0.000**
النوع الاجتماعي	0.02	1	0.02	0.02	0.879
العمر	2.22	3	0.74	0.89	0.448
المستوى التعليمي	23.32	3	7.78	**9.32***	**0.000**
العمل	7.11	2	3.56	**4.26***	**0.015**
الحالة الاجتماعية	18.88	3	6.29	**7.54***	**0.000**
مكان الإقامة	51.49	3	17.17	**5.57***	**0.000**
الدخل الشهري	2.35	2	1.18	1.41	0.246
الخطأ	276.1	331	0.83		
الكلي	628.8	358			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).**

يتبين من خلال الجدول (37) ما يلي:

1. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحـو مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفـاقم الحـراك الـشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف والتي تعزى لاختلاف الإقليم الجغرافي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (11.07) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة مـن إقلـيم الوسـط. وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير مكان المحافظـة حيـث بلغـت قيمـة (F) المحسوبة (8.94) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة مـن المقيمـين فـي محافظـات (العاصمة، والبلقاء، اربد). وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير المستوى التعليمي

حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (9.32) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)،، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المستوى التعليمي (بكالوريوس). وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير العمل حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (4.26) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من العاملين في القطاع العام، وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (7.54) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)،وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المتزوجين، وأخيرا وجود فروق تعزى لمتغير مكان الإقامة حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (5.57) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)،وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من سكان المدن (ملحق د، 1).

2. أظهرت النتائج في الجدول (37) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف والتي تعزى لاختلاف المتغيرات (النوع الاجتماعي، العمر، الدخل الشهري للأسرة) وعليه فإن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف والتي تعزى لاختلاف المتغيرات المذكورة تعد متساوية.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى توفر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي كبعد من أبعاد الأمن الناعم والتي تعزى للاختلاف في خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية.

ولاختبار الفرضية الرابعة، تم إجراء اختبار تحليل التباين، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (38)

تحليل التباين لاختبار الفروق في متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى توفر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي كبعد من أبعاد الأمن الناعم والتي تعزى للاختلاف في خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الإقليم	75.3	2	37.67	**8.08***	**0.000**
المحافظة	178.7	8	22.35	**9.97***	**0.000**
النوع الاجتماعي	0.21	1	0.21	0.28	0.597
العمر	2.34	3	0.78	1.05	0.372
المستوى التعليمي	36.92	3	12.31	**6.50***	**0.000**
العمل	5.15	2	2.58	**3.45***	**0.033**
الحالة الاجتماعية	16.6	3	5.54	1.43	0.27
مكان الإقامة	57.3	3	19.12	**5.64***	**0.000**
الدخل الشهري	1.70	2	0.85	1.14	0.320
الخطأ	246.8	331	0.75		
الكلي	724.7	358			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).**

يتبين من خلال الجدول (38) ما يلي:

1. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى توفر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي والتي تعزى لاختلاف الإقليم الجغرافي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (8.08) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من إقليم الوسط. وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير مكان المحافظة حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (9.97) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المقيمين في محافظة (العاصمة). وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير المستوى التعليمي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (6.50) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)،، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المستوى التعليمي (بكالوريوس). وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير

العمل حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.45) وهي قيمة ذات دلالة إحـصائية عند مستوى دلالة ($\alpha\leq0.05$)،وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة مـن العاملين في القطاع العام، وأخيرا وجود فروق تعزى لمتغير مكان الإقامة حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (5.64) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مـستوى دلالة ($\alpha\leq0.05$)،وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من سكان المـدن ملحق (د، 2).

2. أظهرت النتائج في الجدول (38) عدم وجود فروق ذات دلالة إحـصائية بـين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف والتي تعـزى لاخـتلاف المتغيرات (النوع الاجتماعي، العمر، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري للأسرة) وعليه فإن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى توفر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي والتي تعزى لاختلاف المتغيـرات المذكورة تعد متساوية.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالـة إحـصائية عنـد مـستوى دلالـة ($\alpha\leq0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى أداء رجـال الأمن للواجبات المناطه بهم خلال الحراك الشعبي كبعد من أبعاد الأمن الناعم والتي تعزى للاختلاف في خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية.

ولاختبار الفرضية الخامسة، تم إجراء اختبار تحليل التباين، وفيما يلي عرضـا للنتائج:

جدول (39)

تحليل التباين لاختبار الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى أداء رجال الأمن للواجبات المناطه بهم خلال الحراك الشعبي كبعد من أبعاد الأمن الناعم والتي تعزى للاختلاف في خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الإقليم	106.1	2	53.05	***5.80**	**0.000**
المحافظة	216.7	8	27.10	***7.34**	**0.000**
النوع الاجتماعي	0.95	1	0.95	***3.96**	**0.011**
العمر	3.57	3	1.19	1.20	0.310
المستوى التعليمي	53.02	3	17.67	***8.83**	**0.000**
العمل	2.81	2	1.40	1.42	0.244
الحالة الاجتماعية	27.52	3	9.17	1.88	0.244
مكان الإقامة	46.32	3	15.44	***7.58**	**0.000**
الدخل الشهري	0.46	2	0.23	0.23	0.793
الخطأ	328.0	331	0.99		
الكلي	896.1	358			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).**

يتبين من خلال الجدول (39) ما يلي:

1. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى أداء رجال الأمن للواجبات المناطه بهم خلال الحراك الشعبي والتي تعزى لاختلاف الإقليم الجغرافي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (5.80) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من إقليم الوسط. وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير مكان المحافظة حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (7.34) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المقيمين في محافظة (العاصمة، الزرقاء، والبلقاء). وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير النوع الاجتماعي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.96) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الإناث، وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير

المستوى التعليمي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (8.83) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)،، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المستوى التعليمي (الدراسات العليا). وأخيرا وجود فروق تعزى لمتغير مكان الإقامة حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (7.58) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)،وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من سكان المدن (ملحق د، 3).

2. أظهرت النتائج في الجدول (39) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف والتي تعزى لاختلاف المتغيرات (العمر، العمل، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري) وعليه فإن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى أداء رجال الأمن للواجبات المناطه بهم خلال الحراك الشعبي والتي تعزى لاختلاف المتغيرات المذكورة تعد متساوية.

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي كبعد من أبعاد الأمن الناعم ووصوله إلى مرحلة العنف والتي تعزى للاختلاف في خصائص الانتماء والمشاركة.

ولاختبار الفرضية السادسة، تم إجراء اختبار تحليل التباين، وفيما يلي عرضا للنتائج

جدول (40)

تحليل التباين لاختبار الفروق في متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي كبعد من أبعاد الأمن الناعم ووصوله إلى مرحلة العنف والتي تعزى للاختلاف في خصائص الانتماء والمشاركة .

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
نوع الحراك	3.572	1	3.57	**5.73***	**0.000**
نوع الحزب	1.782	4	0.46	**4.62***	**0.000**
مدى الاشتراك في الحراكات الشعبية	2.385	2	1.19	**5.25***	**0.006**
عدد مرات الاعتقال	1.091	3	0.36	1.60	0.189
الشعور بالخوف خلال الاشتراك في الحراكات الشعبية	4.552	2	2.28	**6.02***	**0.000**
مدى التعرض للاعتداء بالضرب من قبل رجال الأمن العام	0.224	1	0.22	0.99	0.322
مدى التعرض للمسائلة القانونية	2.120	1	2.12	2.34	0.011
الاعتقاد بأن الاشتراك في الحراك حق مكفول في الدستور	0.387	1	0.39	1.71	0.192
مدى التعرض لمشاكل في العمل	6.866	1	6.87	**5.24***	**0.000**
مدى التعرض لمشاكل في الأسرة	1.402	1	1.40	**6.18***	**0.013**
مدى التعرض للاعتداء بالضرب من قبل البلطجية والشبيحة	1.979	1	1.98	**8.72***	**0.003**
التوقعات لمستقبل الحراك	1.550	4	0.38	2.28	0.080
الخطأ	75.608	335	0.23		
الكلي	591.793	355			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).**

يتبين من خلال الجدول (40) ما يلي:

1. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف والتي تعزى لاختلاف نوع الحراك حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (5.73) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المشاركين في الحراكات المطلبية. وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير نوع الحزب حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (4.62) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الأحزاب اليمينية

والمستقلين. وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير مدى الاشتراك في الحراكات الشعبية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (5.25) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذين يشاركون بشكل دائم في الحراكات الشعبية، وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير مدى الشعور بالخوف خلال الاشتراك في الحراكات الشعبية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (6.02) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)،وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذين يشعرون بالخوف بشكل متوسط وقليل، وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير مدى التعرض لمشاكل في العمل حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (5.24) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذين أجابوا "بلا"، ووجود فروق تعزى لمتغير مدى التعرض لمشاكل في الأسرة حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (6.18) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذين أجابوا "بلا". وأخيراً ووجود فروق تعزى لمتغير مدى التعرض للاعتداء بالضرب من قبل البلطجية والشبيحة حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (8.72) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذين أجابوا "بلا" (ملحق د، 4).

2. أظهرت النتائج في الجدول (40) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف والتي تعزى لاختلاف المتغيرات (عدد مرات الاعتقال، مدى التعرض للاعتداء بالضرب من قبل رجال الأمن العام، مدى التعرض للمسائلة القانونية، الاعتقاد بأن الاشتراك في الحراك حق مكفول في الدستور، التوقعات لمستقبل الحراك) وعليه فإن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف والتي تعزى لاختلاف المتغيرات المذكورة تعد متساوية.

الفرضية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى توفر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي كبعد من أبعاد الأمن الناعم والتي تعزى للاختلاف في خصائص الانتماء والمشاركة .

ولاختبار الفرضية السابعة، تم إجراء اختبار تحليل التباين، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (41)

تحليل التباين لاختبار الفروق في متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى توفر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي كبعد من أبعاد الأمن الناعم والتي تعزى للاختلاف في خصائص الانتماء والمشاركة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
نوع الحراك	1.315	1	1.32	**7.12***	**0.008**
نوع الحزب	2.770	4	0.569	**5.00***	**0.002**
مدى الاشتراك في الحراكات الشعبية	2.353	2	1.18	**6.37***	**0.002**
عدد مرات الاعتقال	1.200	3	0.40	2.17	0.092
الشعور بالخوف خلال الاشتراك في الحراكات الشعبية	5.863	2	2.93	**15.88***	**0.000**
مدى التعرض للاعتداء بالضرب من قبل رجال الأمن العام	0.036	1	0.04	0.20	0.659
مدى التعرض للمسائلة القانونية	0.651	1	0.65	3.53	0.061
الاعتقاد بأن الاشتراك في الحراك حق مكفول في الدستور	0.801	1	0.80	**4.34***	**0.038**
مدى التعرض لمشاكل في العمل	6.339	1	6.34	**4.33***	**0.000**
مدى التعرض لمشاكل في الأسرة	2.037	1	2.04	**11.03***	**0.001**
مدى التعرض للاعتداء بالضرب من قبل البلطجية والشبيحة	2.087	1	2.09	**11.30***	**0.001**
التوقعات لمستقبل الحراك	2.894	4	0.74	**5.23***	**0.002**
الخطأ	61.492	335	0.19		
الكلي	598.470	355			

- **ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).**

يتبين من خلال الجدول (41) ما يلي:

1. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينـة الدراسـة نحو مستوى توفر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي والتي تعزى لاختلاف نوع الحراك حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (7.12) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقـد كانـت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المشاركين في الحراكات المطلبيـة. وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير نوع الحـزب حيـث بلغـت قيمـة (F) المحسوبة (5.00) وهي قيمة ذات دلالة إحـصائية عنـد مـستوى دلالـة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من فئة المستقلين. وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير مدى الاشتراك في الحراكات الشعبية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (6.37) وهي قيمة ذات دلالـة إحـصائية عنـد مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة مـن الذين يشاركون بشكل دائم في الحراكات الشعبية، وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير مدى الشعور بالخوف خلال الاشتراك في الحراكات الـشعبية حيـث بلغت قيمة (F) المحسوبة (15.88) وهي قيمة ذات دلالـة إحـصائية عنـد مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)،وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة مـن الذين يشعرون بالخوف بشكل قليل، وكذلك وجود فـروق تعـزى لمتغيـر الاعتقاد بأن الاشتراك في الحراك حق مكفول في الدستور حيث بلغت قيمـة (F) المحسوبة (4.34) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مـستوى دلالـة ($\alpha \leq 0.05$)،وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الـذين أجـابوا "بنعم" ، ووجود فروق تعزى لمتغير مدى التعرض لمشاكل في العمل حيـث بلغت قيمة (F) المحسوبة (4.33) وهي قيمة ذات دلالـة إحـصائية عنـد مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)،وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة مـن الذين أجابوا "بلا". ووجود فروق تعزى لمتغير مدى التعرض لمشاكل فـي الأسرة حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (11.30) وهـي قيمـة ذات دلالـة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذين أجابوا "بلا". ووجود فروق تعزى لمتغير مدى التعـرض للاعتداء بالضرب من قبل البلطجية والشبيحة حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة

(11.30) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذين أجابوا "بـلا". ووجـود فروق تعزى لمتغير التوقعات لمستقبل الحـراك حيـث بلغـت قيمـة (F) المحسوبة (5.23) وهي قيمة ذات دلالة إحـصائية عنـد مـستوى دلالـة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذين أجـابوا "باستيعابه من قبل الدولة" (ملحق د، 5).

2. أظهرت النتائج في الجدول (41) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنـف والتـي تعـزى لاختلاف المتغيرات (عدد مرات الاعتقال، مدى التعرض للاعتداء بالضرب من قبل رجال الأمن العام، مدى التعرض للمسائلة القانونية) وعليـه فـإن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى توفر المهارات لدى رجـال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي والتي تعزى لاخـتلاف المتغيـرات المذكورة تعد متساوية.

الفرضية الثامنة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحـو مـستوى أداء رجـال الأمـن للواجبات المناطه بهم خلال الحراك الشعبي كبعد من أبعاد الأمن الناعم والتي تعزى للاختلاف في خصائص الانتماء والمشاركة.

ولاختبار الفرضية الثامنة، تم إجراء اختبار تحليل التباين، وفيما يلـي عرضـا للنتائج

جدول (42)

تحليل التباين لاختبار الفروق في متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى أداء رجال الأمن للواجبات المناطه بهم خلال الحراك الشعبي كبعد من أبعاد الأمن الناعم والتي تعزى للاختلاف في خصائص الانتماء والمشاركة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
نوع الحراك	2.500	1	2.50	**14.50***	**0.000**
نوع الحزب	1.681	4	0.56	**3.25***	**0.022**
مدى الاشتراك في الحراكات الشعبية	1.086	2	0.54	**3.15***	**0.044**
عدد مرات الاعتقال	0.081	3	0.03	0.16	0.926
الشعور بالخوف خلال الاشتراك في الحراكات الشعبية	4.375	2	2.19	**12.68***	**0.000**
مدى التعرض للاعتداء بالضرب من قبل رجال الأمن العام	1.066	1	1.07	**6.18***	**0.013**
مدى التعرض للمسائلة القانونية	0.066	1	0.07	0.39	0.535
الاعتقاد بأن الاشتراك في الحراك حق مكفول في الدستور	0.512	1	0.51	2.97	0.086
مدى التعرض لمشاكل في العمل	0.469	1	0.47	2.72	0.100
مدى التعرض لمشاكل في الأسرة	0.119	1	0.12	0.69	0.406
مدى التعرض للاعتداء بالضرب من قبل البلطجية والشبيحة	0.042	1	0.04	0.24	0.623
التوقعات لمستقبل الحراك	1.905	4	0.64	**3.68***	**0.012**
الخطأ	57.422	335	0.17		
الكلي	772.377	355			

- **ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \le 0.05$).**

يتبين من خلال الجدول (42) ما يلي:

1. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى أداء رجال الأمن للواجبات المناطه بهم خلال الحراك الشعبي والتي تعزى لاختلاف نوع الحراك حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (14.50) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المشاركين في الحراكات المطلبية. وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير نوع الحزب حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.25) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من فئة المستقلين. وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير مدى الاشتراك في الحراكات الشعبية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.15) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذين يشاركون بشكل دائم في الحراكات الشعبية، وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير مدى الشعور بالخوف خلال الاشتراك في الحراكات الشعبية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (12.68) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذين يشعرون بالخوف بشكل قليل، ووجود فروق تعزى لمتغير التوقعات لمستقبل الحراك حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.68) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذين أجابوا "باستيعابه من قبل الدولة" (ملحق د، 6).
2. أظهرت النتائج في الجدول (42) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف والتي تعزى لاختلاف المتغيرات (عدد مرات الاعتقال، مدى التعرض للمسائلة القانونية، الاعتقاد بأن الاشتراك في الحراك حق مكفول في الدستور، مدى التعرض لمشاكل في العمل، مدى التعرض لمشاكل في الأسرة، مدى التعرض للاعتداء بالضرب من قبل البلطجية والشبيحة) وعليه فإن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى أداء رجال الأمن للواجبات المناطه بهم

خلال الحراك الشعبي والتي تعزى لاختلاف المتغيرات المـذكورة تعـد متساوية.

9.4 مناقشة النتائج:

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الأمن الناعم واختزال عنف الحراك الشعبي في المجتمع الأردني، ولتحقيق ذلك تم أجراء دراسة ميدانية على عينة مـن ناشطي الحراك الشعبي في المجتمع الأردني، حيث تم قياس مفهوم الأمن الناعم من خلال ثلاث محاور رئيسية تمثلت في (تـأثير الـسياسات والإجـراءات الأمنيـة، ومستوى المهارات لرجال الأمن العام، ومستوى الأداء لرجال الأمن العام للواجبات المناطة بهم) في تعاملهم مع الحراكات الشعبية ووصولها لمرحلة العنف الذي سيهدد الاستقرار في المجتمع بأكمله .

وقد جاءت نتائج الدراسة بدرجة ايجابية من حيث الجهود التي بذلتها المؤسـسة الأمنية للحفاظ على الأمن في المجتمع الأردني على عكس العنـف الواقـع علـى الحراكيين في الدول المجاورة، حيث كان لتعامل أجهزتهـا الأمنيـة مـع أفـراد الحراكات الشعبية أثارا سلبية لتفاقم العنف والإطاحة بالأنظمة الحاكمـة فـي تلـك الدول، ومن هنا فان السياسات والإجراءات الأمنية التي اتبعتها المؤسـسة الأمنيـة الأردنية كان لها دورا ايجابياً في التعامل مع المشاركين في الحراكات الشعبية مـن خلال تقديم الخدمات والتوعية الأمنية لهم وحثهم على التظاهر بشكل سلمي فـالتزم أعضاء الحراك الشعبي بذلك وقابلها رجال الأمن بنفس الأسلوب.

ومن خلال النتائج تبين ما يلي:

أولا: مناقشة النتائج المتعلقة بالخصائص العامة للمشاركين في الحراك الشعبي.

1. أظهرت نتائج الدراسة فيما يتعلق بالخصائص العامة للمشاركين فـي الحـراك الشعبي أن نسبة الذكور المشاركين في الحراك الشعبي من أفراد عينة الدراسـة شكلت نسبه اكبر من نسبة الإناث، وهي نسب تعكس واقع التركيبـة النوعيـة للحراك الشعبي في المجتمع الأردني، وهذا يتفق مع دراسة كل مـن (حـسن، 2012)، و(البداينة، 2014) والتي أشارت إلى أن نسبة الذكور المشاركين فـي الحراكات الشعبية والحراكات المطلبية هي أعلى من نسبة الإناث، كما وأظهرت النتائج بان النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة كانوا من العاملين في القطـاع

الخاص ومن الأعمار (31-40) ومن حملة درجة البكالوريوس ،وهذا يعد مؤشرا على أن فئة الشباب هم القائمين على الحراك كونهم من أكثر الفئات وعيا في المجتمع ولديهم المقدرة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي التي يتم من خلالها التنسيق لهذه الحراكات الشعبية، وتتفق الدراسة مع ما جاء به (مطر وآخرون، 2011) والذي أشار إلى فعالية فئة الشباب في الحراكات الشعبية وأنهم من أكثر المشاركين في هذه الحراك من خلال استخدامهم لوسائل الاجتماعي (الفيس بوك، والتويتر، والهواتف النقالة، والانترنت).

2. كما وأظهرت نتائج الدراسة أن النسبة الغالبة من أفراد عينة الدراسة المشاركين في الحراكات الشعبية هم من سكان القرى، مقابل نسبة اقل من سكان المدن ومن فئة أرباب الأسر التي تتراوح أسرهم من (4-6) أفراد مقارنة بمستوى دخلهم الذي يتراوح بين (300-500) دينار، ويشير ذلك إلى أن الفئة الأكثر حرمانا من أبناء القرى والتي لا تحظى بتوزيع عادل في عوائد التنمية، إضافة إلى ضعف فرصهم في الحصول على الخدمات على جميع المستويات مقارنة مع أبناء المدن، وتتفق هذه الدراسة مع ما أشار أليه (أرسطو، 1979) في أن الظلم وعدم المساواة هي سبب التمرد والعصيان في المجتمع، وأيضا مع دراسة (العساسفة، 2011) في أشارته لتطور الوعي الجمعي للأفراد أي معرفتهم أنهم يتعرضون للظلم مع عدم وجود مبرر للظلم الواقع عليهم، وكذلك نتيجة الحرمان الذي يتعرضون له ويتفق ذلك مع أشار إليه (غير، 2004) أن الأفراد يسعون إلى تحقيق الكثير من الأشياء مثل المساواة، والأمن، والمكانة، والقوة، والثروة، وعندما لا يستطيعون تحقيق ذلك يتولد لديهم شعور من عدم الرضا والغضب ويبداؤن بالتجمع والحراك ضد الوضع القائم.

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بخصائص أفراد عينة الدراسة وفقا لطبيعة الانتماء ونوع المشاركة في الحراك الشعبي.

أظهرت النتائج المتعلقة بخصائص أفراد عينة الدراسة وفقا لطبيعة الانتماء ونوع المشاركة في الحراك الشعبي، أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة هم من المشاركين في الحراكات المطلبية وذلك نظرا للظروف المعيشية الصعبة التي يعاني منها أفراد المجتمع الأردني مما أدى بهم إلى تنظيم المسيرات والمطالبة

بالإصلاح ومكافحة الفساد وتحسين الظروف المعيشية، وكـذلك أظهـرت النتـائج المتعلقة بخصائص أفراد عينة الدراسة أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة هم من المنتمين للجهات الإسلامية إلى كون هذه الفئة تتعرض تطالب وبشكل مـستمر في المشاركة في صنع القرارات على مختلف المستويات، وكذلك أظهرت النتـائج المتعلقة بخصائص أفراد عينة الدراسة أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة هم من المشاركين بشكل دائم في الحراكات الشعبية مقابل نسبة اقل من المشاركين في الحراكات الحزبية، وتتفق هذه الدراسة مع دراسة (أبو حيدر، 2012) والتي أشـار فيها إلى أن ضعف انتماء الشباب إلى جهات ومؤسسات حزبية أدى إلـى تحفيـز الشباب للخروج بحراكات سياسية اجتماعية اقتصادية على الساحة الأردنية، وتتفق الدراسة الحالية أيضا مع دراسة (Curtis, 2012) والتي أشار فيها إلى أن الحراكات الشعبية هي اعتصام واحتجاجات مطالبة بالإصلاح فقط وليس بتغيير نظام الحكـم فهي حراكات مطلبيه، وتتفق الدراسة أيضا مع دراسة (المرصد العمالي الأردنـي، 2013) والتي جاء فيها أن الاحتجاجات التـي شـهدتها الـساحة الأردنيـة هـي احتجاجات مطلبيه خلال الأعوام 2011، 2012، 2013 حيث كانت تطالب بالعديد من المطالب ذات الصبغة الاقتصادية، كما وتتفق الدراسة مع ما جاء به كـل مـن (زالد ومكارثي، 1979) في أن هذه الحراكات تنظم نفسها لتحقيق مطالب خاصة أو للدفاع عن قضايا يؤمنون بها حيث أن الحراكات الشعبية كانت مطلبيه نتيجة معاناة المواطنين من الظروف الصعبة- كالفقر، والبطالة، ومكافحة الفساد في مؤسـسات الدولة-.

1. وأظهرت نتائج الدراسة أيضا أن النسبة الأكبر من أفراد عينـة الدراسـة يشعرون بدرجة متوسطة بالخوف خلال اشتراكهم بالحراك، وأنه لـم يـتم الاعتداء عليهم من قبل البلطجية والشبيحة خلال اشـتراكهم بـالحراك ولا يعتقدون بأن البلطجية والشبيحة الذين يقومون بالاعتداء على المشاركين في الحراكات الشعبية يتبعون للأجهزة الأمنية وذلك لعدم وجود ما يثبـت لـدى المشاركين في الحراك أن الذين يقومون بالاعتداء ينبعـون إلـى الأجهـزة الأمنية، وفيما يتعلق بالاعتداء على الحراكيين من قبل مرتبات الأمن العـام حيث أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة أفادت بأنه لم يـتم الاعتـداء

عليهم من قبل رجال الأمن العام خلال اشتراكهم بالحراكات الشعبية، ويـدل ذلك على الأسلوب الحضاري والسلمي الذي تعاملت فيه الأجهزة الأمنية مع المشاركين في الحراكات الشعبية، وتتفق نتائج الدراسة مع ما جـاءت بـه دراسة (حسن، 2012) والتي أشار فيها إلى أن الاستجابة الشرطية كانـت من خلال استخدام مديرية الأمن العام سياسة الأمن الناعم مع الحراك الشعبي بعيدا عن استخدام القوة ضد الحراكيين، كما وتتعارض نتائج الدراسـة مـع دراسة (بني سلامة، 2013) والتي أشار فيها إلى أن تراجع الحراك الشعبي الأردني كان نتيجة تعامل رجال الأمن بشكل عنيف مع الحراكيين.

2. كما وأظهرت نتائج الدراسة أيضا أن النسبة الغالبة من أفراد عينة الدراسة لم يتم اعتقالهم ولم يتعرضوا للمسائلة القانونية بسبب اشتراكهم فـي الحـراك الشعبي وان النسبة الأكبر منهم يعتقدون بان اشتراكهم حـق مكفـول فـي الدستور ولم يتعرضوا للمشاكل على مـستوى الأسـرة أو العمـل بـسبب مشاركتهم في الحراكات الشعبية وذلك كون حراكاتهم كانـت ذات طبيعـة سلمية وتستجيب لتوجيهات رجال الأمن من حيث الالتـزام فـي الأمـاكن المخصصة للحراكين لتنظيم مسيراتهم واحتجاجاتهم لعـدم الأضـرار فـي مصالح الغير فكانت سمة التعاون مع رجال الأمن هي السمة الغالبـة علـى الحراكيين، وتم مقابلة ذلك من قبل رجال الأمن بالتعـاون أيـضا وتقـديم الخدمات لهم (العصائر والمياه) وذلك كما جاء في دراسة (البداينة، 2014) والتي أشار فيها إلى وجود علاقة طردية بين ادوار رجال الأمن وتعـاملهم مع الحراكيين وقناعة كل طرف منهم بحقوق وواجبات الطرف الأخر.

3. أظهرت النتائج المتعلقة بمستقبل الحراك الشعبي الأردني، أن نسبة أفرد عينة الدراسة الذين يتوقعون أن الحراك الشعبي سوف يتم استيعابه من قبل الدولة كانت هي النسبة الأكبر، بينما الذين يتوقعون له الاستمرار كما هـو قـائم، والذين يتوقعون له الانتهاء، والذين يتوقعون له التحول للعنف فكانوا بنـسب اقل، وبناءا عليه فالدراسة الحالية لا تتفق مع الدراسة التي جاء بها (2012، Gelvin) والتي تحدث فيها عن الحراكات الشعبية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا وأشار إلى إمكانية ظهور هذه الاحتجاجات والثـورات

في العديد من الدول الضعيفة وذكر من بينها الأردن، "فنلاحظ مـن خـلال نتائج الدراسة أن الحراكات الشعبية الأردنية قد تم استيعابها من قبل الدولـة وتراجعت بشكل ملحوظ"، وتتفق الدراسة الحالية مع ما جـاء فـي تقريـر (المرصد العمالي الأردني، 2013) بان أعداد الحراكـات خـلال التـسعة الأشهر الأولى كانت (743) حراكا مقارنة مع أعداد الحراكات في الأعـوام 2011، 2012، كما وتتعارض الدراسة الحالية مع دراسة (بنـي سـلامه، 2013) والتي أشار فيها إلى استمرارية الحـراك الـشعبي الأردنـي فـي المستقبل بدرجة عالية بغض النظر عن الضغوط الخارجية والداخلية لإنهائه، وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة (Voget, 2011) حيث أشار فيهـا إلـى أن الأحداث في الأردن أخذت اتجاه مختلف من خلال مواجهة السلطة والحكومة للحراكات التي ظهرت فيها، حيث أشار بعض المحللين انه ولحنكه النظـام الحاكم في الأردن والقيادة المرتكزة على تطوير وتحديث الأردن ومواكبتـه لمجريات العصر فان الأردن قادر على تجنب ثورته الشعبية، فالأردن واجه عاصفة الربيع العربي على نحو مختلف عن الدول الأخرى وذلك من خلال تلبية العديد من مطالب الحراكيين ويتفق ذلك مـع دراسـة (Bellin, 2012) والتي أشار فيها إلى فعالية التعبئة غير العنيفة حيث أن عدم استخدام العنف اثبت فعالية اكبر من الحالات التي مارست العنف والقمع والاضطهاد .

ثالثاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالأسباب الدافعة للاشتراك بالحراكات الشعبي.

أما فيما يتعلق بالأسباب الدافعة للاشتراك بالحراكات الـشعبية، فقـد أظهـرت النتائج أن من أهم أسباب الاشتراك في الحراك الشعبي والتي جاءت بالترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية تتمثل في "الخصخصة ونهب مقدرات الـوطن" وبنـسبه عالية، وتتفق هذه الدراسة مع دراسة (بني سلامه، 2013) من حيـث أن الـدوافع الاقتصادية هي السبب الرئيسي لنشأة الحراك الشعبي الأردني، وجـاءت الأسـباب الأخرى مرتبة من حيث الأهمية (بطء مسيرة الإصلاح السياسي، ومحاربه الفـساد المالي والإداري، والمطالبة في محاسبة القيادات العليا، والخـوف علـى مـستقبل الأردن، وغياب العدالة الاجتماعية في المجتمع، والارتفاع المستمر لأسعار المـواد التموينية والمحروقات) وتتفق هذه الدراسة مع دراسة (مركز عدالة لدراسات حقوق

الإنسان، 2012)، ودراسة (Curtis, 2012) والتي أشارت إلى أن المحرك الرئيسي للحراك الشعبي في الأردن هو الفقر والبطالة ومحاربة الفساد، كما وتتعارض الدراسة الحالية مع دراسة (المعهد الألماني لدراسة المنطقة والعالم، 2012) من أن مطالب المحتجين في الدول التي يجري فيها الحراكات هي للقضاء على الأنظمة المستبدة القامعة لشعبها وتأسيس دول لها كيانها واحترامها، فكانت مطالب الحراك الشعبي الأردني لتحسين الظروف المعيشية ومحاربة الفساد واسترجاع أموال الدولة المنهوبه من قبل فئة قليلة من المتنفذين، وتتعارض الدراسة مع ما أشار إليه (الدسوقي، 2012) في إن الهدف الرئيسي للحراكات الشعبية العربية كان إسقاط الأنظمة الاستبدادية وبأساليب مختلفة بغض النظر عن الشعارات التي حملتها، حيث كان الهدف الرئيسي للحراك الشعبي الأردني هو الدوافع الاقتصادية التي كانت تطالب بها ولم تنادي بإسقاط النظام الحاكم .

رابعاً: مناقشة النتائج المتعلقة في تعامل رجال الأمن العام مع قادة المسيرات الشعبية وحاملي اليافطات والإعلانات والصور والمتحدثين الرئيسين على المنصات وأجهزة تكبير الصوت ومع فئة الشباب المراهقين والقطاع النسائي.

أظهرت النتائج حول تقييم أفراد عينة الدراسة لأداء رجال الأمن العام في تعاملهم مع(قادة المسيرات الشعبية وحاملي اليافطات والإعلانات والصور والمتحدثين الرئيسين على المنصات وأجهزة تكبير الصوت ومع فئة الشباب المراهقين ومع فئة القطاع النسائي) بأنها كانت عادية بشكل عام، مقابل نسبة قليلة للذين يرون أن معاملة رجال الأمن العام كانت "عنيفة" مع هذه الفئات، ويشير ذلك إلى أن رجال الأمن كان تعاملهم مع القائمين على الحراك ايجابياً وبعيدا عن استخدام القوة على الرغم من وجود بعض الأشخاص الذين حاولوا استدراج رجال الأمن لاستخدام القوة ضدهم، من اجل كسب التأييد على المستوى المحلي والعالمي بان رجال الأمن تعاملوا بشكل عنيف لإنهاء الحراك، وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة (الطراونة، 2008) والتي أشار فيها إلى أن المواطنين يتلقون معاملة حسنه من قبل رجل الأمن، وأنهم يقدرون أعمال الشرطة والجهد والتعب الذي يبذلونه وهذا ما يعزز العلاقة ما بين المواطن ورجل الأمن ويساعده في تنفيذ أعماله وواجباته الشرطية، وتتفق الدراسة الحالية أيضا مع دراسة (العيسى، 1998) والتي

أشار فيها إلى أن تنمية العلاقة بين المواطن ورجل الأمن هي مسؤولية مشتركة لجميع أفراد المجتمع وان الوظيفة الشرطية من وجهة نظر المواطنين لا تتعارض مع حقوقهم وواجباتهم، وان الديمقراطية ساهمت في خلق العديد من الاتجاهات الايجابية على مستوى العلاقة بين المواطن ورجل الأمن، وتتعارض الدراسة الحالية مع ما أشار إليه (العمرات، 2002) في أن المواطن يتولد لديه الرغبة في مقاومة رجال الأمن نتيجة العلاقة السلبية التي تسود بين الطرفين وتعبر عن اتجاهات الكراهية والعداء التي يكنها أفراد المجتمع إلى القائمين على الأعمال الشرطية، أما الذين يرون أن معاملة رجال الأمن العام كانت "عنيفة" مع بعض الفئات حيث نجد أن بعض الحراكات لم تخلو من الأفراد الذين كانوا يقومون بالاعتداء على الممتلكات الخاصة والعامة بهدف أثارة رجال الأمن لاستخدام القوة ضد الحراكيين وبالتالي فهم يريدون تحقيق أهدافهم بوسائل غير مشروعه وهذا يتفق مع ما أشار إلية ميرتون، في حديثة عن أنماط التكيف ومنهم فئة المخترعون والثائرون الذين يسعون إلى تحقيق أهدافهم بوسائل غير مشروعة ويحاولون تغيير الأنظمة السياسية في بلادهم بالقوة والعنف والابتزاز.

خامساً: مناقشة النتائج المتعلقة بمستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية (كبعد من أبعاد الأمن الناعم) على منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف.

أظهرت النتائج أن مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية (كبعد من أبعاد الأمن الناعم) على منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف جاءت بدرجة مرتفعة حيث بلغ الوسط الحسابي العام على فقرات هذا البعد (3.51)، مما يشير إلى فاعلية الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله لمرحلة العنف، وتعد هذه النتيجة مؤشراً على استخدام رجال الأمن وسائل وأدوات سلمية وحضارية مع الحراك الشعبي، وكفاءة رجال الأمن في حماية الحراكيين خلال مسيراتهم، وإتباع رجال الأمن الموضوعية في التعامل مع الحراك الشعبي، والتزام رجال الأمن بالتعليمات الرسمية الصادرة، وخلق رجال الأمن رأي مجتمعي مساند لرجل الأمن في الحراكات الشعبية، وبالتالي فان الدراسة الحالية تتعارض مع دراسة (Gelvin, 2012)، عن القوى الدافعة التي أدت إلى الإطاحة

بالأنظمة الحاكمة وهي تتمثل في الرد العنيف من قبل الحكومات بالإضـافة إلـى السياسات الأمنية التي تعاملت بالعنف مع حركات الاحتجاجات الـسلمية المطالبـة بالإصلاح، وذلك لكون الدولة الأردنية تعاملت واحتوت هـذه الحراكـات بـشكل سلمي، كما وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة (البداينة، 2014) من حيـث أن ادوار رجال الأمن في التعامل مع الحراكات المطلبية كانت ايجابية مع ضرورة التواجـد الأمني في الحراكات لمنع تفاقم الأوضاع ووصولها لمرحلة العنف مع المـشاركين في الحراكات الشعبية، وتتفق الدراسة الحالية أيضا مع حديث (سملسر، 1962) عن الشروط للسلوك الجمعي بحيث أذا استطاع الجهاز الأمني السيطرة علـى انفعـال الأفراد وغضبهم فان ذلك الجهاز يكون قد قلل من احتمـالات الـسلوك الجمعـي والتأثيرات الناتجة عنه وهنا نجد أن رجال الأمن استطاعوا التقليل من احتمـالات السلوك الجمعي والسيطرة على الحراكيين من خلال أقناعهم بالتظاهر السلمي وعدم اللجوء إلى العنف في حراكاتهم، كما وتتفق نتائج الدراسة مع الدراسة التي أجراءها (مرصد الإعلام الأردني، 2012)، بان الحراك الشعبي الأردني تعرض للاحتـواء الناعم .

سادساً: مناقشة النتائج المتعلقة بمستوى توفر المهارات لدى رجال الأمـن فـي التعامل مع الحراك الشعبي (كبعد من أبعاد الأمن الناعم).

أظهرت النتائج أن مستوى توفر المهارات لدى رجال الأمن في التعامـل مـع الحراك الشعبي (كبعد من أبعاد الأمن الناعم) جاءت بدرجة متوسطة، حيـث بلـغ المتوسط الحسابي العام 3.29، وتعد هذه النتيجة مؤشرا على المهارات التي يتحلى بها رجل الأمن العام خلال تعاملهم مع الأفراد المشاركين في الحراكـات الـشعبية والتي ساهمت بشكل رئيسي في تنمية العلاقة بين رجل الأمن والمواطن ممـا أدى إلى تفاعل وتعاون المواطن مع رجل الأمن من اجل المحافظة على الأمن والتظاهر بشكل سلمي وحضاري بعيدا عن العنف والإضرار في المصالح العامة ومـصالح المواطنين، وكانت هذه المهارات المتوفرة لدى رجال الأمن متمثلة فـي مهـارات (ضبط الذات، وتحمل الجهد والتعب لفترات طويلة، والالتزام بالهدوء أثناء المواقف الحرجة، والتعامل بسرعة وذكاء وحرفية عالية في المواقف الطارئة) وبالتالي فـأن هذه المهارات لها تأثير معنوي في مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية على

منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف، وأن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائيا بين هذه المتغيرات ومستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية على منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة (الطناني، 2010) من أن المهارات الإنسانية والذاتية التي يتمتع بها رجال الأمن (ضبط الذات، والاستماع، والتحدث، والإقناع، والسمات الجسمية، والقدرات العقلية) متوفرة لدى رجال الشرطة كما أن أساليب تنميتها متوفرة أيضا، وبالتالي فان هذه المهارات لدى رجال الأمن جعلت من استخدام القوة ضد الحراكيين أمرا مستبعدا والسماح لأفراد الحراكات الشعبية بالتعبير عن أرائهم ومطالبهم بشكل سلمي على الرغم من وجود بعض المندسين الذين حاولوا استدراج رجال الأمن لاستخدام القوة ضدهم، كما وتتعارض نتائج هذه الدراسة مع دراسة (الحوراني، 2012) والتي أشار فيها إلى أن استخدام القوة يتولد عنه ثورة كحالة انفعالية، حيث نلاحظ أن استجابة رجال الأمن لما كان يحدث في بعض الحراكات من اعتداء على الممتلكات العامة والخاصة حيث تعامل رجال الأمن بحرفية عالية وضبطاً للنفس وكان لها دورا في احتواء عنف هذه الحراكات، وكذلك عدم استخدام الإكراه أو القوة المادية للسيطرة على سلوك الأفراد في الحراكات الشعبية كما حصل في الدول المجاورة، كما أشار إلى ذلك "أوستن ترك" في حديثة عن العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم .

سابعاً: مناقشة النتائج المتعلقة بمستوى أداء رجال الأمن للواجبات المناطه بهم خلال الحراك الشعبي (كبعد من أبعاد الأمن الناعم)

أظهرت النتائج أن مستوى أداء رجال الأمن للواجبات المناطه بهم خلال الحراك الشعبي (كبعد من أبعاد الأمن الناعم) جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام 3.52، مما يشير إلى ارتفاع مستوى أداء رجال الأمن العام خلال الحراك الشعبي في القيام بالواجبات المناطة بهم، حيث كان الأداء مرتفع نحو: قيام رجال الأمن العام بالمحافظة على انضباط سلوك الأفراد في الحراكات الشعبية، وتوفير رجال الأمن الخدمات الضرورية للحراكيين، وتوفير التوعية الأمنية للأفراد في الحراكات الشعبية، وخلق الشعور بالأمن والطمأنينة للأفراد المشاركين في الحراكات الشعبية، ومحافظة رجال الأمن على أمن ومصالح

المواطنين من الاعتداء عليها من بعض الحراكيين، وخلق التعاون الودي بين رجل الأمن والمواطن، وتحلي رجال الأمن بضبط النفس اتجاه الإساءات الموجه إليهم من بعض المشاركين في الحراكات الشعبية، والحرفية العالية لرجال الأمن في التعامل مع المخربين والمندسين في الحراكات الشعبية، وبناء علية فان ذلك سيوثر ايجابيا على منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف، وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة (الطراونة، 2008)، ودراسة (البداينة، 2014) والتي أشار فيها إلى أن هنالك اتجاها ايجابيا نحو رجل الأمن من قبل المواطن والمتعلقة بأخلاقيات رجل الأمن العام أثناء قيامة بواجبه، وللدور الذي يقوم به رجل الأمن من خلال ادائة لواجبة للحفاظ على الأمن بعيدا عن استخدام القوة ، وتتفق نتائج الدراسة مع ما أشار إليه تتل(رولاند، 2013) في نظرية توازن الضبط بان الأفراد يلجأون إلى العنف والجريمة عندما تكون هنالك زيادة في نسبة الضبط الممارس عليهم، حيث كان لتعامل رجال الأمن بشكل سلمي وتقديم الخدمات الضرورية للحراكيين دورا في التزام الحراكيين بالتظاهر السلمي.

ثامناً: أظهرت النتائج أن المهارات التي يمتلكها رجال الأمن العام ومستوى الأداء لرجال الأمن في الواجبات المناطه بهم في تعاملهم مع الحراكيين في الحراكات الشعبية لها تأثير معنوي على منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف وان هنالك علاقة طردية بين المهارات التي يمتلكها رجال الأمن العام ومستوى الأداء على منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف، ويفسر الباحث هذه النتيجة إلى فعالية هذه المهارات ومستوى الأداء واستغلالها بشكل فعال من قبل رجال الأمن في تعاملهم مع الحراكيين مثل ضبط الذات، وتحمل الجهد والتعب لفترات طويلة، وابتكار الأساليب المناسبة للسيطرة على الظروف الطارئة، واحتواء المشاكل الطارئة قبل تفاقمها، والاستماع والرد على مطالب الحراكيين، وإقناع الحراكيين للتعاون معهم من اجل المحافظة على الأمن، وقيام رجال الأمن العام بالمحافظة على انضباط سلوك الأفراد في الحراكات الشعبية، وتوفير رجال الأمن الخدمات الضرورية للحراكيين، وتوفير التوعية الأمنية للأفراد في الحراكات الشعبية، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (الطناني، 2010) بأن المهارات الإنسانية والمتمثلة في مهارة الإقناع والتحدث وتكوين العلاقات الحسنة وتعاون

الجمهور وكذلك المهارات الذاتية مثل المهارات الجسمية وضبط النفس والمبادأة والابتكار متوفرة جميعها لدى رجال الأمن في تعاملهم مع المواطنين للمحافظة على الأمن في المجتمع، وتتعارض الدراسة الحالية مع ما أشار إليه (العمرات، 2002) في مقاومة المواطن لرجل الأمن نتيجة الكراهية والعداء التي يكنها أفراد المجتمع إلى القائمين على الأعمال الشرطية.

تاسعاً: أظهرت النتائج أن مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية على منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف والتي تعزى لاختلاف المتغيرات(النوع الاجتماعي، والعمر، والدخل الشهري للأسرة) تعد متساوية، مما يشير إلى أن الأفراد من كلا الجنسين، ومن جميع الفئات العمرية، ومن مختلف مستويات الدخل الشهري، كانت إجاباتهم متقاربة وان لديهم قناعة بان الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف كانت ايجابية وكان لها تأثير في منع تفاقم عنف هذه الحراكات ووصولها إلى مرحلة العنف الذي سيهدد استقرار المجتمع بأكمله، ومن هنا نجد أن ما جاء به (سملسر، 1962) في الإشارة إلى الشروط للسلوك الجمعي في "نظرية السلوك الجمعي" على نتائج هذه الدراسة حيث نجد أن السياسة الأمنية الأردنية من خلال سياسة الأمن الناعم -والتي تم قياس أبعادها من خلال تأثير السياسات والإجراءات الأمنية، ومستوى الأداء لرجال الأمن العام في الواجبات المناطه بهم، ومستوى المهارات لرجال الأمن- استطاعت السيطرة على انفعال الأفراد وغضبهم وبالتالي تم التقليل من تأثيرات السلوك الجمعي لهذه الحراكات وان كان نشؤئها نتيجة الضغوط الاجتماعية كالفقر والبطالة والحرمان الذي يعاني منه أفراد المجتمع الأردني.

عاشراً: أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى توفر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي والتي تعزى لاختلاف الإقليم الجغرافي، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من إقليم الوسط، ومن المقيمين في محافظة (العاصمة)، وقد يكون سبب ذلك هو نتيجة الاحتكاك اليومي وبشكل مستمر مع رجال الأمن من خلال تواجدهم في أماكن تجمع الحراكيين، وأظهرت النتائج وجود فروق تعزى لمتغير

المستوى التعليمي وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المستوى التعليمي (بكالوريوس) ويفسر الباحث ذلك إلى كون هذه الفئة أكثر وعيا من باقي الفئات الأخرى وتقدر مدى توفر المهارات لرجال الأمن.

حادي عشر: أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى أداء رجال الأمن للواجبات المناطه بهم خلال الحراك الشعبي والتي تعزى لاختلاف الإقليم الجغرافي وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من إقليم الوسط. وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير مكان المحافظة وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المقيمين في محافظة (العاصمة، الزرقاء، والبلقاء). وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير النوع الاجتماعي وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الإناث، وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير المستوى التعليمي وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المستوى التعليمي (الدراسات العليا). وأخيرا وجود فروق تعزى لمتغير مكان الإقامة وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من سكان المدن، مما يشير ذلك إلى أن المقيمن في محافظة العاصمة والزرقاء والبلقاء ومن فئة الإناث ومن حملة شهادات الدراسات العليا ومن سكان المدن كانت لديهم نظرة ايجابية مرتفعة نحو مستوى الأداء لرجال الأمن للواجبات المناطه بهم خلال الحراك الشعبي في اختزال عنف الحراك الشعبي والحيلولة دون وصوله لمرحلة العنف وبشكل اكبر عن باقي الفئات الأخرى.

ثاني عشر: أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف والتي تعزى لاختلاف نوع الحراك وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المشاركين في الحراكات المطلبية. مما يشير إلى أن المشاركين في الحراكات المطلبية كانت لديهم اتجاهات أكثر نحو مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف عن باقي الفئات الأخرى، وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير نوع الحزب وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الأحزاب اليمينية والمستقلين، وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير مدى الاشتراك في الحراكات الشعبية

وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذين يشاركون بشكل دائم في الحراكات الشعبية، وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير مدى الشعور بالخوف خلال الاشتراك في الحراكات الشعبية وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذين يشعرون بالخوف بشكل متوسط وقليل، وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير مدى التعرض لمشاكل في العمل وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذين أجابوا "بلا"، ووجود فروق تعزى لمتغير مدى التعرض لمشاكل في الأسرة وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذين أجابوا "بلا". وأخيراً ووجود فروق تعزى لمتغير مدى التعرض للاعتداء بالضرب من قبل البلطجية والشبيحة وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذين أجابوا "بلا" مما يشير إلى أن هذه الفئات كانت لديهم نظرة ايجابية أكثر لمستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف عن باقي الفئات الأخرى.

ثالث عشر: أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى توفر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي والتي تعزى لاختلاف نوع الحراك وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المشاركين في الحراكات المطلبية أي أن أفراد عينة الدراسة من المشاركين في الحراكات المطلبية لديهم قناعة بمدى توفر المهارات لدى رجال الأمن، وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير نوع الحزب وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من فئة المستقلين الغير منتمين لأحزاب سياسية أو أسلامية، وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير مدى الاشتراك في الحراكات الشعبية وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذين يشاركون بشكل دائم في الحراكات الشعبية، وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير مدى الشعور بالخوف خلال الاشتراك في الحراكات الشعبية وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذين يشعرون بالخوف بشكل قليل، وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير الاعتقاد بأن الاشتراك في الحراك حق مكفول في الدستور وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذين أجابوا "بنعم"، ووجود فروق تعزى لمتغير مدى التعرض لمشاكل في العمل وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذين أجابوا "بلا"،

ووجود فروق تعزى لمتغير مدى التعرض لمشاكل في الأسرة وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذين أجابوا "بلا"، ووجود فروق تعزى لمتغير مدى التعرض للاعتداء بالضرب من قبل البلطجية والشبيحة وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذين أجابوا "بلا"، ووجود فروق تعزى لمتغير التوقعات لمستقبل الحراك وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذين أجابوا "باستيعابه من قبل الدولة مما يشير إلى أن هذه الفئات كانت لديهم نظرة ايجابية أكثر بمدى توفر المهارات لدى رجال الأمن في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف عن باقي الفئات الأخرى.

10.4 التوصيات:

في ضوء ما توصلت إلية الدراسة من نتائج فقد تم صياغة التوصيات التالية:

1. العمل على تأهيل وتدريب العاملين في مديرية الأمن العام (رجال الأمن) لرفع مهاراتهم من اجل المعرفة التامة بكيفية التعامل مع المواطنين خلال الحراكات الشعبية في المجتمع الأردني بعيدا عن استخدام القوة والقمع.
2. العمل على خلق آلية تقوم على الفهم الموضوعي لمطالب الحراك واستثماره لتحقيق الأهداف الوطنية والمصالح العليا.
3. الإشادة والتعزيز بجهود رجال الأمن العام في الحراكات الشعبية من قبل الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني.
4. أجراء المزيد من الدراسات الميدانية لمعرفة العوامل الأخرى التي ساهمت في اختزال عنف الحراك الشعبي في المجتمع الأردني ومنع وصوله لمرحلة العنف وذلك لوضع الحلول المناسبة لتلبية مطالب الحراكات الشعبية.

المراجع

أ . المراجع باللغة العربية:

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم(2003)، **لسان العرب**، المجلد الثاني، الجزء الرابع عشر،1151-1152 .

أبو حيدر، احمد حمد،(2012)، **دراسة واقع المشاركة السياسية للشباب في الأردن" المحفزات والمحددات"**، أشراف محمود أمين حشمة، أكاديمية شارك في الحياة السياسية، مركز الشرق والغرب لتنمية الموارد البشرية، بتمويل من السفارة الهولندية، عمان، الأردن.

الأسود، شعبان الطاهر،(2003)، **علم الاجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة .

أرسطو، طاليس،(1979)، **"الأخلاق"** ترجمة: إسحاق حنين، الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات، الكويت.

البداينة، وليد(2014)،" **اتجاهات الشباب الجامعي نحو دور العاملين في الأمن العام في التعامل مع الحراكات المطلبية في المجتمع الأردني**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة مؤتة، الأردن.

برينتن، كرين(2009)، " **تشريح الثورة** "، ترجمة سمير الحلبي، ط1، دار الفارابي وكلمة، أبو ظبي.

بشارة، مروان(2013)، " **العربي الخفي – وعود الثورات العربية ومخاطرها-**"، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر.

بني سلامه، محمد(2013)، **الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي – دراسة ميدانية ونوعية**- مركز البديل للدراسات والأبحاث، عمان، الأردن.

بودبوس، رجب(2011)، **محاضرات في علم اجتماع الثورة**، المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، القاهرة.

بيومي، محمد(1993)،" **المشكلات الاجتماعية، دراسات نظرية وتطبيقيـة**"، دار المعرفة الجامعية، جامعة الإسكندرية.

تاج الدين، احمد سعيد،(2008)، " **ثورة 25 يناير ثورة شعب**"، الهيئة العامـة للاستعلامات، القاهرة .

توفيق، حسنين،(1988)، "ظاهرة العنف السياسي في مصر"، **مجلـة المـستقبل العربي**، العدد 117،ص ص41-62، بيروت.

حرب، علي،(2012)، "**ثورات القوة الناعمة في العالم العربي- من المنظومـة إلى الشبكة-** "، ط2، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان.

حسن، خوله عبد الحميد،(2012)، " **مدركات الفـساد لـدى الحـراك الـشعبي الأردني**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علـم الاجتماع، جامعة مؤتة، الأردن.

حسني، وليد،(2012)، "**الشاهد والشهيد....... الإعلام الأردني في زمن الثـورات والحراك"،** التقرير السنوي لحالة الحريات الإعلامية، مركز حماية وحرية الصحفيين،عمان،الأردن.

الحربي، سليمان عبدا ،(2012)، " مفهوم الأمن: مستوياته،وصيغة، وتهديداته – دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 38، ص.ص9-29، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الحوراني، محمد عبد الكريم،(2012)،" الاستبعاد الاجتماعي والثورات الـشعبية: محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النـسبي"، **المجلـة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، المجلد الخامس، العدد الثاني، ص. ص229-248، الجامعة الأردنية، عمان.

خلاصي، خليده كعسيس،(2014)، "الربيع العربي بين الثورة والفوضى"، **مجلـة المستقبل العربي**، العـدد 421، ص. ص220-234، مركـز دراسـات الوحدة العربية، بيروت.

الدسوقي، أبو بكر،(2012)، تقديم الثورات العربية: لماذا سقطت فـي مـصيدة المرحلة الانتقالية، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، القاهرة.

رولاند، أيكرز، ووكريستين، سيلرز،(2013)، "**نظريات علم الجريمـة المقدمـة والتقييم والتطبيقات**"، ترجمة البداينة، ذياب، الخريشه، رافـع، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان،الأردن.

زالد، ماير، وجون مكارثي،(1979)،" **ديناميكية الحركات الاجتماعية**"، كامبردج، ماساشوستس، وينثورب.

السكران، جابر(2011)**، الثورة، تعريفها، مفهومها، نظرياتها،** متـوفر عبـر: http://www.aljaredah.com/paper.php

سملسر، نيل،(1962)،" **نظرية السلوك الجمعي**"، نيويورك، المطبعة الحرة.

شـبيكات، فـايز،(2013)، **الأمـن النـاعم والربيـع العربـي**، الـصوت الإخباري،2013/6/13. متوفر عبر http://alsawt.net/%

شتيوي، موسى،(2011)،"**الأمن الناعم**"، صحيفة الغـد الأردنيـة،2011/4/21، متوفر عبر http://www.alghad.com

شوقي، طريف، (2000)، "**العنف في الأسرة المصرية**"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مصر.

الطراونه، محمد إبراهيم،(2008)، "**اتجاهات المواطن العربي نحو رجل الأمـن، دراسة تطبيقية على المجتمع الأردني**"، منشورات جامعة نايف العربيـة للعلوم الأمنية، الرياض.

الطناني، رامي محمد،(2010)، "**مهارات رجال الشرطة في التعامل مع الجمهور وأثرها على فعالية تقـديم الخدمـة الأمنيـة**" رسـالة ماجـستير غيـر منشورة،كلية العلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة.

الظفيري، علي،(2012)،" **بين الجزيرة والثورة: سـنوات اليـأس... وريـاح التغيير**"، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان.

عزب، حسام الدين، (2000)،" **العنف الوالدي وعلاقته بعنف الأبنـاء**"، دراسـة فينومينولوجية لجذور العنف، المؤتمر السنوي الأول، معهـد الدراسـات العليا للطفولة، القاهرة.

العاني، عبد اللطيف؛ عبد الحميد، مليحة؛ خليل عمر، معن (1990)، "**المدخل إلى علم الاجتماع**"، مطابع التعليم العالي، بغداد.

العساسفة، رامي عودة ا ، (2011)، "**مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي وعلاقتها بالعنف الطلابي "دراسة ميدانية في جامعة مؤتة -الأردن**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة مؤتة، الأردن.

العمرات، احمد صالح،(2002)، "**الأمن والتنمية**"، ط1، المكتبة الوطنية، عمان.

العمر، معن خليل،(2014)، "**علم اجتماع الثورة**"، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع،، عمان.

العودة، سليمان،(2012)، "**أسئلة الثورة**"، ط1، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت.

العيسى، عايد،(1998)، "**الديمقراطية واتجاهات تنمية العلاقة بين المواطن ورجل الشرطة في الأردن**" أكاديمية الشرطة الملكية، عمان.

غير، تيد روبرت،(2004)، **لماذا يتمرد البشر**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية.

فرانك، اندريه غندر؛ ومارتا فويتس،(1991)، **الاضطراب الكبير"مساهمة بمقال" الحركات الاجتماعية في التاريخ العالمي الحديث**"، ترجمة خفاجي، عصام، نعمة، أديب، ط1، دار الفارابي.

القرالة، ناجي عدنان، (2012)،" **العوامل المساهمة في العنف الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

كمال، موفق، (2013)، "**الأمن الناعم لاحتضن الربيع العربي في الأردن**"، صحيفة الغد الأردنية، 2013/4/26 . متوفر عبر http://www.alghad.com/index.php/afka

كوهن، أ.س، (1979)، "**مقدمة في نظريات الثورة**"، ترجمة فاروق عبد القادر، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

محمد، محمد علي، (2002)، "**المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية لطلاب قسم علم الاجتماع**"، دار المعرفة الجامعية، مصر.

مرصد الإعلام الأردني، (2012)، "**الاحتواء الناعم وتـأثيره علـى اسـتقلالية وسائل الإعلام**"، مركز القدس للدراسات، عمان.

مركز الفينق للدراسـات الاقتـصادية والمعلوماتيـة، (2012). متـوفر عبـر http://www.phenixcenter.net/index.php/center-

مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان، (2012)، " **اتجاهات الشباب الأردني فـي ظل الربيع العربي**"، عمان، الأردن.

مطر، جميل،وآخرون ،(2011)، "**رياح التغيير في الوطن العربي**"، حلقات نقاشية عن مصر والمغرب وسوريا، ط1، مركز دراسـات الوحـدة العربيـة، بيروت.

المختار، محمد، (1999)، "**الاغتراب والتطرف نحو العنف**"، دار غريب للطباعـة والنشر، القاهرة.

المديني، توفيق، جاك أ. قبانجي، خالد كاظم أبو دوح، خير الدين حسيب، الطاهر لبيب، عبدالخالق عبدا ، عبدالرحيم العطري، علي محمود فخرو، غـسان سلامه، محمد بن صنيتان، محمد دده، محمد عبدالشفيع عيسى، محمد نور الدين أفاية، محمود الذوادي، منصف المرزوقي، ناجي عبـدالنور، ناديـة محمود مصطفى، نور الدين العوفي، يوسف الشويري،(2012)، "**الربيـع العربي .... إلى أين- أفق جديد للتغيير الديموقراطي**"، تحرير عبدالالـة بلقزيز، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي"63"، ط3، بيروت، لبنان.

المرصد العمالي الأردني،(2013)، "**(743) احتجاجاً عماليا خلال تسعة أشـهر**" 12/تشرين أول، متوفر عبر www.labor-watch.ne,

هيلز، جون؛ جوليان لوغران، دافيد بياشـو،(2007)، " **الاسـتبعاد الاجتمـاعي محاولة للفهم**"، ترجمة محمد الجوهري، العـدد 344، عـالم المعرفـة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت.

الهتلان، سليمان(2012)، "**الشارع يا فخامة الرئيس – مـن جـذور وتـداعيات الربيع العربي-"،** ط2، دار مدارك للنشر، ،بيروت.

الوريكات، عايد، (2013)، **نظريات علـم الجريمـة،** ط2 ، دار وائـل للنـشر والتوزيع، عمان.

وكالة سرايا نيوز، 2012/9/24 متوفر على www.sarayanews.com

وكالة شبيب للأنباء،(2013)، متوفر على http://www.shabeebnews.com

ب. المراجع باللغة الانجليزية:

Aldon ,Morris and Herring Cedric ,(1984), Theory **And Research in Social Movements , A Critical Review,** Department of Sociology, University Of Michigan.

Bellin, Eva, (2012),**Research Opportunities Post Arab Spring: Mobilization and Contentious Politics: New Opportunities in Political Science,** Professor of Arab Politics in the Department of Politics and the Crown Center of Middle East Studies .

Curtis R, Ryan,(2012) " **Political Opposition and Reform Coalitions in Jordan** , British Journal Of Middle Eastern Studies.

German Institute of Global and Area Studies Leibniz – for Global and Regionale Studies (2012), **The Arab Spring: Triggers, Dynamics and Prospects.**

Gelvin. James (2012) . **The Arab Uprising :What Everyone Needs To Know**. Oxford University .

Lynch. March (2012), **The Arab Uprising :The Unfinished Revolutions Of The New Middle East**, Public Affairs First Edition .

Nye, Joseph S ,(2004), Soft Power, Public Affairs, New York

Sen. A. 2000. "**Social Exclusion: Concept, Application, and Scrutin** ,Social Development Papers No.1 Manila: Asian Develop ment Bank.

Voget, Achim, (2011), **Statement By National Figures Warn Of Dangers If- reform** , Ammonnew.By " David Assaf " The Revolt Of Jordans Military Veterans.

ملحق (أ)
السادة المحكمين لأداة الدراسة

ملحق (أ)

أسماء السادة المحكمين لأداة الدراسة

الرقم	الاسم	التخصص	مكان العمل
1-	أ. د. حمود العليمات	العمل الاجتماعي	الجامعة الأردنية
2-	أ. د. فايز المجالي	علم الاجتماع	جامعة مؤتة
3-	د. راجي الصرايرة	علم النفس	جامعة مؤتة
4-	د. فؤاد الطلافحة	علم النفس	جامعة مؤتة
5-	د. صبري الطراونة	علم النفس	جامعة مؤتة
6-	د. بشير أبو حمور	الإدارة العامة	جامعة مؤتة
7-	د. احمود أبو سليم	العلوم السياسية	جامعة مؤتة

الملحق (ب)

استبيان بصورته الأولية

ملحق (ب)

استبيان بصورته الأولية

الأخ الكريم ، الأخت الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد.

أفيدكم بأنني أقوم بإعداد دراسة بعنوان: **(الأمن الناعم واختزال عنف الحراك الشعبي في المجتمع الأردني)** وذلك لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع (تخصص: علم الجريمة) بكلية العلوم الاجتماعية- جامعة مؤتة- الأردن.

ويتشرف الباحث باختياركم ضمن أفراد عينة الدراسة، برجاء التكرم بقراءة فقرات الاستبانة ثم أبداء رأيكم في الحقل المناسب أمام كل فقرة، مع العلم بأن إجاباتكم سوف تستخدم فقط في أغراض البحث العلمي.

شاكراً ومقدراً تعاونكم الطيب واهتمامكم، وفقكم ا .

الطالب: رامي عبد الحميد الجبور

البيانات الأولية

1- المحافظة	1. □ عمان 2. □ الزرقاء 3. □ البلقاء 4. □ مادبا 5. □اربد 6. □ عجلون 7. □المفرق 8. □ جرش 9. □الكرك 10. □ الطفيلة 11. □ معان 12. □العقبة							
2. النوع الاجتماعي:	□	ذكر	□	أنثى				
3. العمر:	□	18-25	□	26-35	□	36-45	□	46 فأكثر
4.المستوى التعليمي	□	ثانوية فأقل	□	دبلوم متوسط	□	بكالوريوس	□	دراسات عليا
5. العمل	□	موظف قطاع عام	□	موظف قطاع خاص	□	أعمال حرة	□	غير ذلك: حدد:......
6.الحالة الاجتماعية	□	متزوج	□	أعزب	□	مطلق	□	أرمل
7.مكان الإقامة	□	مدينة	□	قرية	□	بادية	□	مخيم
8.الدخل الشهري (دينار أردني)	□	أقل من 200	□	200-500	□	أكثر من 500		
9.نوع الحراك الذي تشارك به	□	حزبي	□	مطالبات شعبية	□	أخرى: حدد.......		
10.نوع الحزب الذي تنتمي إليه	□	أحزاب اليسار	□	أحزاب الوسط	□	أحزاب اليمين		
11.مدى اشتراكك بالحراكات الشعبية			□	دائما	□	أحيانا	□	غالباً
12.عدد مرات اعتقالك بسبب الاشتراك بالحراكات الشعبية			□	لم يسبق ذلك	□	مرة واحده	□	أكثر من مره
13.مدى شعورك بالخوف خلال الاشتراك بالحراكات الشعبية			□	كبيرة جدا	□	متوسطة	□	قليلة
14.هل سبق الاعتداء عليك بالضرب من قبل رجال الأمن خلال اشتراكك بالحراكات الشعبية			□	نعم	□	لا		

15- أي من العوامل التالية تدفعك للاشتراك بالحراكات الشعبية (يمكن اختيار أكثر من بديل).

☐	سوء توزيع عوائد التنمية بين المحافظات .
☐	بطء مسيرة الإصلاح السياسي وتعثرها.
☐	نقص الحريات وعدم احترام حقوق الإنسان.
☐	تهميش دور الأحزاب السياسية.
☐	تزوير الانتخابات النيابية.
☐	تزوير الانتخابات البلدية.
☐	غياب العدالة الاجتماعية في المجتمع
☐	تقليد ما حدث في الدول العربية في فترات الربيع العربي.
☐	الخصخصة ونهب مقدرات الوطن.
☐	تراجع المسيرة الديمقراطية.
☐	الارتفاع المستمر لأسعار المواد التموينية والمحروقات.
☐	المطالبة في الملكية الدستورية .
☐	المطالبة في حكومات نيابية .
☐	المطالبة في محاسبة القيادات العليا .

16. كيف تصف معاملة رجال الأمن العام مع الفئات التالية في الحراك الشعبي.

الرقم	الفقرات	طريقة المعاملة		
		ودية	عادية	عنيفة
1	قادة المسيرات الشعبية.			
2	حاملي اليافطات والإعلانات والصور.			
3	المتحدثين الرئيسين على المنصات وأجهزة تكبير الصوت.			
4	الشباب المراهقين.			
5	القطاع النسائي.			

17. هل تعتقد أن اشتراكك في الحراكات الشعبية يعرضك للمسائلة القانونية ؟ ¦نعم ¦ لا.

18- إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي أهم المشاكل التي قد تتعرض لها؟

1- الاعتقال. 2- الغرامة المالية. 3- الحجز التحفظي. 4 – الملاحقة التحقيقة.

19. هل تتعرض لمشاكل في العمل بسبب مشاركتك في الحراك الشعبي ؟ ¦نعم ¦ لا .

20- إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي أبرز المشكلات التي تتعرض لها ؟

1- المضايقة من المسؤليين. 2- الاستغناء عن الخدمات. 3 - غير ذلك حدد.........

21. هل تتعرض لمشاكل في البيت بسبب مشاركتك في الحراك الشعبي ؟ ¦نعم ¦ لا

22- إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي أبرز المشكلات التي تتعرض لها ؟

1- مشاكل مع الوالدين . 2- مشاكل مع الزوجة. 3- مشاكل مع الأبناء. 4- غير ذلك حدد.........

23- ما هي توقعاتك لمستقبل الحراك الشعبي في ظل الإجراءات الأمنية المتبعة ؟
1- انتهاء الحراك . 2- استمرار الحراك كما هو قائم الآن. 3- زيادة أعداد الحراكات. 4- انتهاج الحراكات للعنف والوصول لمرحلة الثورة .

المحور الأول :

بين يديكم مجموعة بين الفقرات والتي تقيس مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية على منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة الثورة، يرجى وضع علامة (✔) عند التقدير الذي تراه مناسب. علمًا أن موافقتك بدرجة مرتفعة جداً تعني (5) درجات وصولاً إلى درجة منخفضة جدًا وتعطى درجة واحدة، كالتالي:

درجة مرتفعة جداً   درجة منخفضة جداً

5   4   3   2   1

الرقم	السياسات الأمنية	منخفضة جدا 1	منخفضة 2	متوسطة 3	مرتفعة 4	مرتفعة جداً 5
1	استخدام رجال الأمن وسائل وأدوات سلمية وحضارية مع الحراك الشعبي.					
2	استخدام رجال الأمن الأساليب القمعية مع المعتدين على الممتلكات العامة والخاصة.					
3	إتباع الموضوعية في التعامل مع الحراك الشعبي (عدم تدخل الأهواء الشخصية أو الفئوية أو المذهبية).					
4	الكفاءة في التعامل مع الحراك الشعبي (التغطية الأمنية الكافية للحراكات الشعبية بجميع جوانبها).					
5	التعامل مع الجميع بشكل متساوي بغض النظر عن الموالاة أو المعارضة .					
6	التحفظ وإيقاف رموز الحراكات الشعبية لمنع تصاعد أعمال الحراكات الشعبية .					
7	الحفاظ على هيبة الدولة واستقرار مؤسساتها بعيدا عن استخدام القوة .					
8	خلق رأي مجتمعي مساند لرجال الأمن في الحراكات الشعبية					
9	التنسيق والتعاون بين الدوائر الأمنية المختلفة لاحتواء الحراكات الشعبية					

المحور الثاني :

بين يديكم مجموعة بين الفقرات والتي تقيس مستوى أداء رجال الأمن للواجبات المناطـه بهم خلال الحراك الشعبي، يرجى وضع علامة (✓) عند التقدير الذي تراه مناسب ، علمًـا أن موافقتك بدرجة مرتفعة جداً تعني (5) درجات وصولاً إلى درجة منخفضة جـدًا وتعطـى درجة واحدة، كالتالي:

درجة مرتفعة جداً درجة منخفضة جداً

5 4 3 2 1

الرقم	الأداء	منخفضة جدا 1	منخفضة 2	متوسطة 3	مرتفعة 4	مرتفعة جداً 5
1	الحفاظ على انضباط سلوك الأفراد في الحراكات الشعبية.					
2	توفير الخدمات الضرورية للأفراد في الحراكات الشعبية.					
3	تـوفير التوعيـة الأمنيـة للأفـراد فـي الحراكـات الشعبية.					
4	التزام رجال الأمن بالتعليمات الرسمية الصادرة .					
5	خلق التعاون الودي بين رجال الأمن والمواطن.					
6	حل الخلافات بطريقة ودية بين الأطراف المشاركة في الحراك الشعبي.					
7	المحافظة على أمن ومصالح المواطن العادي من الاعتداء عليهم من بعض الأفراد المشاركين في الحراك الشعبي					
8	الحرفية العالية مع التعامل مع المخربين والمندسين في الحراكات الشعبية.					
9	خلق الشعور بالأمن والطمأنينة للأفراد المشاركين في الحراكات الشعبية.					
10	الالتزام بالضوابط القانونية للتعامل مع الأفراد في الحراكات الشعبية.					
11	تحلي رجال الأمن بضبط النفس اتجاه الإساءات الموجه إليهم من المشاركين في الحراكات الشعبية					

المحور الثالث :

بين يديكم مجموعة بين الفقرات والتي تقيس مدى توفر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي، يرجى وضع علامة (✓) عند التقدير الذي تراه مناسب. علمًا أن موافقتك بدرجة مرتفعة جداً تعني (5) درجات وصولاً إلى درجة منخفضة جدًا وتعطى درجة واحدة، كالتالي:

درجة مرتفعة جداً ... درجة منخفضة جداً

5 4 3 2 1

الرقم	المهارات	منخفضة جدا 1	منخفضة 2	متوسطة 3	مرتفعة 4	مرتفعة جداً 5
1	القدرة على ضبط الذات .					
2	القدرة على تحمل الجهد والتعب لفترات طويلة.					
3	القدرة على التعامل بسرعة وذكاء في المواقف الطارئة.					
4	المرونة في تقبل الآراء والأفكار والمقترحات.					
5	القدرة على ابتكار الأساليب المناسبة للسيطرة على الظروف الطارئة.					
6	القدرة على احتواء المشاكل الطارئة قبل تفاقمها.					
7	القدرة على الاحتفاظ بالهدوء أثناء المواقف الحرجة.					
8	القدرة على المحافظة على الاتزان الانفعالي إزاء الأزمات الأمنية.					
10	القدرة على إقناع الحراكيين على التعاون مع رجال الأمن للمحافظة على الأمن.					
11	القدرة على توصيل الأفكار للحراكيين من خلال تعابير الوجه وإيماءات الجسم.					
12	القدرة على الاستماع والرد على مطالب الأفراد في الحراكات الشعبية.					

مع خالص الشكر والتقدير

الملحق (ج)

استبيان بصورته النهائية

ملحق (ج)

استبيان بصورته النهائية

الأخ الكريم، الأخت الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد.

أفيدكم بأنني أقوم بإعداد دراسة بعنوان: **(الأمن الناعم واختزال عنف الحراك الشعبي في المجتمع الأردني)** وذلك لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع (تخصص: علم الجريمة) بكلية العلوم الاجتماعية- جامعة مؤتة- الأردن.

ويشرفني اختياركم ضمن أفراد عينة الدراسة، برجاء التكرم بقراءة فقرات الاستبانة ثم إبداء رأيكم في الحقل المناسب أمام كل فقرة، مع العلم بأن إجاباتكم سوف تستخدم فقط لإغراض البحث العلمي.

شاكراً ومقدراً تعاونكم الطيب واهتمامكم، وفقكم ا .

الطالب: رامي عبد الحميد الجبور

البيانات الأولية:

1- المحافظة.	1. □ عمان 5. □اربد 9. □الكرك	2. □ الزرقاء 6. □ عجلون 10. □ الطفيلة	3. □ البلقاء 7. □المفرق 11. □ معان	4. □ مادبا 8. □ جرش 12. □العقبة				
2. النوع الاجتماعي:	□	ذكر	□	أنثى				
3. العمر:	( ) عاماً.							
4.المستوى التعليمي	□	ثانوية فأقل	□	دبلوم متوسط	□	بكالوريوس	□	دراسات عليا
5. العمل .	□	موظف قطاع عام	□	موظف قطاع خاص	□	أعمال حرة	□	غير ذلك: حدد:......
6.الحالة الاجتماعية.	□	متزوج	□	أعزب	□	مطلق	□	أرمل
7.مكان الإقامة.	□	مدينة	□	قرية	□	بادية	□	مخيم
8.الدخل الشهري .	( ) دينار.							

الانتماء والمشاركة:

9.نوع الحراك الذي تشارك به.	□	حزبي	□	مطالبات شعبية	□	أخرى: حدد....		
10.نوع الحزب الذي تنتمي إليه.	□	أحزاب اليسار	□	أحزاب الوسط	□	أحزاب اليمين	□	أحزاب أسلامية
11.مدى اشتراكك بالحراكات الشعبية.			□	دائما	□	أحيانا	□	قليل
12.عدد مرات اعتقالك بسبب الاشتراك بالحراكات الشعبية.			□	لم يسبق ذلك	( ) مره			
13.مدى شعورك بالخوف خلال الاشتراك بالحراكات الشعبية.			□	كبيرة جدا	□	متوسطة	□	قليلة
14.هل سبق الاعتداء عليك بالضرب من قبل رجال الأمن خلال اشتراكك بالحراكات الشعبية.			□	نعم	□	لا		

نتائج المشاركة:

15. هل تعتقد أن اشتراكك في الحراكات الشعبية يعرضك للمسائلة القانونية.	□	نعم	□	لا				
إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي أهم المشاكل التي قد تتعرض لها؟	□	الاعتقال	□	الغرامة المالية	□	الحجز التحفظي	□	الملاحفة التحفيفية
17. هل تعتقد أن اشتراكك في الحراكات الشعبية حق مكفول لك في الدستور ؟	□	نعم	□	لا				
18. هل تتعرض لمشاكل في العمل بسبب مشاركتك في الحراك الشعبي؟	□	نعم	□	لا				
إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي أبرز المشكلات التي تتعرض لها ؟	□	المضايقة من المسؤليين	□	الاستغناء عن الخدمات	□	غير ذلك حدد..........		
19. هل تتعرض لمشاكل مع أسرتك بسبب مشاركتك في الحراك الشعبي؟	□	نعم	□	لا				
إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي أبرز المشكلات التي تتعرض لها ؟	□	مشاكل مع الوالدين	□	مشاكل مع الزوجة.	□	مشاكل مع الأبناء		
20. هل تم الاعتداء عليك بالضرب من قبل ما يعرف بالبلطجية أو الشبيحة؟	□	نعم	□	لا				
21. إذا كانت الإجابة بنعم، هل تم التحقق من أنهم يتبعون للأجهزة الأمنية؟	□	نعم	□	لا				
22. ما توقعاتك لمستقبل الحراك الشعبي في ظل الإجراءات الأمنية المتبعة؟	□	انتهاء الحراك	□	استمرار الحراك كما هو قائم الآن.	□	زيادة أعداد الحراكات.	□	تحول الحراك للعنف

23- أي من الأسباب التالية تدفعك للاشتراك بالحراكات الشعبية (يمكن اختيار أكثر من بديل).

□	سوء توزيع عوائد التنمية بين المحافظات.
□	بطء مسيرة الإصلاح السياسي.
□	محاربه الفساد المالي والإداري.
□	نقص الحريات وعدم احترام حقوق الإنسان.
□	تهميش دور الأحزاب السياسية.
□	تزوير الانتخابات النيابية.
□	تزوير الانتخابات البلدية.
□	غياب العدالة الاجتماعية في المجتمع.
□	تقليد ما حدث في الدول العربية في فترات الربيع العربي.
□	الخصخصة ونهب مقدرات الوطن.
□	الارتفاع المستمر لأسعار المواد التموينية والمحروقات.
□	المطالبة في الملكية الدستورية.
□	المطالبة في حكومات نيابية.
□	المطالبة في محاسبة القيادات العليا.
□	الخوف على مستقبل الأردن.
□	تهميش بعض المحافظات على حساب محافظات أخرى.

24. كيف تصف معاملة رجال الأمن العام مع الفئات التالية في الحراك الشعبي.

الرقم	الفئات	طريقة المعاملة		
		ودية	عادية	عنيفة
1	قادة المسيرات الشعبية.			
2	حاملي اليافطات والإعلانات والصور.			
3	المتحدثين الرئيسين على المنصات وأجهزة تكبير الصوت.			
4	الشباب المراهقين.			
5	القطاع النسائي.			

المحور الأول :

بين يديكم مجموعة من الفقرات والتي تقيس مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية على منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة الثورة، يرجى وضع علامة (✓) عند التقدير الذي تراه مناسب. علمًا أن موافقتك بدرجة مرتفعة جداً تعني (5) درجات وصولاً إلى درجة منخفضة جدًا وتعطى درجة واحدة، كالتالي:

درجة مرتفعة جداً   درجة منخفضة جداً

5   4   3   2   1

الرقم	السياسات الأمنية	مرتفعة جداً 5	مرتفعة 4	متوسطة 3	منخفضة 2	منخفضة جدا 1
1	استخدام رجال الأمن وسائل وأدوات سلمية وحضارية مع الحراك الشعبي.					
2	استخدام رجال الأمن الأساليب القمعية مع المعتدين على الممتلكات العامة والخاصة.					
3	إتباع رجال الأمن الموضوعية في التعامل مع الحراك الشعبي (عدم تدخل الأهواء الشخصية أو الفئوية أو المذهبية).					
4	كفاءة رجال الأمن في حماية الحراكيين خلال مسيراتهم.					
5	تعامل رجال الأمن مع جميع الحراكيين بشكل متساوي بغض النظر عن الموالاة أو المعارضة .					
6	تحفظ وإيقاف رجال الأمن لرموز الحراكات الشعبية لمنع تصاعد أعمال					
7	حفاظ رجال الأمن على هيبة الدولة واستقرار مؤسساتها بعيدا عن استخدام القوة					
8	خلق رجال الأمن رأي مجتمعي مساند لرجل الأمن في الحراكات الشعبية.					
9	التزام رجال الأمن بالتعليمات الرسمية الصادرة.					

المحور الثاني :

بين يديكم مجموعة من الفقرات والتي تقيس مدى توفر المهارات لـدى رجـال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي، يرجى وضع علامة (✓) عند التقدير الذي تراه مناسب. علمًا أن موافقتك بدرجة مرتفعة جداً تعني (5) درجات وصولاً إلـى درجة منخفضة جدًا وتعطى درجة واحدة، كالتالي:

درجة مرتفعة جداً درجة منخفضة جداً

5 4 3 2 1

الرقم	المهارات: (قدرة رجال الأمن على):	مرتفعة جداً 5	مرتفعة 4	متوسطة 3	منخفضة 2	منخفضة جدا 1
1	ضبط الذات.					
2	تحمل الجهد والتعب لفترات طويلة.					
3	التعامل بسرعة وذكاء وحرفية عالية في المواقف الطارئة.					
4	تقبل الآراء والأفكار والمقترحات.					
5	ابتكار الأساليب المناسبة للسيطرة على الظروف الطارئة.					
6	احتواء المشاكل الطارئة قبل تفاقمها.					
7	الالتزام بالهدوء أثناء المواقف الحرجة.					
8	الاستماع والرد على مطالب الحراكيين.					
9	إقناع الحراكيين للتعاون معهم من اجل المحافظة على الأمن.					
10	توصيل الأفكار للحراكيين من خلال تعابير الوجه وإيماءات الجسم.					

المحور الثالث :

بين يديكم مجموعة من الفقرات والتي تقيس مستوى أداء رجال الأمـن للواجبـات المناطه بهم خلال الحراك الشعبي، يرجى وضع علامة (✓) عند التقدير الـذي تراه مناسب، علمًا أن موافقتك بدرجة مرتفعة جداً تعني (5) درجات وصولاً إلـى درجة منخفضة جدًا وتعطى درجة واحدة، كالتالي:

درجة مرتفعة جداً درجة منخفضة جداً

5 4 3 2 1

الرقم	الأداء/ السلوك	دائماً 5	أحياناً 4	غالباً 3	نادراً 2	ابدآ 1
1	يحافظ رجال الأمن على انضباط سلوك الأفراد في الحراكات الشعبية.					
2	تـوفير رجـال الأمـن الخـدمات الـضرورية للحراكيين.					
3	تـوفير التوعيـة الأمنيـة للأفـراد فـي الحراكـات الشعبية.					
4	تحلي رجال الأمن بضبط النفس اتجاه الإساءات الموجه إليهم من بعض المشاركين في الحراكات الشعبية.					
5	خلـق التعـاون الـودي بـين رجـل الأمـن والمواطن.					
6	يقوم رجال الأمن بحل الخلافات بين الأطراف المشاركة في الحراك الشعبي بطريقة ودية.					
7	محافظة رجال الأمن على أمن ومصالح المواطنين من الاعتداء عليها من بعض الحراكيين.					
8	الحرفية العالية لرجال الأمن في التعامل مع المخربين والمندسين في الحراكات الشعبية.					
9	خلق الشعور بالأمن والطمأنينة للأفراد المشاركين في الحراكات الشعبية.					

مع خالص الشكر والتقدير

الملحق (د)

نتائج اختبار المقارنات البعدية

ملحق (د،1)

جدول (1/د)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر الإقليم في إجابات المبحوثين نحو مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف.

الإقليم	المتوسط الحسابي	الشمال	الوسط	الجنوب
الشمال	3.7598	-	-0.19	1.06
الوسط	3.7490	-	-	**1.25***
الجنوب	2.5965	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P≤0.05).**

جدول (2/د)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر المحافظة في إجابات المبحوثين نحو مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف.

المحافظة	المتوسط الحسابي	عمان	الزرقاء	البلقاء	مادبا	اربد	المفرق	الكرك	الطفيلة	معان
العاصمة "عمان"	**3.83**	-	0.01	0.41	-0.38	0.53	0.00	1.80	0.84	0.10
الزرقاء	**3.73**		-0.09	0.31	-0.48	0.43	-0.10	**1.70***	0.74	0.43
البلقاء	**3.82**			0.40	-0.40	0.51	-0.02	1.78	0.83	0.51
مأدبا	**3.42**				0.12	-0.41	-0.41	**1.39**	0.43	0.43
اربد	**4.21**					0.53	0.00	**1.80**	0.84	0.10
المفرق	**3.31**						-0.10	**1.70**	0.74	0.43
الكرك	**3.83**							**1.78**	0.83	0.51
الطفيلة	**2.03**								0.43	0.43
معان	**2.99**									0.63

- **ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P≤0.05).**

جدول (3/د)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر المستوى التعليمي في إجابات المبحوثين نحو مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف.

المستوى التعليمي	المتوسط الحسابي	ثانوي فأقل	دبلوم كلية مجتمع	بكالوريوس	دراسات عليا
ثانوي فأقل	2.78	-	-0.69	**-0.96**	-0.92
دبلوم كلية مجتمع	3.47	-	-	-0.27	-0.23
بكالوريوس	3.74	-	-	-	0.04
دراسات عليا	3.70	-	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P\leq0.05$).**

جدول (4/د)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر متغير العمل في إجابات المبحوثين نحو مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف.

العمل	المتوسط الحسابي	قطاع حكومي	قطاع خاص	أعمال حرة	بدون عمل
قطاع حكومي	2.78	-	0.79	***0.82**	0.41
قطاع خاص	3.47	-	-	0.03	-0.38
أعمال حرة	3.74	-	-	-	0.41
بدون عمل	3.70	-	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P\leq0.05$).**

جدول (5/د)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر متغير الحالة الاجتماعية في إجابات المبحوثين نحو مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف.

المستوى التعليمي	المتوسط الحسابي	متزوج	أعزب	مطلق	أرمل
متزوج	3.76	-	0.46	**0.88***	0.61
أعزب	3.30	-	-	0.42	0.16
مطلق	2.88	-	-	-	-0.27
أرمل	3.15	-	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \le 0.05$).**

جدول (6/د)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر متغير مكان الإقامة في إجابات المبحوثين نحو مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف.

مكان الإقامة	المتوسط الحسابي	مدينة	قرية	بادية	مخيم
مدينة	2.78	-	0.79	**0.82***	0.41
قرية	3.47	-	-	0.03	-0.38
بادية	3.74	-	-	-	0.41
مخيم	3.70	-	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \le 0.05$).**

ملحق (د،2)

جدول (7/د)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر الإقليم في إجابات المبحوثين نحو مستوى توفر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي.

الإقليم	المتوسط الحسابي	الشمال	الوسط	الجنوب
الشمال	3.4978	-	-0.12	1.09
الوسط	3.6139	-	-	*1.21
الجنوب	2.4044	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P≤0.05).**

جدول (8/د)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر المحافظة في إجابات المبحوثين نحو مستوى توفر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي

المحافظة	المتوسط الحسابي	عمان	الزرقاء	البلقاء	مأدبا	اربد	المفرق	الكرك	الطفيلة	معان
العاصمة "عمان"	3.68	-	0.34	0.36	0.23	0.30	0.47	*0.10	*2.02	*1.81
الزرقاء	3.34		-	-0.11	-0.64	0.13	-0.44	*1.68	1.47	0.02
البلقاء	3.32			-	-0.66	0.11	-0.46	*1.66	1.45	0.43
مأدبا	3.45				-	-0.33	-0.33	*1.79	1.58	0.27
اربد	3.99					-	0.00	*1.80	0.84	0.10
المفرق	3.21						-	*1.70	0.74	0.43
الكرك	3.78							-	0.83	0.51
الطفيلة	1.66								-	0.21
معان	1.87									-

- **ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P≤0.05).**

جدول (9/د)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر المستوى التعليمي في إجابات المبحوثين نحو مستوى توفر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي

المستوى التعليمي	المتوسط الحسابي	ثانوي فأقل	دبلوم كلية مجتمع	بكالوريوس	دراسات عليا
ثانوي فأقل	2.49	-	-0.79	**-1.11***	-0.69
دبلوم كلية مجتمع	3.28	-	-	-0.32	0.10
بكالوريوس	3.60	-	-	-	0.42
دراسات عليا	3.18	-	-	-	-

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).

جدول (10/د)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر متغير العمل في إجابات المبحوثين نحو مستوى توفر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي

العمل	المتوسط الحسابي	قطاع حكومي	قطاع خاص	أعمال حرة	بدون عمل
قطاع حكومي	3.3805	-	0.54	**1.12***	0.59
قطاع خاص	3.6367	-	-	0.57	0.04
أعمال حرة	2.7635	-	-	-	-0.53
بدون عمل	3.2935	-	-	-	-

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).

جدول (11/د)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر متغير مكان الإقامة في إجابات المبحوثين نحو مستوى توفر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي

مكان الإقامة	المتوسط الحسابي	مدينة	قرية	بادية	مخيم
مدينة	3.78	-	0.31	**1.04***	0.08
قرية	3.47	-	-	0.73	-0.23
بادية	2.74	-	-	-	0.96
مخيم	3.70	-	-	-	-

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).

ملحق (د،3)

جدول (12/د)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر الإقليم في إجابات المبحوثين نحو مستوى أداء رجال الأمن للواجبات المناطه بهم خلال الحراك الشعبي.

الإقليم	المتوسط الحسابي	الشمال	الوسط	الجنوب
الشمال	3.754	-	-0.06	1.29
الوسط	3.812	-	-	**1.25***
الجنوب	2.464	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).**

جدول (13/د)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر المحافظة في إجابات المبحوثين نحو مستوى أداء رجال الأمن للواجبات المناطه بهم خلال الحراك الشعبي

المحافظة	المتوسط الحسابي	عمان	الزرقاء	البلقاء	مأدبا	اربد	المفرق	الكرك	الطفيلة	معان
العاصمة "عمان"	4.05	-	0.41	0.54	0.43	-0.41	1.01	0.15	*2.36	*2.15
الزرقاء	3.64			0.12	0.02	-0.83	0.60	-0.27	1.95	*1.74
البلقاء	3.52				-0.10	-0.95	0.47	-0.39	1.83	1.62
مأدبا	3.62				-0.85	0.58	-0.28	-0.28	1.93	1.72
اربد	4.47					-	0.00	**1.80***	0.84	0.10
المفرق	3.04						-	**1.70***	0.74	0.43
الكرك	3.90							**-**	0.83	0.51
الطفيلة	1.69								-	0.21
معان	1.90									-

- **ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).**

جدول (14/د)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر المستوى التعليمي في إجابات المبحوثين نحو مستوى أداء رجال الأمن للواجبات المناطه بهم خلال الحراك الشعبي

المستوى التعليمي	المتوسط الحسابي	ثانوي فأقل	دبلوم كلية مجتمع	بكالوريوس	دراسات عليا
ثانوي فأقل	2.46	-	-0.97	**-1.14***	***- 1.49**
دبلوم كلية مجتمع	3.43	-	-	-0.17	-0.52
بكالوريوس	3.60	-	-	-	0.35
دراسات عليا	3.95	-	-	-	-

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).

جدول (15/د)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر متغير مكان الإقامة في إجابات المبحوثين نحو مستوى أداء رجال الأمن للواجبات المناطه بهم خلال الحراك الشعبي

مكان الإقامة	المتوسط الحسابي	مدينة	قرية	بادية	مخيم
مدينة	4.40	-	1.03	**2.01**	1.10
قرية	3.37	-	-	0.99	0.08
بادية	2.38	-	-	-	0.91
مخيم	3.29	-	-	-	-

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).

ملحق (د،4)

جدول (16/د)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر نوع الحزب في إجابات المبحوثين نحو مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف

نوع الحزب	المتوسط الحسابي	يساري	وسطي	يميني	إسلامي	مستقل
يساري	2.78	-	-0.69	-0.96	**-0.92** *	**-0.73** *
وسطي	3.47	-	-	-0.27	-0.23	-0.04
يميني	3.74	-	-	-	0.04	0.23
إسلامي	3.7	-	-	-		0.19
مستقل	3.51	-	-	-	-	-

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).

جدول (17/د)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر الشعور بالخوف في إجابات المبحوثين نحو مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف

الشعور بالخوف	المتوسط الحسابي	دائماً	أحيانا	نادراً
دائماً	3.6770	-	0.18	1.07
أحيانا	3.4938	-	-	**0.89** *
نادراً	2.6044	-	-	-

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).

جدول (18/د)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر نوع الحزب في إجابات المبحوثين مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف

الإقليم	المتوسط الحسابي	يساري	وسطي	يميني	إسلامي	مستقل
يساري	2.78	-	-0.69	-0.96	**-0.92***	**-0.73***
وسطي	3.47	-	-	-0.27	-0.23	-0.04
يميني	3.74	-	-	-	0.04	0.23
إسلامي	3.7	-	-	-		0.19
مستقل	3.51	-	-	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).**

جدول (19/د)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر الاشتراك في الحراكات في إجابات المبحوثين نحو مستوى تأثير الإجراءات والسياسات الأمنية في منع تفاقم الحراك الشعبي ووصوله إلى مرحلة العنف.

الاشتراك في الحراكات	المتوسط الحسابي	دائماً	أحيانا	نادراً
دائماً	3.860	-	0.21	1.40
أحيانا	3.651	-	-	**1.19***
نادراً	2.464	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).**

ملحق (د،5)

جدول (20/د)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر نوع الحزب في إجابات المبحوثين مستوى توفر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي

الإقليم	المتوسط الحسابي	يساري	وسطي	يميني	إسلامي	مستقل
يساري	2.46	-	-0.97	***-1.14**	***-1.09**	***-1.49**
وسطي	3.43	-	-	-0.12	-0.52	-0.12
يميني	3.6	-	-	-	0.05	-0.35
إسلامي	3.55	-	-	-		-0.40
مستقل	3.95	-	-	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).**

جدول (21/د)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر الاشتراك في الحراكات الشعبية في إجابات المبحوثين نحو مستوى توفر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي

الاشتراك في الحراكات	المتوسط الحسابي	دائماً	أحيانا	نادراً
دائماً	3.854	-	0.24	1.39
أحيانا	3.612	-	-	***1.15**
نادراً	2.464	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).**

جدول (22/د)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر إجابات المبحوثين نحو مستقبل الحراك في مستوى توفر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي

مستقبل الحراك	المتوسط الحسابي	انتهاء الحراك	استمرار الحراك كما هو قائم الآن.	زيادة أعداد الحراكات الشعبية.	استيعابه من الدولة	تحول الحراك للعنف والوصول لمرحلة الثورة
انتهاء الحراك	2.76	-	-0.67	-0.75	-1.19*	-0.39
استمرار الحراك كما هو قائم الآن.	3.43	-	-	-0.08	-0.52	0.28
زيادة أعداد الحراكات الشعبية.	3.51	-	-	-	-0.44	0.36
استيعابه من الدولة	3.95	-	-	-		0.80
تحول الحراك للعنف والوصول لمرحلة الثورة	3.15	-	-	-	-	-

- ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).

جدول (23/د)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر الشعور بالخوف في مستوى توفر المهارات لدى رجال الأمن في التعامل مع الحراك الشعبي

الشعور بالخوف	المتوسط الحسابي	كبيرة	متوسطة	قليلة
كبيرة	3.101	-	-0.31	-0.76*
متوسطة	3.412	-	-	0.45
قليلة	3.864	-	-	-

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).

ملحق (د،6)

جدول (24/د)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر نوع الحزب في إجابات المبحوثين نحو مستوى أداء رجال الأمن للواجبات المناطه خلال الحراك الشعبي

الإقليم	المتوسط الحسابي	يساري	وسطي	يميني	إسلامي	مستقل
يساري	**2.86**	-	-0.57	-0.77	-0.59	***-1.02**
وسطي	**3.43**	-	-	-0.20	-0.02	-0.45
يميني	**3.63**	-	-	-	0.18	-0.25
إسلامي	**3.45**	-	-	-		-0.43
مستقل	**3.88**	-	-	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P≤0.05).**

جدول (25/د)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر الاشتراك في الحراكات الشعبية في إجابات المبحوثين نحو مستوى أداء رجال الأمن للواجبات المناطه خلال الحراك الشعبي

الاشتراك في الحراكات	المتوسط الحسابي	دائماً	أحيانا	نادراً
دائماً	**3.901**	-	**0.30**	**1.34**
أحيانا	**3.598**	-	-	***1.03**
نادراً	**2.564**	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P≤0.05).**

جدول (26/د)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر إجابات المبحوثين نحو مستقبل الحراك

مستقبل الحراك	المتوسط الحسابي	انتهاء الحراك	استمرار الحراك كما هو قائم الآن.	زيادة أعداد الحراكات الشعبية.	استيعابه من الدولة	تحول الحراك للعنف والوصول لمرحلة العنف
انتهاء الحراك	**2.9**	-	-0.51	-0.44	**-0.71***	-0.41
استمرار الحراك كما هو قائم الآن.	**3.41**	-	-	0.07	-0.20	0.10
زيادة أعداد الحراكات الشعبية.	**3.34**	-	-	-	-0.27	0.03
استيعابه من الدولة	**3.61**	-	-	-		0.30
تحول الحراك للعنف والوصول لمرحلة الثورة	**3.31**	-	-	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).**

جدول (27/د)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر الشعور بالخوف في الحراكات الشعبية في إجابات المبحوثين نحو مستوى أداء رجال الأمن للواجبات المناطه خلال الحراك الشعبي

الشعور بالخوف	المتوسط الحسابي	كبيرة	متوسطة	قليلة
كبيرة	**3.020**	**-**	**-0.58**	**-0.87***
متوسطة	**3.598**	-	-	0.29
قليلة	**3.890**	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).**